حاشية العصامي على
شرح القطر للمصنف
رحمهما الله تعالى
وبعنايه كاتبه
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد
وآله **وبعد** فهذا تعليق لطيف على شرح القطر للامام العلامة
جمال الدين عبد الله بن هشام تغمده الله برحمته واسكنه بحبوحة
جنته والله تعالى اسال ان ينفع به كما نفع باصله انه قريب مجيب
عليه توكلت واليه انيب **الحمد** هو لغة الوصف بالجميل على الجميل
الاختياري على قصد التعظيم وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
من حيث انه منعم والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه
كما يظهر بادنى توجه واللام للاستغراق او الجنس او العهد **لله**
اللام للاختصاص والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد والجملة خبريه لفظا انشائية معنى على المختار
والحصر المستفاد من اللامين ادعائي قال مولانا البوالفتح
التمرقندي اعلم ان القول برجوع المحامد الى الله تعالى وانحصارها
في الله تعالى ليس بحسب التحقيق بل بحسب التاويل والادعاء على
المذهبين ولا ينبغي ان يتوهم ان المحامد الراجعه الى العباد
ليست حمدا لهم حقيقه عند اهل السنه كما هو مقتضى كلام
السيد وغيره لانه لم يشترط احد في الحمد كون المحمود موجدا
للمحمود عليه بل يكفي كونه منسوبا اليه ومحلا له بالاختيار
ولم ينقل احدا ان حمدت زيدا على شجاعته مجاز فلا فرق بين
المذهبين في عدم الرجوع اليه حقيقه والرجوع والحصر ادعاء وتاويلا
غاية الامر ان التاويل عندنا اقرب ويجوز عندنا الحمد له
تعالى باعتبار كل جميل باعتبار الخلق كما يجوز باعتبار الكسب
ولا يجوز عندهم لكن هذا لا يستلزم انحصار جنس الحمد فيه
تعالى حقيقه انتهى ووقع في شرح التحرير لشيخ الاسلام
ذكر يا ما هو صريح فيما اقتضاه كلام السيد من ان الحمد حقيقه

لا يكون

لا يكون الا لله تعالى وقد ذكرت توجيه بعض لا يمه
لذلك بما فيه فيما علقته عليه **الدرجات** جمع درجه
في القاموس الدرجات محركة الطبقات من المراتب وفيه
ايضا الدرجة بالضم وبالتحريك وكهمزة وتشدد جيم
هذه والادرجه كاسكفه المترقاه **البركات** جمع بركة
في القاموس البركه محركة النماء والزياده والسعاده
لشكرا فضاله الشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد
جميع ما انعم الله تعالى به عليه لما خلق له وظاهر ان الثاني
اخص مطلقا من الاول والافضال الاحسان **والصلوة**
هي من الله تعالى لاحه المقرونه بالتعظيم ومن الملائكه الاستغفار
ومن مومني الانس والجن الدعا بالخير ويجوز في اللام الاوجه
الثلاثه وخبر الصلوة الظرف بعده والجمله خبريه لفظا
انشائيه معنى قطعا بخلاف ما اشرت اليه في جمله الحمد
لله والفرق بين الجملتين لائح **تنبيه** يكره عندنا
افراد الصلوة عن السلام فان كان المصنف جاريا على
القول بذلك فلعله جمع بينهما لفظا وانما افرد خطا
وبذلك خرج عن الكراهه **على من مدت** الى اخره لم يصرح
باسمه الشريف تشريفا على الاستغناء بهذا الوصف عن التصريح
بالاسم لبلوغ شهرة انفراده بهذا الوصف حدا يغني عن
التصريح به اذ لا مريه في انه المخصوص ببلوغ الغايه
في الفصاحه والبلاغه

لشنا نسميك احلاما وتكرمة ... وقد ركب المعتلى عن ذاك تغنينا
اذا انفردت وما شورکت في صفة ... فحسبنا الوصف ايضاحا وتبيينا

الفصاحه هي في الكلمه خلوصها من تنافر الحروف والغرابه ومخالفة
القياس وفي الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات

والتعقيد مع فصاحتها وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح **روافتها** هو ككتاب
وغراب بين كالقسطاط او سقف في مقدم البيت
جمعه اروقه وروق بالضم كذا في القاموس **شدت**
اي قوت وارتفعت **البلاغة** هي في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن
المقصود بكلام بليغ والاتصاف بها الكلمة **نطافتها** هو
ككتاب وسترسعه ملمسها المراد ونشد وشطها فرسل
الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل ينجر على الارض ليس
لها جزة ولا ينفق ولا ساقات كذا في القاموس **المبعوث**
اي المرسل **بالايات** جمع اية بمعنى علامة اي علامات حقيقة
نبوته صلى الله عليه وسلم **الباهرة** من البهر بمعنى الاضاءة
او الغلبة او البعد لظهورها وقوتها وبعدها عن الاضطراب
والحج جمع حجة بمعنى الدليل لان من تمسك بها في مطلب
خصمه وغلبه **المنزل** من التنزيل او الانزال ولا يناني
هذا التجويز اختصاص الانزال بالنزول تفصيلا كما قاله
الزمخشري ومن وافقه بجواز ان تكون الانزال بالنظر
الى نزوله جملة من اللوح المحفوظ الى السما الدنيا والتنزيل
بالنظر الى نزوله عليه صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلث وعشرين
سنة على انه قد نوزع في ذلك الفرق وممن نازع فيه المصنف
في المعنى **فزان** بهمزة فالف ولك تخفيف لهمزة بنقل حركتها
الى الراء وحذفها **تنبيه** قال القطب الرازي
في حواشي الكشاف الانزال لغة الايواء ومعنى تحريك شي
من علو الى اسفل وكلاهما لا يتحققان في الكلام فهو مستعمل
فيه بمعنى مجازي فمن قال القرآن معنى قايم بذات الله

تعالى

تعالى فانزاله ان يوجد الكلمات والحروف الدالة على
ذلك المعنى وتثبتها في اللوح المحفوظ ومن قال القرآن
هو الالفاظ فانزاله مجرد اثباته في اللوح المحفوظ وهذا
المعنى مناسب لكونه منقولا عن اول المعنيين اللغويين
ويمكن ان يكون المراد بانزاله اثباته في السما الدنيا بعد
الاثبات في اللوح المحفوظ وهذا مناسب للمعنى الثاني
والمراد بانزال الكتب على الرسل ان يتلقفها الملك
تلقفا روحانيا او يحفظها من اللوح المحفوظ وينزل بها
فيلقيها عليهم انتهى **عربي** كله او غالبه على الخلاف
والاضح الذي عليه ائمتنا رضي الله عنه والجمهور هو
الاول وعبارة المصنف كما ترى ظاهرة فيه **غير**
ذي عوج بالرفع نعت لقران او بالنصب حال منه
اي ليس فيه عوج اصلا فالكلام المستفاد من ذي
مضروف للنفي والعوج كعنب او نقال في كل منتصب
كالحايط والعصا فيه عوج محركة وفي الارض والدين
كعنب كذا في القاموس **وعلى اله** اصله على المختار اول
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والمراد به
في مقام نحو الصلوة كما هنا المومنون مطلقا اخر ضعيف
بذلك لا مومن بني هاشم وبني المطلب كما هو المراد
في باب الفيي والغنيمة فيدخل فيه كل من كان من امة
الاجابة **والصحيح** جواز اضافته للضمير كما استعمله
المصنف وانما يضاف للاشراف وادخل على الال فيل
ردا على من منع ذلك ذكر على بين النبي وآله وقيل تقوية
للدعا لهم **الهادين** من الهداية وهي الدلالة على
ما يوصل الى المطلوب او الدلالة الموصلة اليه

قولان وفرق بينهما باستلزام الثاني الوصول دون الاول
ونقض كل منهما بما يدفعه التاويل وما يويد الثاني اكثر فعليه
التعويل في الكشاف اصله ان يتعدى باللام او الى ويعامل
معاملة اختار يعني في نصبه المفعول بنزع الخافض ونقل العلامة
التفتازاني عن صاحب الكشاف الفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي
بالحرف باعتبار الايصال في الاول دون الثاني ولا بعد ان يكون
مبنى التعريفين فيرتفع الخلاف من البين كذا قال مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح التهذيب واصحابه جمع صاحب
او اسم جمع لصاحب قولان المختار منهما الثاني معنى الصحابي
وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مومنا ومات كذلك وبينه
وبين الاول نشبة العموم والخصوص من وجه كما هو ظاهر من
بيانهما شادوا الدين في القاموس شاد الحايط يشيده طلاه
بالشيد وهو ما يطلى به الحايط من جص ونحوه انتهى وظاهر
ان المراد هنا التاييد والنصر مجازا الدين هو وضع الهي سايق
لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات
وتساويه الملة والشريعة والفرق انما من ذلك من حيث يدان له
اي يخضع له يسمى دينا ومن حيث اجتمع عليه يسمى ملة ومن حيث
انه تقصد لاتباع النفوس يسمى شريعة وشرف وكرم بلفظ الدعا
والخبر مراد اهو به مجازا ولا يخفى ما اشتملت عليه هذه الديباجة
من المحاسن كالاستعارة بالكناية المخيلة المرشحة ومراعاة المطلع
ومراعاة الاستهلال والمطابقة والتورية والاقتباس
والتلميح اما حرف شرط وتوكيد دايما وتفصيل غالبا كذا قال
المصنف في المغني وغيره بعد ظرف زمان او مكان وسياتي
الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى ويجوز فيه هنا البناء على
الضم على نية معنى المضاف اليه المحذوف والنصب غير منون

لفظه ومنونا على طرحه منسيا وهو يرجح معنى وذلك ظاهر
ولفظا لاختصاص صحبته بلغة ربيعة من الوقف على المنصوب
المنون بالسكون وعامل النصب في بعد يكن والاصل مهما يكن من شيء
بعد ما ذكر فهذه نكت جواب اما من ثمة دخلت الفا ووقع في بعض
النسخ وبعد هذه نكت وفي الفاحيئذ اقول بينتها في شرح
ديباجة الارشاد للعلامة التفتازاني وجب ثبوتها لفظا الا
حيث دخلت على قول ونحوه المقول فتحذف تبعا له وما خالف
ذلك نادرا وضرورة وهذه اشارة الى الحاضر ذهنا وان
تاخرت الديباجة لان الكتاب ان كان عبارة عن المعاني المخصوصة
فظاهر انه لا تحقق لها في الخارج وعن الالفاظ الدالة على تلك
المعاني فكذلك لعدم اجتماع اجزايها في الوجود وانقراضها
حالا لاشارة اليها او عن النقوش الدالة على تلك الالفاظ فكذلك
ان الموجود منها خارجا لا يكون الا شخصا ومن المعلوم انه ليس المراد
الاخبار عن ذلك الشخص بل عن نوعه وهو الملتقش المشتمل لذلك
الشخص وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك انه لا حضور
لهذا الكلي في الخارج كذا قال بعض المحققين والنكت جمع نكتة
وهي طايفة من الكلام منقحة مشتملة على لطيفة موثرة في القلب
حزرتها من التحرير وهو اخذ الخلاصة واظهارها منزلة
جعل الشيء حراجا لضا مقدمتي بفتح الدال اسم مفعول من قدمت
الشيء جعلته مقدما وبالكسر اسم فاعل من ذلك لتقدمها قارئها
رتبة او من قدم بمعنى تقدم لتقدمها بذلك المسماه اي مقدمتي
ولو قال المسمى بالتذكير نظرا للمفعول الثاني لجاز قال
ابن الحاجب وغيره اذا وقع ضميران لفظين مذكر ومونث
لذات واحدة جاز مراعاة كل منهما والراجح مراعاة الثاني
لانه محط الفايدة فطر الندا قال في الصحاح القطر

جمع قطره وَالندا المطر وفي بعض النسخ بقطر الندا وتحقيق
ذلك ان سمى يتعدى لمفعولين الى الاول بنفسه وَالى الثاني
تارة كذلك وتارة بالباء **وَبل الصدا** ثمة الاسم وان
اشتهر التعبير بقطر الندا بل بالقطر وفي جواز مثل ذلك نظر
وَالاظهر على ما قيل امتناعه وَالبل ما يبل به وَالصدا العطش
فائدة اختلفوا في مسمى الكتب هل هي اعلام اشخاص
اجناس وَالذي جرى عليه بعض المحققين انها اعلام اشخاص
فتقبل بالوضع العام وَقال مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى في شرح الرسالة الوضعية بل بالوضع الخاص لان
الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ وَالعبارات المخصوصة
امر لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وَذلك تدقيق فلسفي لا
يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع الضرب
مثلا وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع امرا متعينا
انتهى وفي الايات البينات ما لفظه في شرح الفوائد الشجاعية
الشريفة اعلم ان انما العلوم كانما الكتب اعلام اجناس عند
التحقيق وضعت لانواع اغراض يتعدد افرادها بتعدد
المحل كالقيام بزيد وَبعمرو وَقد يجعل اعلام اشخاص باعتبار
ان التعدد باعتبار المحل بعد عرفا وَاحدا وَهذا انما يتم لو لم
تكن موضوعة للمفهوم الاحتمالي كما مر فيندفع ما قيل انها
جزئيات وَالجزء لا يمكن تعريفه على انهم صرحوا بان المهية التي
تتميز اجزاؤها في الوجود بحديدها بيان تلك الاجزاء الا
الجنس وَالفصل وَمثل ذلك جار في الجزء فيشبه التعريف
فتدبر انتهى يعني يمكن بيان اجزائه المتميزة في الوجود فيمكن
ان يشبه حدا او رسما لمشابهته الحد والرسم بذلك المعنى
وَلم يرد انه حد حقيقي لاختصاصه بالكليات بالاتفاق فلا تغلط كذا

التعدد

كتب

كتب بحاشيه المقام انتهى كلام الايات **رافعة لحجابها**
كاشفة لنقابها في القاموس النقاب بالكسر ما تشف به
المراة وَفي كل من هاتين العقرتين استعارة مكنية تخييلية
مرشحة فتوحه **كافية لمن اقتصر عليها وافية ببغيته**
في القاموس بغيته ابغيه بغا وبغاء وبغية بضمهن وبغية
بالكسر طلبته قال وَالبغيه كرضيه ما ابتغى كالبغيه
بالكسر وَالضم انتهى فيجوز في البغية في كلام المصنف ثلاثة
اوجه وَالكافيه وَالوافيه من اسماء هذا الفن وَفي درج
اسماء الكتب في المباحث مزيد تحسين للكلام البليغ
مكملة لشواهدها جمع شاهد وَهو جزء الموضوع الفاعله يصلح
لان يذكر لاثباتها وَاما المثال فجزء له يصلح لان يذكر
لايضاحها وَهذا هو المراد بقولهم المثال جزء يذكر لايضاح
الفاعله وَالشاهد جزء يستشهد به في اثبات الفاعله
وَلذا قيل الشاهد اخص وَالظاهر ان الشاهد كالمثال
لا يختص بالكلام العربي كما يستفاد من كلام المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص حيث قال هو جزئي يستشهد به في اثبات
الفاعله كلمة او غيرها من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته كذا
في شرح التلخيص لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ثم المراد
بقوله مكملة لشواهدها مكملة لابيات شواهدها اذ لم يقع
سند تعقب شواهد في الاصل فيكملها في الشرح **لفوائدها** جمع
فائدة وَهي لغة ما استفدته من علم او مال وَعرفا ما يترتب
على الفعل من المصلحة حيث هو كذلك **جنح** اي مال
علم العربية اي النحو وَهو علم باصول يعرف بها احوال الاخر
الكلم اعرابا وبناء وَقد يطلق على علم الادب وَهو علم يحترز به
عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وَقد صرح الزمخشري

الساهد لا يختص بكلام العرب

وغيره كما قال الدماميني في المنهل بانقسامه الى اثنى عشر
قسما فانها اصول والبحث فيها عن المفردات فان كان من حيث
جواهرها ومواد ها فهو علم اللغه وان كان من حيث صورها
وهياتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها الى
بعض بالاصالة والفرعيه فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات
فان كان باعتبار هياتها التركيبيه وكيفياتها لمعانيها الاصليه
فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها المعاني بغايره الاصل المعنى
فهو علم المعاني وان كان باعتبار كيفيه تلك الافاده في مراتب
الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونه فان كان
من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها
فهو علم القافيه وامها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش
الكتابه فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه
ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر
او يختص بالمنثور وهو علم انشا النثر من الرسايل والخطب
ونحوهما اولا يختص بشئ منها بل يكون شاملا لها وهو علم
المحاضرات ومنه المواريخ واما البديع فهو ذيل لعلمي المعاني
والبيان وبعضهم يجعله قسما براسه فتكون الاقسام ثلثه
عشر **ينفع** اي كل احد بحذف المعمول لقصد التعميم
وقيل هو من قبيل تنزيل المتعدي منزلة اللازم اي يوقع النفع
على حد قولهم يعطي ويمنع **بها** اي هذه الملكه **يا ضلها** بالمعنى
اللغوي وهو ما ينبني عليه غيره يعني المقدمه لانشاءها عليها
ويطلق الاصل ايضا على القاعده والمستصحب والراجح
والدليل والمقيس عليه **بذلل** من الذل بالكسر والضم معنى
السهوله **سبلها** اي طرقها ذكره للتنزير مع المنجع **انه** بالكسر

ويجوز

ويجوز الفتح على اضمار اللام **جواد** الجواد بالتخفيف هو من
يعطي ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض ولا غرض والشايع انه لا
يجوز اطلاقه على الله تعالى لعدم التوقيف لكن قال شيخنا شيخ
الاسلام شهاب الدين احمد بن حجر المكي الانصاري رحمه الله تعالى
انه ورد باطلاقه عليه تعالى حديث مرسل اعضد بمسند بل روى
احمد والترمذي وابن ماجه حديثا طويلا فيه انك باجواد
وبه احتج من اطلاقه عليه تعالى في ديباجة منهاج الامام
النووي ذلك البحر الروي حيث قال فيها الحمد لله البر الجواد
قال اذ لا فرق بين المعرف والمنكر لان تعريف المنكر لا يغير
معناه ونقل شيخنا المذكور الاجماع النطقي على اطلاقه
عليه تعالى قال وهو مستلزم لملقى ذلك المرسل بالقبول
كل ذلك من حاشية شرح الزرقاني للوالد رحمه الله تعالى
رحيم صفه مشبهه مشتقه من رحم بتنزيله منزلة اللازم
او نقله الى فعل بالضم فيكون لازما والرحمه لغة رقة القلب
وهي مستحيله عليه تعالى فالمراد برحمته تعالى ارادة
الاحسان او نفس الاحسان مجازا مرسلا فتكون من صفات
الذات او من صفات الفعل **توفيقي** هو لغة جعل الاشياء
متوافقه في الحصول والمادي الى المسبب وعرفا قال بعضهم
المتكلمين الدعوة الى الطاعه وقال بعضهم خلق القدرة
على الطاعه ولا يستعمل في العرف الا في الخير قال الوالد رحمه الله تعالى
فيما كتبته على توضيح الاصول قالوا التوفيق لغة لم يذكر
في القرآن العظيم الا في موضع واحد في قوله تعالى وما توفيقي
الا بالله واعترض بقوله تعالى ان يريدا اصلاحا يوفق الله
بينهما واجيب بان التوفيق هنا من الموافقه والملاءمه
ومرادنا بالتوفيق غير ذلك قال واعلم انهم اختلفوا

في انه هل القدرة على الفعل معه او قبله والاصح الاول وعليه
يشترط التوفيق بخلق القدرة على الفعل فقط وعلى الثاني يراد قبل
والداعية كذا افاده الاستاذ سلمه الله تعالى انتهى وههنا بحث وهو
ان فاعل التوفيق كما لا يخفى هو الله تعالى وقد استقبح اهل المعاني
ادخال الباء على الفاعل فلا يقال ضربني بزيد مع كون الضارب زيد
واما يقال ضربني من زيد فانظر لي وما توفيقي الا بالله وتوجيهه
على ما يستفاد من الكشاف انه بتقدير مضاف اي وما توفيقي
الا بمعونة الله ذكر ذلك مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في حاشية
العقايد الضيائية **عليه توكلت** في القاموس توكل عليه استسلم
اليه ووكل اليه الامر وفيه ايضا التوكل الاعتماد على الغير **واليه**
انيب في القاموس ناب الى الله تعالى تاب كما ناب انتهى وتقديم
المعمول في الموضعين للقصر الافرادي اي توكلت عليه وحده
واليه وحده **يطلق** مجازا على ما قاله المصنف وغيره
وعليه فهو استعارة او مجاز مرسل **الكلمه** بفتح الكاف وكسر
اللام افصح من كسرها وفتحها مع سكون اللام فيهما **في اللغه**
هي اصوات بعضها اكمل قوم عن اغراضهم كذا في القاموس وفي شرح
التجاني للعلامه التفتازاني اللغه الالفاظ الموضوعه
وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى الاولى اللفظ الموضوع وفيها
ايضا ان اللغه قد تطلق ويراد بها سائر اقسام العربيه
وانه قد غير المعنى الاول بزيادة لفظ المتن **على الجمل** جمع
جمله وهي المبتدا وخبره والفعل وفاعله وما كان بمنزلة
احدهما كقام زيد وزيد قايم وضرب اللص واقايم الزيدان
وكان زيد قايما وظننته قايما وهذا ظهر لك انها ليست
مراده للكلام كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول
صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ليسمى الجمله
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافاده بخلافها وههنا
نسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصله وكذلك

فيه نظر لانها عبارة عن اللفظ المركب المسند وقد افاد انه كلام جملة ولا عكس ولا كذلك زعم ذلك

ليس

ليس مقيدا فليس كلاما كذا في المعنى **المفيده** اي الدالة على
معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار شيء معتد به
وخرج بهذا القيد جملة الشرط فلا اسمي في اللغه كلاما **اشارة**
هي في اللغه الافهام باليد او نحوها وفي عرف البيانيين الكنايه
عن الشيء بوسائط قليله ظاهرة **الى قوله رب ارجعون الى آخره**
مدخول الكاف خبري لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو ههنا
قوله فلا يصح ان يراد به حقيقته وهو التلفظ فليس
من جزييات الجمله المفيده فوجب حمله على المقول وجعل رب
ارجعون الى آخره بعده عطف بيان قال معناه السيد
في بعض حواشيه كذا نقل عنه بعضهم وظاهر ما قاله جوازا
عن انه بدل كل او كل ما كان بيانا جاز اعرابه بدلا لا
ما استثنى وليس هذا مما استثنى **وفي الاصطلاح** النحوي
كما هو المتبادر وقاما في الاصطلاح المنطقي فهو القول
على ما قال بعضهم والخلو عن مشاحة **اللفظ** هو في
اللغه الرمي من الفم لا مطلقا كما توهم من قولهم
لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس
وفي الاصطلاح مايأتي والمناسبة بينهما ظاهرة **الدال**
اي بالوضع كما هو الظاهر وسيذكره وانما لم يصرح به هنا
تمهيدا لورود السؤال الاتي والدلاله في الاصطلاح
كون الشيء بحيث اذا التفت اليه العالم بالعلاقه بينه
وبين غيره التفت اليه وعند المنطقيين كون الشيء بحيث
متى التفت العالم الى الاخر وهذا المعنى اخص من الاول فالدال
ان كان لفظا فالدلاله لفظيه والا فغير لفظيه والعلاقه
ان كانت جعل الجاعل الاول للثاني فالدلاله وضعيه
وان كانت اقتضاء الطبع حدوث الدال عند عروض

كالثبوت مع المسند بدون المسند اليه هو والعكس

خبر مبتدا محذوف اي هذا اشارة فشتى ه

قوله فيما توكنا اي في الايمان اي لعلي اتي به وقيل من الكمال وقيل في الدنيا ه فيشتي ه

قوله

المعنى وطبيعية والا فعقلية ولا مانع من ان يجتمع في شئ
واحد اطلاقات ثلاث فكون دالا بمجموع الدلالات كما اذا
وضع لفظا حاح للسعال والوضع اصطلاحا مشترك بين
معنيين احدهما يعين الشئ بازاء المعنى مطلقا وثانيهما تعيين
الشئ للدلالة على معنى بنفسه وعلى هذا خرج تعيين المحالات
لانه بالقرينة وهذا المعنى هو المشهور وهو المراد هنا على ما قال
بعضهم لكن صرح غيره بخلافه وهو الظاهر **يعني** هو ما يقصد
بشئ سواء كان لفظا كمعاني اسماء حروف الهجاء ام غيره وقد يكتفى
فيه بصحة القصد فهو اما مصدر بمعنى القصد نقل الى المقصود
او اسم مكان او زمان كذلك والمناسب ظاهرة او هو اسم مفعول
وكان في الاصل معنا لمرمى فخفف وهو اقرب الوجوه بحسب
المعنى لكن لا نظير لتخفيفه كذا في شرح الكافية لمولانا عصام
الدين رحمه الله تعالى **الصوت المشتمل على بعض الحروف** الهجائية
حقيقة او حكما كما سيشير اليه حيث يقول في تفسيره او ما هو في
قوة ذلك لادخال الضمير المستتر واعترض بيان اللفظ بما
ذكر بانه غير جامع لعدم صدقه على الالفاظ البسيطة
فالاولى ان يقال الصوت المعتد على مقطع الفم قال **بعض**
المتاخرين اعلم ان المتكلمين اختلفوا في هذه المسئلة فقال
بعضهم ان اللفظ الصوت واختاره المحقق البيضاوي
في تفسيره وذكر بعضهم انه كيفية الصوت وقال به في
المطالع وذهب بن سينا الى انه المجموع واختاره المحقق
التفتازاني في شرح المقاصد انتهى **او لم يدل** قال المصنف
في المغني اذا عطف بعد الهمز با ولم يجز قياسا وقد اوقع الفقها
وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم
يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول

تقتضي بمثل واو
العطف تسمى لفظا
قطعا ولا يقال انه
اشتمال على هذا
الحرف فلان الشئ
لا يشتمل على نفسه
فتبصر ٥٥٥

ويكون الجواب
عنه بان الشئ
فيه جهة عموم
وهو كونه صوتا
اعم من ان يكون
لفظا وكلا وهي
الصوات الغلف
وجهة خصوص
وهو كونه لفظا
فالصوت مشتمل
من جهة خصوصه
فتبصر ٥

بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقال سواء علي قمت او قعدت
انتهى ولم نذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي
ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا
من الشذوذ بمكان وان كانت همزة الاستفهام جارية
بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى
احدهم عندك اما لا فان اجيب بالتعيين صح لانه جواب
وزيادة انتهى ونقله الدماميني فقال اعلم ان السيرافي
قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها
الف الاستفهام لزم تمام بعدها كقولك سواء علي قمت ام
قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف
احدهما على الاخر با وكقولك سواء علي قمت او قعدت انتهى
كلامه وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقها وغيرهم
سواء كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح
وقراءة بن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء الجمع ذلك
مستقيم لا خطا فيه ولا شذوذ فان قلت وجهه
السيرافي في بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت
سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما
على سواء فعليه يكون سواء خبر المبتدا محذوف اي الامران
سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح
الرضي بمثل ذلك وحكى ان ابا علي الفارسي قال لا يكون
او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون
المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا
هو مستند المصنف في مخطية الفقها وغيرهم في هذا التركيب
وقد رد الرضي كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للحاجبية
ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقها سواء كان كذا او كذا

في العطف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض
ان لا همزة في شيء من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة
بعد كلمة سواء في اول جملتها فقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل
بذلك الى تخطئة الفقها وغيرهم وهذا يندفع بما مر واما قراءة
بن محيصن التي نشبها الى الكامل للهذلي وهي سواء عليهم
انذرتهم ام لم تنذرهم بهمزة واحدة وبا وكما دل عليه
محو عمله كلامه في الالف الممدودة وهنا فحصها في المعربية
صحيح على ما قاله السيرافي ولا بناء حينئذ الاستشهاد
بهذه القراءة على حذف الهمزة كما ادعاه المصنف في اوايل
الكتاب واما تخطئة الفقها في قولهم يجب اقل الامرين
من كذا او كذا وان الصواب فيه العطف بالواو فمبني
على ان المبين هو الامران جميعا وهو ممنوع بل المبين
اقلهما والاقل هو احدهما فجاز العطف بأو بل تعين
والحالة هذه انتهى كلام الدماميني واقول ذهب الكوفيون
وبعض البصريين وارتضاه المصنف في المغني الى ان او تاتي
بمعنى الواو فلا يتجه حينئذ تسليم كون منشا التصويب
البنا على ان المبين هو الامران كما يشعر به كلامه ومن هنا
تعجه المدح في بيت الحكم بان المبين اقلهما فتدبر **كدبر**
لا يبال دخول الكاف عليه فرع كونه اسما ضرورة اختصاص
حرف الجر بالاسم وظاهر ان كل اسم موضوع فكيف يصح
نفي الوضع عنه لانا نقول كل ما اريد به لفظه يضير هذه
الارادة علما لنفسه على ما قالوا فتدبر المدخول للكاف
اسم موضوع كما تقرر وليس هو المثال وانما المثال مسماه
الموضوع هو له وذلك مهمل قطعا فلا اشكال فافهم
مقلوب زيد قيد به مع انه لا احتمال فيه لغيره لمكان

البس

البس خطأ قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
في نحوه هذا بمنزلة الضبط بالقلم فينبغي ان يروى ولا يقرا
وظاهر ان مراده نفي القراءة من حيث الضبط فلا ينافي
قراءته لمعنى اخر **ولا ينعكس** اي بالمعنى اللغوي اذ كل
لفظ للاصطلاح فيه تحمل على المعنى اللغوي وعكس
الموجبة الكلية بالنظر اليه موجبة كلية اي كل لفظ
قول ولا يخفى عدم صحته واما عكسه بالمعنى المنطقي فصحيح
اي بعض اللفظ قول لان عكس الموجبة الكلية باعتباره
موجبة جزئية **ما** اي قول لانه الجنس القريب ولانه المنقسم
الى المفرد والمركب **لا يدل جزوه** اي من حيث انه جزوه
فلا نحو عبد الله علما وخمسة عشر **الزا واليا والدال** اي
مسميا هذه الالفاظ كما هو الاصل من اجراء الحكم على معنى
اللفظ نحو زيد قايم فانه يقول بان الصواب زيدا قايما عن
والغلام اي غلام من غلام زيد فاللام للتعريف العهدي
الحاصل بعد تنكيره وسلب تعريفه العلمي الناشي عن ارادة
لفظه ولو قال وغلام ان كان اوضح **لا اشترطت** فيه
ادخال لا النافية على الماضي لفظا ومعنى من غير تكرير
وهو ممتنع تامل وينبغي حمل الاشتراط على اصل الاعتبار
مفرد بالرفع صفة للفظ او بالجر صفة لمعنى او بالنصب
حال من الضمير المستتر في قوله وضع قيل او من معنى
وانما لم يرسم بالالف على تقدير المنصب بنا على لغة ربيعة
من الوقف على المنصوب المنون بالسكون **موضوع** هو
الشيء المعين لاخر بحيث اذا علم فهم منه الاخر **ومهمل**
هو ما لم يكن كذلك وان دل على معنى بالعقل كدينار المنموع
من وزا الجدار حيث يدل على وجود اللافظ او بالطبع كاح

اح حيث يدل على وجع الصدر فلم عدلت عن اللفظ مع
انه المشهور وا العدول عن المشهور انما يكون بمعنى اللفظ
جنس بعيد الجنس كلي مقول على الكثرة المختلفة الحقايق
في جواب ما هو والبعيد منه ما يقع جوابا عن الماهيه
وعن بعض مشاركاتها فيه كالجسم فانه يقع جوابا على الانسان
وعن بعض مشاركته فيه كالحجر ولا يقع جوابا عنه
وعن بعض مشاركاته فيه كالفرس اذ لا يقع في جواب ما
الا تمام الماهيه المختصه او المشتركه وظاهر
ان الجسم بعض الماهيه المشتركه بينهما لا تمامها وبيان
ذلك في اللفظ انه يقع جوابا عن الكلمة والمهمل ولا يقع
جوابا عنها وكذا الكلام مثلا اذ ليس تمام ماهيتهما المشتركه
والمستعمل عبر به في موضع الموضوع تفننا واشارة لنفسانيتها
جنس قريب اما الجنس فقد مر بيانه اتفاقا واما القريب
منه فهو ما يقع جوابا عن الماهيه وعن كل ما يشاركها فيه
كالحيوان فانه يقع جوابا عن ماهية الانسان
وعن جميع ما يشاركه فيه كالفرس والحمار والبقر وغيرها
من سائر انواع الحيوان وبيان ذلك في القول انه يقع جوابا
عن الكلمة والكلام عنهما والجملة وعنها والكلم الى غير ذلك
من انواع القول الحدود جمع حد وهو عند غير المنطقيين
المعرف مطلقا سواء كان ذاتيا كالحيوان ناطق في تعريف
الانسان ام لا كالحيوان ضاحك في تعريفه وعند المنطقيين
المعرف الذاتي ويسمى غيره عندهم رسما معيب يقال
فيه نظروا المسلم انه خلاف الاولى لما هي اداة شرط
كما في المعنى وغيره والشرط صادق بالسببيه الجعليه
فلا خفاء في سببيته الذكر للبيان بينت بالجملة

ولكنه استعمال الرأي كما حققه
من كده كما استعمال المشترك وهو مذموم
في كذوذ اهل

المذكوره

في الملك الحسان للبيوطي ما لفظه
قال ابن دقيق العيد ان حدود النحاة
وغيرهم من علماء الشرع ليست
حقيقيه يراد بها الكشف التام
عن حقيقة المحدود وانما الغرض
انما تميز الشيء المعرف عما عداه
هذا الاسم وهذا الغرض
لا يخل به اسقاط الجنس البعيد
ونحو ما احترز به اهل
العقليات وانما وقعت
هذه الاغراض في كتب النحو
من جهة تناول الذين
الذين نظروا في تلك
العلوم ولم يراعوا تلك
ارباب الفنون ثم
عرفته رجحت بانها تمنع
او كالون القول احد
وتقول على ما سوا
وهو قول ابن حزم
فلا يزيه لاحد
بل اذا اصلنا انه
احص وهو قول
الجمهور فنقول انما
يلزم العدول عند لو سلم
استعمال الجنس
فعارضه بانه استعمال
سلم انما حتى جاز
في كذوذ اهل

ح

الذكوره المفيده للتقسيم المقتضي كون المقسم جنسا
والاقسام انواعا الاسم سمي بذلك لسموه وعلوه
على اخويه بوقوعه مسندا وسيدا اليه ولذا قدم
عليهما وفيه ثمان عشرة لغة وهي اسم وسم وسما وسماء
وسمه بتثليث اوائل الجميع كذا افاده الوالد رحمه الله تعالى
في بعض تذاكره نقلا عن بعض ائمه وقد نظمها بعضهم فقال
في اوائل الاسم عشره انت من اللغات ٭ وتلوها ثمان خذها بثبات ٭
اسم سم سما سماء وسمات ٭ وسمه ثلث انت مثلثات ٭
والفعل سمي بذلك لدلالته على الفعل اللغوي وهو
الحدث ونعني به لمشاركته الاسم في الوقوع مسندا
وان فارقه في الوقوع مسندا اليه والحرف سمي بذلك
لوقوعه في حرف وظرف مقابل للخويه حيث لا يقع ظرفا
للاسناد اصلا بخلافهما كما عرفت والدليل عند بعضهم
ما يوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وعند
آخرين المركب من مقدمتين للتادي الى مجهول نظري
للاستقرا هو تتبع الجزئيات لاثبات حكم كلي الفن في
القاموس الفن الضرب من الشيء كالافنون وفيه ايضا
الضرب الصنف من الشيء كالضرب والمضروب وظاهران
الفن هنا النحو لانه صنف من العلم كلام العرب اي لفظهم
يعني كلمتهم ثلاثة انواع لم يقل الثلاثة لانه
لا حقا فيه كما في اصل الحصر في ثلاثة فلا قصور في البيان
تمثيله اي في كلام العرب لعز وا اي اطلعوا في القاموس
العثور الاطلاع ولم يتعرض للفعل منه فمقتضيته ان
يكون من باب نصر لما ذكر في ديباجته من انه اذا
اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال

قوله الاستقرا والاستقرا
التام تتبع جميع الجزئيات
والاستقرا الناقص تتبع
غالب الجزئيات ولذا
يختار الاستقرا الناقص
وهذا لا يضر لان هذه
امور ظنيه يكتفى فيها
بمثل ذلك ٭ فتبصر ٭

كتب والملازمة في كلام المصنف ظنيه على ما هو اصل
هذا الفن فلا اشكال على شيء منه ولو واحد فيكون كالشمس
ولم يقل عليه اشارة لكفاية ذلك في العثور على النوع
وتقسيمها على مراد من عبر فعليه انواع الكلمة الثلاثة
قيل لو اسقط الثلاثة لكان اولى لانه فهم من ذكر الكلمة
ان لها انواعا ولم يعلم مقدارها ولا اسماءها فبين بقوله
وهي اسم الى اخره ان مقدارها ثلاثة وان اسماءها اسم
الى اخره فالمبين الانواع لا تقييدها بثلاثة لانه لم يعلم
قيل لبيان تامل عن تقسيمه التقسيم في عرف ارباب
الحدود ضم قيود متباينة او متغايرة الى مفهوم كلي
ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم اخص منه اما بحسب
الصدق او بحسب المفهوم وهو مجموع المقسم والقيد
ويسمى كل من الامور المخصوصة بالقياس الى الكلي
الاعم قسما وبالقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد اخر
قسما والكلي الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة
مقسما والتقسيم الذي اقسامه متباينة تقسيما حقيقيا
وما ليس كذلك تقسيما اعتباريا والعمدة في التقسيمات
الحقيقيات وهي المتبادرة اذا اطلق التقسيم والغالب
ان يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الاقسام اذ
المقصود منه ضبطها غالبا والحصر المعتبر فيه قد
يكون عقليا بان يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم
القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في الحكم
به الى التتبع والتفحص للاقسام وهناك قسم ثالث
لاريبة في تحققه هو ما يحتاج في الحكم به الى خارج
عن مفهوم القسمة لا يكون التفحص المذكور وان حكم

قوله لما بينت الخ الذي بينه الانواع لا نفس ما حصر فيه من الانواع فيشكل

قوله التقسيم ضم قيود الى امر مشترك لتحصيل امور متعددة او اقسام له فيشكل

بيد

سيد المحققين في حواشي شرح التلخيص بان الحصر اما عقلي
او استقرائي بالاستقرا والعقلي بالمعنى المذكور لا يتوقف
على ان يكون الترديد بين النفي والاثبات كما يستفاد من كلامه
في تلك الحواشي وبما ذكرنا عرف ان المعتبر في التقسيم نفس مفهوم
الكلي المقسم لا افراده وانه لا حكم في التقسيم اذا الغرض منه
تحصيل القسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد الى مفهوم
المقسم فادخال لفظة كل على المقسم محل كادخالها على
المعرف كذا يستفاد من شرح الرسالة الوضعية لمولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى علامات جمع علامة وجعلها
جمع علم احد المعارف كما قيل مهوظاهر الالف واللام سواء
كانت معرفة او موصولة او زايدة كما اقتضاه اطلاقه وعليه
الجمهور ودخول الموصولة على غيره ضرورة او نادر وعبر
المصنف بما ذكر تقريبا لفهم الطالب والا فالواجب ان قال
في المعنى اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان واحدا عبر عنه
بامثلة الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو
ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل اذ لا يكون
اسما كذا قالوا الكاف لا تمنعه فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت
على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها
فقلت في نحو ربما هذا كاف المرفوع كما في اعرابها الكاف فاعل ولا يقل
كما فاعل لزوال ما يعتمد عليه ويجوز في نحو امر الله وق نفسك
ان تنطق بالنقط فتقول ميم مبتدا وذلك على القول بانها
بعض اعتن وتقول ق فعل امر لان الحذف في ذلك طارئ فاعتبر فيه
الاصل وتقول الباء حرف جر ولا تنطق بلفظها وان كانت
اللفظ على حرفين نطق به فقل قد حرف تحقيق وما فاعل
او مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير ليلا تنطق

بالمتصل مشتقا ولا يجوز ان ينطق باسم يبنى من ذلك
كراهية الاطالة وعلى هذا افقولهم الف اقيش من قولهم
الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه
وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف
استقبال وضرب فعل ماض انتهى باختصار **نون زائدة ساكنة**
تلحق الاخر لغير توكيد فخرجت النون في نحو حسان لاصالتها وفي نحو
رعسن للمرتعش لتحركها وفي نحو منكسر لانها لم تلحق الاسم
وفي نحو اضربن لانها للتوكيد وكون النون في كاين تنوينا
حقيقة ممنوع فلا ترد **نحو** يجوز فيه هنا وفي نحوه الرفع
على انه خبر لمبتدا محذوف تقديره هو والنصب على المفعول به
لفعل مقدر اي اعني ونحو بعضهم في مثله النصب على
اسقاط الخافض اي في نحو كذا وهو مردود لان النصب
كذلك في غيران وان وكى سماعي لا يقاس عليه **زيد ورجل**
وصه وحينئذ ومسلمات امثلة لانواع التنوين فزيد
ورجل لتنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
ولا لة على تمكنه في الاسمية وان لم يشبه الحرف فيبنى
ولا الفعل فيمنع من الصرف وفي الثاني رد على من زعم
ان تنوينه للتنكير وصه لتنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكارتها وصه بالسكون
غير منون بمعنى اسكت السكوت المعهود وبالكسر منونا
بمعنى اسكت سكوتا ما وحينئذ لتنوين العوض وهو اللاحق
لبعض الاسماء عوضا كما هنا اذ الاصل في نحو جاز يد فمت
حينئذ فمت حين اذ جا فحذفت الجملة المضاف اليها
اذ وعوض عنها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين
ومسلمات لتنوين المقابلة وهو اللاحق جمع المؤنث السالم

قال في التصريح الذي يدل
على ان تنوين رجل للتمكين
لا للتنكير بقاؤه بعد النقل
قاله ابن الحاجب وغيره ○○○
تصريح ○○○

في مقابلة النون في جمع المذكر السالم وبقي عليه خامس
وهو تنوين الترنم وهو اللاحق لاخر الكلمة بدلا من
حرف الاطلاق وهو المدة التي تنشأ من اشباع حركة الروي
كقوله ○ اقلي اللوم عاذل والعتابن ○ وقولي
ان اصبت لقد اصابن ○ ولا تختص هذا التنوين بالاسم
بل يلحق الكلم الثلاث فدخوله في الاسم والفعل كما رايت
وفي الحرف كقوله ○ ○ ○ ○ ○

ازف الترحل غير ان ركابنا ○ لما تزل برحالنا وكان قد ○
ولم يلتفت المصنف الى هذا النوع لانه ضروره كما يومي
اليه اهماله بعدم التمثيل له وبهذا اندفع ما يورد على علة
التنوين مطلقا علامة يعرف بها الاسم **معنويه** لا يوصف
بالحرل ولا الحاق **الحديث** اي صحة الاخبار **عنه** اي عن
الاسم مرادا به الكلمة مجازا ولو اريد به مقابل الحرف
كما هو الظاهر في بادي الراي لزم الدور **كقام زيد**
دخول الكاف مسوغه اما ارادة اللفظ فهو اسم واما
اقامة المقول مقام القول المحذوف قال معناه بعض
المحققين وانت خبير بانه لا يحيد عن ارادة اللفظ
وتقدير القول مما لا طايل **تحته تدبر ضربت** بتثليث
التاء **ال** تقطع الهمزة لانك لما نقلتها من الحرف
الى الاسمية بارادة لفظها اجريت عليها قياس همزات
الاسماء كما انك اذا اسميت باضرب قطعت همزته كذا في
ولا غيرها عطف على ال **التي تذكر** في كتب العربية **للاسم**
فيه انها عبارة عن شخص وانها ذات تعريف وانها يصح
ابدال اسم صريح منها وان لتلك تذكر من علاماته
شوى الحديث عنه كذا في بعض النسخ وفي بعضها

في المعنى تامل ○

قوله ولا غيرها فيه مسامحه
لانها تقبل التعريف
فتبصر ○

الفعل وضعه

عنها بدل عنه وفيه مشابهة ظاهرة **فقط** اسم فعل
بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جواب
شرط مقدر كذا قال المحقق التفتازاني فالتقدير هنا
اذا عرفت ذلك فانته عن غير الحديث عنه من العلامات
هذا وقضية كلام المحقق جواز تركها لكن في حاشية
التسهيل للمصنف لم تسمع قط منهم الا مقرونة بالفاء
وهي زايدة لازمة عندي وكذا اقول في قولهم حسبك التهى
وزاد الدماميني حكمه بالزيادة بانه لا ينبغي ارتكابها ما وجد
عنها مندوحة وما قاله من ان قط اسم فعل بمعنى انته جزم
في المعنى بخلافه فقال انها اسم فعل بمعنى حسب وفي كتاب
المسايل لابن السيد قط تستعمل على وجهين احدهما مشددة
الطا مفتوحة القاف واجاز فيها الكسائي التخفيف
مع فتح القاف وضمها فهذه تجري مجرى الظروف وهي مبنية
على الضم لقطعها عن الاضافة بمنزلة قبل وبعد وهي لا
تستعمل الا في الزمان الماضي وبعد النفي كقولك ما
رايته قط وهي في نية الاضافة لان المعنى ما رايته مدة
الزمان الماضي واشتقاقها من قولك قططت الشيء اذا
قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقطع على هذا
وفصل فيه قال الدماميني الاظهر ان يقال انه
استعمله في الزمن المقطوع عن الزمان الحاضر وهو الماضي
ثم قال الثاني ان تكون مفتوحة القاف ساكنة الطا
وهي بمعنى الاكتفا بالشيء والاجتزاء وهي عند البصريين
مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك
درهم وفيها معنى القطع ايضا والكوفيون يخبرون فيما بعد
النفي فيخبرون فقط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى

عبد الله

عبد الله او يكفيه درهم ولا يعرف ذلك البصريون وقط
هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت
درهما فقط وما اخذت درهما فقط اي اخذت اكثر
من درهم وهذه التي تاتي بعدها الفاء لا تدخل للفاء مع
الاول وانما صلحت الفاء هنا لان معنى اخذت درهما فقط
اخذت درهما فاكتفيت به الى هنا كلامه قال الدماميني
جعل الفاء عاطفة لا رابط كما قال ابن هشام ولا اجزابيه
كما قال التفتازاني والظاهر انه خير من قولهما جميعا انتهى
قوله **وفي معرب** اسم مفعول من الاعراب بمعنى الاظهار
او ازالة الفساد سمي به هذا القسم لانه مما زيل ابهامه
واظهر بازالة خفاه بالاعراب فسمي به لانه فرد من افراده
او اسم مكان لان المعرب لفظ تظهر فيه المعاني وبزال
فيه فساد خفايها كذا قيل **ومبني** من البنا وهو
جعل شيء على اخر على صفة يراد بها الثبوت سمي به هذا
القسم لتوهم جعل اخره على الحركة او كونها بالوجه المذكور
وفي شرح الكافية لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
الظاهر ان المعرب والمبني ليسا قسمي الاسم بل قيدا قسميه
وضعا موضع قسميه خبرا على المشابهة المشهورة
لظهور المقصود والتقدير اسم معرب واسم مبني ونظيره
الحيوان اما ابيض او غيره والتقدير اما حيوان ابيض
او حيوان غيره انتهى وانما قال الظاهر لامكان
ان يكون لفظا المعرب والمبني الاسمين موضوعين
لقسمي الاسم فكونا مشتركين اشتراكا لفظيا بين
هذين القسمين وبين قسمي الفعل والحرف ولا يخفى ما في
ذلك من البعد **لانه الاصل** اي الراجح اذ كان

قوله معرب اعترض ذكره قبل الاعراب بانه مشتق منه ومعرفة متوقفة عليه فينبغي تقديم عليه واجيب بان المشتق منه الاعراب لغة وعلما في المعرب اصطلاحا فيشي

مشتملا على ما هو الاصل في الاسم من الاعراب
المفتقر اليه في تميز المعاني المعتورة عليه لانه الدال
اي المرجح مجازا عما يبنى على غيره ووجهه ظاهر
ما ذكر هو الاسم الذي فيه اشارة الى ان ما في الاصل
موصوله وضع ذلك مع ان الموصولات من الفاظ العموم
فلا يلايم التعريف المقصود منه المفهوم بناء على التخ
ولم تتعرض لكونها موصوفة لظهوره واثر الاول
بالذكر لان استعمال ما موصوله اكثر من استعمالها
موصوفة بتغير ذا الكافي جا ابوك ورايت اباك ومررت
بابيك او صفة كما في جا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
اخره حقيقة كما ذكر او حكما كما في عبد الله علما واثنى عشر
يدخل اي يتسلط العوامل جمع عامل وله معنيان احدهما
ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص والثاني
ما به تتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا المعنى اخص
مطلقا من الاول لاختصاصه بالاسم وشمول الاول
له وللفعل ولا يخفى صحة ارادة كل من المعنيين هنا
واستشكل جمع العامل على عوامل من جهة ان فاعلا الوصف
لا يجمع على فواعل واجيب بان العوامل صار في علم
النحاة اسما قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ويحتمل
ان يكون جمع عامله صفة للكلمة لان العامل قد يكون غير
كلمة وانما قال وقد يكون غير كلمة لانه انما يكون غير كلمة
في صورتي الابتداء والتجرد عن الناصب والجازم لا غير وعلم
هذا فكون التركيب بما قاله مبنيا على التغليب كزيد مركبا
وان كان من قبيل المبنيات على ما نص عليه ابن الحاجب
وابن مالك وغيرهما في الاسماء قبل التركيب لكن ذهب

بعضهم

بعضهم الى خلافه وعزى للقدماء وحد المصنف كما ترى
ظاهر فيه وقال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
انه الاقرب وكذا اي مثل التعبير في غير الاخير في انه
ليس اعرابا بان كان التعبير في الاخر الى اخره فكذا خبر ولو مع
صلتها مسند وان امتنع كون لو موصولة اقتفا لما عليه
الجمهور وجعلة جوابها محذوفا من جنس المذكور اي
لو كان التعبير في الاخر الى اخره لم يكن اعرابا وله بتغير
اخره الى اخره اخرا عن خواص وسحن مبني على الكسر
ومبني على الفتح ومبني على الضم اعلم ان الكسر
والفتح والضم القاب لمطلق الحركات سواء كانت حركات
بناء ام اعراب ام لا في الاخر او في غيره ولا تقع على الحروف
فلا يقال لبا زيدا انه مبني على الضم بل على اللام
بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على
غير ما في الاخر كذا نقل الرضي عن الحاجب لكنه خالفه
وقال ان اطلاق القاب الاعراب على الحروف الاعرابية
مجاز لشبهها بالحركات وكذا القاب البناء تطلق
على حروفه مجازا ومنه قول المتقدمين ان يا
زيد مبني على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه
لرد ابن الحاجب اطلاقهم وفي شرح الكافية لمولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى ما حاصله ان الرفع والنصب
والجر خاص بالاعراب والضم والفتح والكسر والوقف بالبناء
وان ذلك مذهب البصريين وان الكوفيين لا يفرقون
بين شيء من ذلك هذا وبالمبني على الحركة اشعارا
بان اصل هذا المبني الاعراب وبراءته بالمبني على الكسر لانه
اعدل الحركات ثم بالفتح لانه اخفها ثم بالضم لانه اثقلها
ومبني على السكون اخره سكونا لشبهه التركيبي كما علمت مما يأتي

العرب بالضم وبالتحريك خلاف العجم مونث وهم
سكان الامصار وعام والاعراب منهم سكان البادية
لا واحد له كذا في القاموس وقوله وبالتحريك الاولى
وبالفتح والتحريك كذا قيل وليس في محله لانه حيث قال
بالتحريك او محركة تعين ارادة التحريك بالفتحتين اصطلاحا
منه على ذلك **يكسرون اخره** اي يبنونه على الكسر
اما البناء فلتضمنه معنى الحرف وهو الاشارة واما كونه
على حركة فقرارا بين التقاء الساكنين واما كونها كسرة
فلانها الاصل في التخلص منه ولا ينافي ما قاله المصنف
هنا بناء بعض العرب له على الضم كما حكاه هو وغيره لانه
شاذ **وهو حذام** بهمله معجمه وقيل بمهملتين علم للمراة
وقطام بمثناه فمهمله قاف علم لامراة مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى في شرح الكافية علم لمدينة باليمن **ونحوها** ان قلت
كيف الطريق في كون حذام في المتن مفيدا لما ذكره من قوله
وهو حذام وقطام ونحوهما من المونثات الى اخره قلت
الطريق اما تقدير مضاف اي نحو حذام او استعمال حذام
مجازا في ذي الصفة المشهورة اعني علم العين المونث
الاتي على وزن فعال فافهم **للمؤنثة** يعني من الاعيان
اما من المعاني كحماد للسعال فمبنية على الكسر عند جميع
العرب هكذا قالوا وذلك لرضي لم يقم لي الان
دليل قاطع على تعريف نحو حماد ولا تانيثه **اذا**
ارت به اليوم الذي قتل يومك الذي انت فيه بليلة
كما هو ظاهر واضح به غيره ولم يكن مصغرا او مثنى
او جمعا او مضافا او معرفا بال للظرفية فان كان اعرب
منصرفا الا ظرفا فبني على الكسر عند جميع العرب وقد يجاب

عن ترك المصنف هذه القيود بانه قد اشار اليها بنطقه
بامس مشتملا عليها وما للاختصار تامل **الحجاز** هو
مكة والمدينة والطايف ومخاليفها كذا في القاموس
يبنونه لشبهه بنحو نزال وزنا وعدلا وتعريفا
وتانيثا **على الكسر** لما مر **مطلقا** اي سواء حتم براء لا
ويترك ذلك لكون قايله حجازيا **مرة** منصوب
بذكر والمراد في الاصل مصدر مر ثم استعمل ظرفا
انشاعا كذا في المنهل وفي بعض الحواشي نقلا عن شرح
السابويه في علم العروض للعلامة نجم الدين سعيد ما
نصه قوله تارة اي مرة ومثله طورا وهي الفاظ مترادفة
ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية انها
انتصبا مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون
على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق انتهى
ومن كلام المحقق التفتازاني في بعض تصانيفه مرة منصوب
على انه مصدر مبين لعدد العامل وهو حصول فهو
مفعول مطلق انتهى **فاعل** بقالت واقتصر عليه
لانه الاصل فلا يرد عليه احتمال كون حذام بدلا
من ضمير مستتر هو الفاعل عاد اليها **تميم** كما مر عن
ادد بن طابخة ابو قبيله او نصر كذا في القاموس فاما
الصرف فواضح واما المنع المشار اليه في كلامه فعلى انه اسم
للقبيله فيكون فيه مع العلميه التانيث المعنوي **فبعضهم**
اي بعض بني تميم **يعرب ذلك** اي باب حذام ونحوه
بالضم وبالفتح نصبا وجرا فيكون غير منصرف لما ياتي
رفعا مصدر محذوف العامل حالا اي حال كونه يرفع رفعا
او مرفوعا رفعا ومثله قوله نصبا وجرا وجعل ذلك نفسه
حالا يتوقف على السماع اذ استعمال المصدر حالا سماعي

وكيفما قدرت اخرى اي الملاصق
ليومك لان المضاف للمبني اذا
اضافت تضمر للمضاف
الحقيقة وحقيقة المبني
الملاصقة ه مبني

لا يقال من عليه يعصلونه وجه ذلك بان الراجح
مشتقل لانه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء تخفيفا
اذ شلوك طريق واحدة اسهل من شلوك طرائق مختلفة كوبار
اسم لقبيله هم سواب واحد وفي القاموس وبار ارض
بين اليمن ورمال يبرين سميت بوبار بن ارم اسم كوكب
لا ينافي كونه مونثا لانه بالتاويل وكذا ما بعده اولان تانيثه
باعتبار السماع لا من قبل المعنى وهذا اقرب وسفار اسم لحا
في القاموس سفار بين قبل ذي قار لبني مازن بن مالك وعلى
هذا فلا حاجة الى التوجيه بما مر لان البر تونث فمبنية
على الكسر لما مر ويعربه على الاصل اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والعدل عن فاعله عند سيبويه ولها وللتانيث المعنوي
عند المبرد قال بوجبان والظاهر الاول لان حذام
ونحوها على راي المبرد تكون مرتجلة لا اصل لها في النكرات
والغالب على الاعلام ان تكون منقولة وهي التي لها اصل
في النكرات عدلت عنه بعد ان صيرت اعلاما ورجح
بعضهم الثاني بانه لا يعدل الى العدل الا اذا تعذر سبب
غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه لتكليفه يبنونه
لتضمنه معنى الاشارة العهدية على الكسر لما مر كبد السماء
اي وسطها حمام لكتاب قضا الموت وقدره والورس
نبت اصفر باليمن يصبغ به فاس فاعل فيه ما مر فلا يعقل
مطلقا اي سواء كان مرفوعا ام لا واعتلفت امس لابنائي
التمثيل به ما مر من بنائه على الكسر اذا كان ظرفا في لغة
جميع العرب لجواز ان يكون التمثيل به مبنيا على اعرابه مفعولا
به على التوسع لا ظرفا فافهم فان قلت ما حقيقته
التوسع في الظرف قلت حقيقته جعل الظرف مفعولا به

قوله اللهم امن مياه العرب
ملحوظ فيه معنى التانيث
ولهذا قال بس اسم الماء وقال
الجوهري اسم لبير دهم المنث
اذا الكلام في اعلام المونث
والماء مذكر لعلى
فتبصر

على طريق المجاز وللتوسع شروط ان يكون الظرف متصرفا
وان لا تكون العامل حرفا ولا اسما جامدا وان لا يكون فعلا
متعديا الى ثلاثة وان لا يكون من باب كان وقد يستدرك
هذا الاخير عجبا مد حرف جر للابتدا متعلق برايت ومجيئا
من قول بعضهم بدل من عجبا مثل السعالي جمع سعلاة
بالكسر وهي اخبث الغيلان كذا في شرح الشواهد للعيني وفي
القاموس السعلاة والسعلا بكسرهما الغول او ساحرة
الجن جمعه السعالي ومثل صفة لعجبا وكذا خمسا وقيل
هو عطف بيان او بدل منها وزعم الزجاجي الزعم مصدر
مثلث الفا وهو قول يدعيه المدعي يحتمل الحق
والباطل وغلب استعماله في الباطل ومن استعماله في الحق
قول ابي طالب لبيك بابن اخي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوتني
وزعمت انك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم امينا ويقول
سيبويه وزعم الخليل وانما يقول ذلك اذا كان الخليل
قد حولف في ذلك القول وكان الراجح قوله كذا في شرح بانت
سعاد للمصنف وفي القاموس الزعم مثلثا القول الحق والباطل
والكذب ضد وأكثر ما يقال فيما يشك فيه انتهى
والزجاجي هو ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق بن ابراهيم بن
السري المعروف بالزجاجي لكونه تلميذ فانشد مستدلا
عليه قوله اي الشاعر لا الراجز وان قاله بن مالك لانه
انما يقال في ناظم شعر من بحر الرجز لا الشعر المذكور من بحر
السريع لا من بحر الرجز كذا قال الدماميني قلت في شرح
المقصد الجليل في علم الخليل للامام الاسنوي ما نصه الشعر
ايطلقون الرجز على كل شعر قلت اجزاءه وقصرت

والغيلان نوع
من الجن
اسمه

سواء كان من بحر الرجز ام لم يكن انتهى **وهو وهم** بفتح
الهاء اي غلط واما الوهم بسكونها فهو الطرف المرجوح
وقضية كلام المصنف القاموس على ما قيل انهما للغلط
بالسكون ووجه التغليط امتناع العرب من الفتح في موضع
الضم وان سوغه على منع الصرف والزجاجي انما احاله
من كتابه قال ابن مالك قلت اولا ان اللغة لا تثبت بمثل
واحد لا سيما مع ظهور احتماله لغير المدعى **وزعم بعضهم**
ليس التعبير بلفظ الزعم هنا لفساد القول المذكور
فانه صحيح قطعا وان كان لا يخلو عن بعد **مستثنى** يعود
على المساء المفهوم منه **امسى المسا** اي حضر المساء على
حد ما قيل في قولهم دار وسلسل اي وقع الدور ووقع
التسلسل **بفتح الكلمتين** من احد عشر واطلاق الكلمتين
عليهما من قبيل المجاز المرسل او الاستعارة لانهما بعد التركيب
خرجتا عن كونهما كلمتين وصارا كالبا والدال من بدا اي
ببنائهما على الفتح اما بنا الاولى فلافتقارها الى الثانية
واما بنا الثانية فلتضمنها معنى الحرف اي الواو واما كونه
على حركة فاشعارا بان لهما اصلا في الاعراب واما كونها
فتحة وهي اخف الحركات مخبرا للثقل الحاصل بالتركيب
الى اثنى عشر ومثله اثنتا عشرة كما سيصرح به واثنتا عشرة
وانما حذفت النون فيهن لشبه التركيب فيهن بتركيب
الاضافة **فان الكلمة الاولى منه تعرب** لان الثانية
حالة محل التنوين وما قبل التنوين محل اعراب لا بنا
يعربان اعراب المثنى مطلقا وان ركبا الواو في نحو هذا وا و
الحال كذا قال جماعة والصواب انها عاطفة على حال
محذوفة والتقدير محتملا لوجهين احدهما ان يكون الاصل

يعربان

لان اصل ثلاثة عشر ثلاثة وعشر فحذفت
الواو وفصل ممزوج الاسمين
وجعلهما اسما واحدا
وقولك قبضت ثلاثة
وعشرة يحتمل وجهين
قبضهما دفعة واحدة وقبضهما
دفعتين فلما اراد ان
ينصوا على المعنى الاول
ركبوا فقالوا قبضت
ثلاثة عشر ◎ هذا
سبب التركيب انتهى
◎ فيشي رحمه الله ◎

يعربان اعراب المثنى على كل حال وان ركبا فيكون من عطف
الخاص على العام والثاني ان تكون الاصل ان لم يركبا
وان ركبا كما تقول اتيك ان اتيتني وان لم تات ويجوز في الجملة
الشرطية ان تقع حالا اذا اشرط فيها الشرط وبعضه
نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث والذي سوغ حذف
الشرطية الاولى ان الثانية مناقضة لثبوت الحكم والاولى
مناسبة لثبوته فاذا اثبت الحكم على تقدير وجود المناقض
دل على ثبوته على تقدير المناسب بالاولى ودل هذا على
ذلك المقدر كذا استفيد من كلام المصنف في شرح باب
سعاد في اعراب نحو هذه العبارة **فيعربان نصبا على الظرفية**
او خفضا بمن ام الابتدائية عند الجمهور والى ابقائه عند
ابن مالك **كل مولى** هو هنا بمعنى ابن العم **قرابة** تفعول
نادي **مولى** بدل من الضمير في عليه قدم للضرورة كذا
قال العيني فتامل وقد يقال ان الضمير المذكور
بدل من مولى وان الاصل على مولى فحذفت على وحذف
الجار في مثل ذلك شايع في الاختيار فضلا عن الضرورة
وان كان شاذا عيانا **فحذف ذلك** لا يخفى لطف هذا البيان
وقدره ثابتا لم يلتفت لاحتمال حذفه نسيا وحذف التنوين
للضرورة لبعده **الغلبة** في القاموس الغلب وحرك القهر
فيعربان ايضا هذه الكلمة انما تستعمل في شيئين بينهما توافق
ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جا زيد
ايضا وبالتوافق نحو جا زيد ومات عمرو ايضا وبامكان
الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك
وهو منصوب مطلق حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها
ورفع ذلك معترضا بين قوله يعربان ومعموله المطلق الذي

هو الاعراب المذكور والمعنى فيعربان الاعراب المذكور
ارجع للاخبار بذلك رجوعا او اخبر بذلك راجعا وذلك
لانه قد سبق منه انفا الاخبار بانهما يعربان الاعراب
المذكور تامان تمام الاسم عبارة عن استقلاله وعدم
افتقاره لشيء يضاف هو اليه وذلك للونه منونا او نون
التثنية او الجمع او ال او الاضافة كسائر النكرات اي
كسائر افرادها لا جميعها ووجهه ظاهر وكنت حال اعض
من باب علم كذا قاله العيني وفي القاموس العضه ما اعترض
في الحلق فاسرق غضضت بالكسر وبالفتح بعض بالفتح غصصا
فانت غاض وغصان انتهى الحميم في القاموس الحميم
الماء الحار والماء البارد ضد وظاهر ان المراد به هنا
الثاني وفي بعض النسخ الفرات بدل الحميم في القاموس
الفرات كغراب الماء العذب جدا فيقضيان حينئذ على الضم
انا البنا فلتضمنها معنى الاضافة الذي هو فيه معنى
الحرف مع جمودها او لشبههما بحرف الجواب في الاستغنا
بلفظهما عن لفظ ما بعدهما واما كونه على حركة
فلما مر واما كونها ضمة وهي اقرب الحركات كما مر فجبرا لما
لحقها من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصودا
وليكمل لهما جميع الحركات او لتخالف حركة بنائهما حركة
اعرابهما ويسميان واخواتهما في حالة البناء غايات

قال العيني وهو الانسب بالمعنى

السبعة ابو عمرو ونافع وابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم
وابن عامر اسما الجهات كذا اطلق غيره ايضا وقيدها
جماعة منهم الرضي فوق وتحت واسفل وقدام وامام
وخلف ووراء ونحوهن من الظروف المبهمة وقيدها هولا
بدون واول ومن على ومن علو اول اي اول الوقت

او

او الشاعة كذا قيل وقال الرضي اي اول اوقات عدمها
وراء وورا التكرير للتوكيد فائدة ورد في الحديث
الشريف انما كنت خليلا من وراء وراء وصحة جواز الضم
والجر في الاسمين ظاهرة مما تقرر وانما بعض لانه رواية
الفتح فيهما ووجهها بالتركيب المزجي على حد بوم يوم
ونظائره بنا من موصولة وموصوفة لافتقارها
المتاصل لجملة الصلة والصفة وشرطيه واستفهامية
لتضمنها معنى ان والهمزة وبنا كم استفهامية وخبريه لتضمنها
معنى الهمزة ورب ولك تعليل بنا الجميع بالشبه الوضعي
بنا على عدم تقييد الثناء منه بان يكون الاخر منه لبنا
كما جزم به غير واحد وان نقل بعضهم عن النحويين خلافه
عند سيبويه لتعين النكرة عنده للابتدائية حيث تقدمت وكان
لها مسوغ كالاستفهام هنا لان الاصل عدم التقدير
والتاخير وانما كمعرفتين تاخرا لاحض منهما نحو الفاضل
انت عند الاخفش الاوسط ابي الحسن سعيد بن مسعدة
تلميذ سيبويه وذلك لانه لا يخير بمعرفة عن نكرة وتخصيص
بالذكر يقتضي في عرف المصنفين انفراده بذلك والمنقول
ان ما قاله راي الجمهور وقاف المصنف في المعنى يتجه
عندي جواز الامرين اعمالا للدليلين فائدة
حيث اطلق في كتب النحو الاخفش فهو الاوسط فان اريد
الاكبر او الاصغر قيد وحيث اطلق ابو عبيدة في العربية
المصنف باعمرو وهو الشيباني فان اراد ابا عمرو بن العلا قيده
وحيث اطلق النحاة ابا عمرو فمرادهم بن العلا وحيث
اطلق البصريون ابا العباس فالمراد به المبرد وحيث
اطلقه الكوفيون فالمراد به ثعلب ذكره بن الزملكاني في شرح

المفصل كذا في المزهر **من وَهِمَ من يتوهم** في القاموس الوهم من خطرات القلب او مرجوح طرفي المتردد فيه ووهم في الحساب كوجل غلط وفي الشيء كوعد ذهب وَوَهِمَ اليه ان قلت هم ذلك من التاخير ظاهر فكيف عبر عنه بالتوهم قلت لضعف هذا المقام كذا قيل في نظير هذا المقام وهذا التوجيه انما يحتاج اليه على تقدير كون الوهم مرجوح طرفي المتردد فيه اما على تقدير كونه احد المعاني الثلاثة فلا تامل **وهو اصل البنا** لانه اخف من غيره ومن ثمه كان الاصل بعده الفتح لانه اخف من بقية الحركات ثم الكسر لانه يليه ثم الضم لانه يليه **الدال عليه** صفة كاشفه **وحكمه** اي اثره المترتب عليه **وبدات من ذلك** اي الفعل والمذكور من الثلاثة الاقسام **بالماضي** لمجيئه اجماعا على ما هو الاصل في الفعل من لزوم البنا **فذكرت** ان علامته ان تقبل تا التانيث الى اخره فيه اشارة الى ان في قوله في المتن ويعرف بتا التانيث الخ ايجازا وانه على تقدير مضاف اي بقبول تا التانيث **الساكنة** بنصب الساكنة على انه نعت للتا ويجوز جره على الجواز والتقييد بذلك احترازا عن المتحركة لانها تلحق الاسم كقايمة والحرف كلات ولا يرد عليه نحو رتت بالسكون لانه نادر **على الفتح** اما الحركة فلو قوعه موقع الاسم واما كونها فتحة فلخفة النقله الناشي عن تركيب معناه حيث يدل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مبهم او معين والمختار الثاني **الى الضم** لمناسبة الواو **واو الجماعة** ضميرا كانت او علامة كما في اكلوني البراغيث **اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك** احترازا عما اذا اتصل به الضمير المنصوب

قوله فيضم اي لاجل مناسبة الواو ولا فهو مبني على فتحة مقدرة على اخر اصلا وله ذا قال يضم ولم يقل مبني على الضم لان الاصل فيه البنا على الفتح

فيبنى على الفتح كضربَ او الضمير المرفوع الساكن فيبنى على الفتح ايضا كضربا اما اذا كان الواو فيبنى على الضم كضربوا ويخصر الضمير المذكور في التا والنون وما كما اشار اليه بالامثله وعدنا من الضمير المرفوع المتحرك مبني على التغليب او المشاكله بتنزيل حرف المد لضعفه منزلة العدم **نعم السير على بئس العير** بفتح العين المهملة الحمار مطلقا كما اشار اليه قال في القاموس وغلب على الوحشي **فقيب** قال الدماميني في المنهل في هذا المقام السير بعني يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمه انتهى وهو غريب والظاهر انه سهو وان المراد بالسير هنا الذهاب قال وهو مثل يضرب لمن ينال امرا محمودا ابو شطة ام مذموما انتهى **واما ليس** قال المصنف في المعنى كلمة دالة على نفي الحال ونفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقال الاعشى

له نافلات ما يغب نوالها ... وليس عطا اليوم مانعه غدا

وهي فعل لا يتصرف ووزنه فعِل بالكسر الا لزم تخفيفه وهي فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في باب العين الا هبو وسمع لست بضم اللام فتكون على هذه اللغه كهو انتهى **نادره** روى ان ابا القسم الفصاب دخل على الصيد لاني في مرض موته فقال له ان كنت قال عند الزعفراني قال فيم كنتما قال سالني عن وزن ليس فقلت له فعل او فعل بفتح العين او ضمها فقال اخطات وان لم تعلم لخطابك فقلت له فما وزنها قال فعِل بكسر العين ومات ولم اساله عن شبه فبقي في قلبي حزازه قال فرايته في المنام فسالته عنه

قال لان فعل بفتح العين لا يخفف يعني لا يسكن وانما يسكن
بضمها او كسرها ولا يكون هنا مضموما لان ذوات
الياء لا تاتي على فعل بضم العين ولا التفاعل بضم العين
في المتعدي وهذه الافعال مشبهة بالمتعدي فتعين
ان مكون فعل بكسر العين فخفف بحذف الحركة كتخفيف
كتف وعضد كذا حكى بعضهم ذلك نقلا عن
الامام محمد بن جعفر بن اسمعيل الاندلسي المشهور بالراعي
في الكليات بشعر بانه ذهب في غيرها الى فعلها وقد
ذكر المصنف في بعض كتبه انه الذي استقر عليه رايه
اخرا والصحيح ان الاربعة افعال فيه اشارة الى ان الاصح
في الاصل مجرد عن معنى الزيادة اذ قضية الدليل
بطلان المقابل لكن قيده ان استعمال اسم التفضيل
هكذا مشروط بالخلو عن من وال والاضافة كما نصوا عليه
على ان المرجح عندهم انه سماعي لا يقاس عليه تامل قوله التاء
الاضافة للعهد اي تاوه الساكنة ولعمد رخصة الوضو
يشير الى ان فاعل نعم ضمير مستتر يعود على رخصة المنصوب
على التمييز محذوفا والوضو مخصوص بالمدح وهو مبتدا
والجملة قبله خبره او خبر مبتدا محذوف على ما هو المعروف
في نحوه نعم الولد نايب فاعل مقول لان المراد به اللفظ
في القاموس الولد محركة وبالضم والكسر والفتح واحد
وجمع انتهى ويشترك فيه الذكر والانثى وان شاع في الاول
العامة الان في الذكر خاصة والله ما ليلى بنام صاحبه
هو صدر بيت من الرجز قبل ولو حركت الها كان من مربع
الكامل وهو كلام من العروض في عروض والاضافتان
لادنى ملابسة والجر ولا مخالط اللبان جانبه

خرج تا التانيث تا التذكير
خرج على لغة اقوبناري ○
تا تذكير في المغني وفي اللفظ
تا تانيث ○ املاه

اليمن

اللبان بكسر اللام على ما جزم به في العباب شرح اللباب الملابسة
اي بلبل نام صاحبه لا يقال انما حذف موصوف الجملة حيث
كان بعض متقدم مجرور من نحو منا ظعن ومنا اقام اي مناويق
ظعن ومناويق اقام زاد بعضهم او في كقوله
لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم
اي احد يفضلها وذلك مشكل هنا لانا نقول ذلك شرط
الحذف في الاختيار واما في الشعر فيجوز مطلقا تثبت بالكلام
على فعل الامر لموافقته الماضي في لزوم البناء ومفارقته
بالخلاف فيه من مجموع شيئين من بنائه دلالته اي الامر
مرادا به الكلمة مجازا نظير مامر ومثله الضمير في قوله
بالواحة الخاصة نخوضه بمعنى اسكت اي بمعنى
هو لفظ اسكت لان اسم الفعل مطلقا عند المصنف كالجمهور
موضوع للفظ الفعل فالمراد بالدلالة على الطلب في كلامه
ما يشمل الدلالة بالواسطة ومه بمعنى اكفف كذا فسروه
واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد لان اكفف
متعد ولازم صرح به في القاموس قاله مولانا عصام الذي
رحمه الله تعالى في شرح الكافية يعني فليحمل الكف في
التفسير المذكور على اللازم فلا يكون مخالفا للمفسر في
اللزوم وقد بنيا ان على حذف اخره نيابة على السكون
دلالة على المضارع المجزوم بلام الامر لموافقته له بمعنى
وقد بنيا على حذف النون نيابة عن السكون لما مر اذا كان
معتلا هو في الاصطلاح ما اخره حرف علة اي الف او واو او يا
فالحاجة لذكرا لاخر بل لا يصح الا بتكليف ذكره الوالد
رحمه الله تعالى في بعض تعاليقه فهذه ثلاثة احوال
للامر استدرك بعض المتاخرين ما اذا اتصلت به نون الاثاث

الامر

٣ اعترض تفسيره مه باكفف
بان مه لازم واكفف متعد
فيفسر بالكف لا بما ذكره ○
واجيب بان ما ذكر غير
مقرر فانه قد يفسر المتعدي
بالملازم وعكسه ○ الا ترى
ان امين لازم وفسروه
باستجب وهو متعد وايضا
ظرف كف يكون متعديا
ولا شعورا ○ فانه يقال اكفف
كذا واكفف عن كذا ○
والاول ماخوذ من كف
اسهلي فينتشي ○ والله اعلم

وزنه افعلن

المضارع

او نون التوكيد فيبنى على السكون فى الاول كواضربن
واعرون واخشين وارمين وعلى الفتح فى الثانى فى
كواضربن واعرون واخشين وارمين مكسور كسر
هيئة لابنا اذ لا يكون فى فعل مطلقا وانما البنا على حذف
اخره لانه معتل بالياء يضم وجوبا يا قوم بالضم مفردا
معرفه او بالكسر مضافا لياء محذوفة مدلولا عليها بالكسرة
مفتوح فتح هيئة لابنا اذ لا يكون فى فعل امر وانما البنا
على حذف اخره لانه معتل بالالف لحنوا اى نسبوا
الى اللحن وهو الخطا قيل مطلقا وقيل فى القراءة اخذا
من اللحن الذى هو الميل بالكلام الى نحو من الانحاء ليفطن
له صاحبك كما يعرض والتورية لما فيه من العدول
عن الصواب قاله الجاربردى فى شرح الشافية اقاسمك
بالجزم جواب شرط مقدر اى ان تاتى اقاسمك ان يصح
دخول لم ولو مهملة عليه اى المضارع مراد به ما تقرر
فى نظيره وفى هذا البيان اشارة الى تقدير مضافين
فى قوله فى المتن يعرف بلم اى بصحة دخول لم وذكر انه
لابد ان يكون فى اوله حرف من احرف نايت
والاصل من ان يكون فحذفت من وقد تقرر ان حذف
الجار عن ان وان وكى قياس مطرد وفضية هذا وجوب
نصبه مفعولا لانه شبه مضاف فقيل فى توجيهه
ان حذف التنوين منه مبنى على القول بجوازه فى شبه
المضاف كما هو مذهب ابن مالك وقيل بل هو اسم مفرد
ولم يثبت على القاعدة والظرف بعده الخبر اى قلت
من اين يستفاد وجوب افتتاح المضارع باحد حروف نايت
من قول المتن وافتتاحه بحرف من نايت كما يفهمه قوله

وذكرت

وذكرت انه لابد الى اخره قلت ما اشتهر على السنة القوم
من قولهم مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات
وقد تعرض لذلك الوالد رحمه الله تعالى فى بعض تعاليقه
مع زيادة فلنذكره تكميلا للفائده قال رحمه الله تعالى
ما نصه القواعد جمع قاعده وهى حكم كلى ينطبق على جميع
جزئياته لتستفاد احكامه منه ويجب ان تكون جملة
قضيته موجبة كليه ضروريه فلا تكون شرطيه ولا سالبه
ولا مهمله ولا طبيعيته ولا شخصيته ولا مطلقه ولذا سمعهم
يقولون القضايا الشخصيه والمهمله والطبيعيه لا اعتبار
بها فى العلوم ومتى وقعت القاعده فى صورة السالبه حملت
على انها موجبة معدولة المحمول ومتى وقعت فى سورة المهمله
او المطلقه فالسور فيها او الجهه مقدر ولذا يقولون مهملات
العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات انتهى نايت فى
القاموس نايبة وعنه كسيت بعدت وههنا مناقشة
مشهورة وهو ان اول المضارع نفس الحرف الذى هو احد
احرف نايت فلا يصح ان يقال فى اوله حرف من احرف نايت
اذ يلزم عليه كون الشئ ظرفا لنفسه واجيب او لا بمنع
الملازمه المذكورة لامكان التغاير بين الاول والحرف
بالعموم والخصوص الوجهى وثانيا بعد تسليم الملازمه
بحمل العباره المذكوره على تقدير مضاف اى فى جانب اوله
فافهم لطيفه روى عن بعض اولاد الملوك انه طلب
من الشيخ ابى اسحق الغافقى شارح الجمل ان يعلمه وان
يلقى اليه ما يلقى لصغار الولدان فقرا عليه من الجمل للشيخ
ابى القاسم الزجاجى حتى انتهى الى هذا الموضع فقال له
الشيخ جمعها قولك نايت بتقديم النون على الهمزة

فقال له التلميذ يا سيدي ينبغي ان تقدم الهمزه على النون
لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبه اما حسن اللفظ فنا ى
معناه بعد واما المعنى معناه قرب واما المناسبه فليكون كل
واحد من هذه الاحرف ضعف ما قبله فان الهمزه لمعنى واحد
للمتكلم والنون لمعنيين للمتكلم المعظم نفسه وللمتكلم ومعه
غيره واليا ضعف النون لاربعه معان للواحد الغايب نحو
يقوم وللمذكرين الغايبين نحو يقومان وجماعة الذكور الغيب
نحو يقومون وجماعة المونثة الغايبات نحو يقمن والتا ضعف
اليا لتمايزه معان للواحد المخاطب نحو تقوم يا زيد وللمخاطبه
نحو تقومين وللمذكرين المخاطبين نحو تقومان وللمونثتين
المخاطبتين نحو تقومان وجماعة الذكور المخاطبين نحو
تقومون وجماعة الاناث المخاطبات نحو انتن يا هندات
تقمن وللواحد الغايبه نحو هند تقوم وللغايبتين نحو
الهندات تقومان فلما سمع الشيخ كلامه قال له من يفهم
هذه المسالة ليس محتاجا لمن يشتغل
ذلك كذا في شرح الاجروميه للشهاب البجلي رحمه الله تعالى
احرف المضارعه بالمعنى الاصطلاحي او اللغوي والاضافه
من قبيل اضافه السبب الى المسبب وانما ذكرت هذه الاحرف
بشاطا للحكم الذي بعدها وهو ضمها اذ كان الماضي
اربعة احرف وفتحها اذ كان الماضي اقل من اربعة احرف
او اكثر منها وترجمت بضم التا الدوا اذا جعلت فيه
بفتحها لان اذا ظرف لفعل المخاطب مقدرا اي تقوله
اذا جعلت فيه الى اخره بخلاف ما اذا كان التفسير باي تين
فتضم التا مع الفعل المفسر كما هي في الفعل المفسر اليها

الفايدتين

نصب على المفعول به وفاعل فعل ضمير مستتر الفعل والفاعل والوظاهرا
اي مجموعهما كالكلمة الواحدة استدل في الوافي على ذلك باتى عشر دليلا
لا يفي المقام ببيانها فليطلب منه وبقي عليه ما نبه عليه مولانا عصام الدين
رحمه الله من انه يضر محذوفه كما يضر محذوف كلمة فلو قيل في الكلام
جا الذي الفرعون لخاف كانه اشار دقوله في الكلام دفعا لما قد يقال انه لا يجوز
ان يقال في الاية جا الذي الفرعون لانه خلاف نظم الذي يراد لا يجوز ان المتبادر
من الجوازين في هذا القبيل الجواز الصناعي وذلك لا ينافي الامتناع الشرعي فافهم
وكذا الوقيل كما الى موسى ربه لا ينافي الحكم بجواز تاخير المفعول هنا عن الفاعل
المسار اليه بان المراد كما هو ظاهر الجواز بالنظر الى الصناعة خاصة
وذلك لا ينافي امتناعه بالقياس الى غيرها فهذا اظهر مما ذكره بعض المحققين
من حمل الجواز في قولهم ويجوز صرف للضروره على الامكان الخاص وان كان مخالفا
لما هو المشهور فتدبر لا يجوز اي عود الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة لا يجوز اي
في غير الهاء من سلمه وظلمته وكنته بقرينة استثنائها فيما مر من كلامه
في نحو ضرب موسى عيسى مما انتفى فيه الاعراب لفظا والقرينة والحكم بوجوب
تاخير المفعول في ذلك نص عليه ابن السراج وقاله المتاخرون كالجرولي
وابن عصفور وابن مالك وحالفهم ابن الحاج ومحاكمتها بان العرب يجيزون
تصغير عمرو وعمرو على طريق واحد ولان الاجماع من مقاصل العقلا
وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان للحاجة جايز عقلا
اتفاقا وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل انه لا خلاف في انه يجوز
يجوز في نحو ضرب زيد عمرا ان تلك دعواهم كون تلك اسم زيد ودعواهم الخبر
والعكس والعكس واجاب المرادي عن الاخير بانه لا يلزم من اجازة
الزجاج الوهمين في الايه جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس
الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زيد بخبرها وذلك واضح انتهى
قال في التصريح وكذا يقال في الباقي قوله اي ما يدل على ان المراد من
اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف والمراد ههنا ما يدل على الاعراب

المحذوف وكثير من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب
قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة لكفى فهما لكفى فاجابوا بان القرينة
ما يدل على الشيء بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا يدلان بالوضع ولا تقال
لهما قرينة وكانها في الاصل فعيلة بمعنى مفعول اي مقرون والهاء اما
لانها صفة للسبب محذوف او للنقل قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
في شرح الكافية وقد بسطت الكلام على القرينة بعض البسط في شرح رسالة
الاستعارات الصغرى المراد بها من ليس لها صلاحية الارضاع وبالكبرى
ضدها الكثرى فاكثر معروف في القاموس الكثرى اجتماع الشيء
وتداخل بعضه في بعض ومنه الكثرى والواحدة كثراة جمعه كثرات
وقد يذكر ويقال هذه كثراة واحدة وهذه كثرى كثيرة العاقل بالنصب
صفة لموسى مفعولا به ويجوز رفعه على انه صفة له فاعلا والفضل للتقدم
وان عيسى مفعول هذا شهوم من قلم الناسخ وصوابه وان موسى مفعول
كما لا يخفى واعلم انه كما لا يجوز في مثل ضرب موسى عيسى ان يتقدم
المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز ان يتقدم عليه وعلى
الفعل الى ضم فيه زد لما ذهب عمه بعضهم من جواز تقديم المفعول في ذلك
على الفاعل معتلا بانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل فاما مفعوله لتدعو واما اما المتصلة بها نحو
زيد للتوكيد وادغم النونين اللاحق بها في مثلها بعد ابدالها للتقارب
واذا كان الفعل نعم وبئس وجب في فاعله ان يكون اسما مفردا
معرفا او ما جاء منه نكرة شاذة لا يقاس عليه فلا يراد بالالف واللام وهل
اي للجنس من حيث هو او للاستغراق او للعهد الذهني اقوال والى الاخير
ذهب ابن الحاجب ورد الرضي الثاني بان علامته صحة وضع كل موضع
اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لصح النفي
وما ذكره مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل

في ضمن

في ضمن فرد بادعاء انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اي لا فرد له الا اياه فاي
فرد فرض فهو هو كذا قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافية
وهي عليه قول رابع لم يتعرض له كانه لضعفه وذلك جعل اللام للعهد الخارجي
وهو اي بن مالكون والجرجاني وقد رده بعض المحققين بانه بعيد خارج
عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير واعرابه
الظاهر واعرابه زيد مبتدأ فكانه شطط لفظ زيد شهوا من قلم الناسخ
تنبيه طاهر كلام المصنف تعيين اعراب المخصوص من مبتدأ خبره الجملة قبله وبه صرح
في المغني وعبارته بعد ان نقل عن كثير من النحويين تجويز كونه خبر المبتدأ
محذوف وفي ايضا على ان التحقيق الجزم بانه مبتدأ وما قبله خبره وهو اختيار
ابن خروف وابن الدباش انتهى وقال في موضع اخر قال ابن عصفور
يجوز في نعم الرجل زيد ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح
ورد بانه لم يثبت شيء مسنده انتهى وهو عاد كر ظهر اندفاع ما كتب بعضهم هنا
من قوله كالمستدرك على المصنف فيه اعرابان اخران احدهما كونه خبر المبتدأ
محذوف والثاني عكسه انتهى وتجويز الاجماع تقدمه على الفعل والفاعل
وحينئذ يتعين كونه المبتدأ بالاجماع اي هو بيان للمخصوص بالمدح المحذوف
واما قوله ايوب فتوتس لرجح هذا الضمير وهو اما بدل منه بدل كل من كل
او عطف بيان عليه بنا على جواز جريان عطف البيان على الضمائر كما
عليه الزمخشري ومن وافقه وان كان المصنف كابن مالك على منعه تجوز
حذف الفاعل اي لا يمتنع فيصدق بضرورة الوجوب اما لكونها له ان قلت
لا شك ان الفاعل في هذه الصورة محذوف وكما في تنبيه الوصوة ولا بد في
الحذف من القرينة قال الرضي لا حذف الا مع القرينة فاذا لم يكن الفاعل معلوما
للمتكلم فكيف تنصب قرينة نعم قلت القرينة لا تجب اذا كان المحذوف شيئا
منسيا كما هنا وقد قال مولانا عصام الدين رحمه الله ان ما ذكره الرضي غير مرضي
ومنشاه انتباهه الحذف بلا تقدير هذا ولو كان هذا الوجه اعني عدم

العلم بالفاعل هو السبب الاكثري في حذفه حتى سمي الفعل الذي لم يسم فاعله بفعل المجهول قاله الوالد رحمه الله في حاشية شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني في كقولك شرق المتاع وهو في القاموس المتعة والسلعة والاداة وما تمتعت به من الحوائج وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **اذا لم يعلم الشارق والراوي** شرع على طبق اللفظ الثاني **الصبح** هو تواطي الفاصلتين في النثر على حرف واحد ومراده حسن السجعة أو اصل السجع حاصل مع ذكر الفاعل **وحيث حذف فاعل الفعل فانك تقيم مقامه المفعول به** واشارة الى ان مراده بقوله في المتن في احكامه كلها و تعطيه احكامه المذكورة في بابه خاصة فيندفع ما اشار بعضهم **احكامه** الى الاعتراض به على المصنف حيث قال المذكورة هنا قال ابو حيان في شرح التسهيل انما ينوب عنه الى في الرفع والتنزل منزلة الجزء وامتناع الحذف فلا يجري مجراه في العامل لان الفاعل يرتفع باسم الفعل والظرف والجار والمجرور والامثلة والجامد الجاري مجرى المشتق ولا يرفع المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المحل خلاف فاذن لم يجر مجراه في كل ما له اتهى **وعمدة** هي احد ركني الاسناد **فضله** هي ما زاد عليهما **او المصدر** اي المفعول المطلق فانه سيسمى فذلكة كما افاده مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح التلخيص احدها ان يكون مختصا اذ لا فائدة مع الابهام وبذلك علم ان هذا الشرط لا يختص بالثلاثة بل يجري في المفعول به ايضا فلا يقال ضرب شتى فان كان صبح المصنف وغيره قد يوهم ذلك **لا ملابسا للنصب على الظرفية** ينبغي زيادة او الخفض من وقد جمع بعض الائمة ما يلزم النصب على الظرفية او الخفض من فقال من الظروف خمسة قد خصصت في حواها من ولم تجرها سواها عند وقع وقبل بعد ولدى شرح الامام اللورقي وقوله ولدى الظاهر انه شهو من قلم الناسخ فصوابه ولدن وقد

نص المصنف في المغني جار مجاريها على ان لدى لا يكون مخفوضا من فلان **نحو سبحان الله** قال الرضي قالوا فيه اي من علم الجنس سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما فاذا انقطع فقد جاء منونا في الشعر نحو قوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ... وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد جاء باللام نحو قوله سبحانك يا ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الخ ولا مانع من ان ينقل حذف المضاف اليه وهو مراد العلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله **خالط من سلمى خياسم وفا** انتهى المعنوي المذكور سابقا في قوله لغرض لفظي او معنوي ووجه ذلك بانه ليس القصد فيما ذكر الى فاعل بعينه بل الى كل من يصلح للحذف والمد وفي الحذف وفائدة ذلك ما فيه من التعميم وعدم التقييد **ومن الثالث ان لا يكون المفعول به موجودا** الا لوجه تعين للاتيان لان وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه واسناده الى ما وقع فيه او الى وقع لاجله او الى الواقع لتنزيله منزلة ما وقع عليه فمع وجود المفعول به وقصد افادة الوقوع عليه معنى لتنزيله منزلته اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وانه خلافا عن بعضهم قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافية **والخلاف المذكور جار فيه** وفي المصدر فكان ينبغي زيادة هذه العبارة او ان يضم الى قوله اولا فلا يتوارد ضرب اليوم زيدا ما لفظه ولا ضرب شديد زيدا او نحو ذلك شاذة الشذوذ بالمعنى النحوي بمخالفة القياس او الاستعمال وكلاهما والمراد هنا القسم الاول ولا ينبغي حمله على غير المعنى النحوي وهو ما خرج عن قراءة السبعة او ما خرج عن قراءة العشرة لانه خلاف الظاهر على انه لا مدخل للشذوذ وبهذا المعنى في دفع الاحتجاج بالقراءة المذكورة كما هو ظاهر وبعد كتابتي هذه رايت بعضهم قد كتب هنا ما صورته الجواب بالشذوذ انما يتمشى على القول بان

الثاء ما وراء السبعة اما على القول بانه ما وراء العشرة وهو المرجح
عند ابن السبكي وعليه عمل القراء فلا يتمشى لان ابا جعفر من
العشرة وكذا لم يقتصر عليه بل ضم اليه ما بعده فهو الجواب لان هذه
القراءة غير شاذة فيسقط الجواب بشذوذها انتهى وقد ظهر مما قررته
انه فاتح ما ذكره غاية ما فيه انه المفعول الثاني فيه اشعار بان اقابنه
خلاف الاولى وهو كذلك وعبارة ابن الحاجب في الكافية والاول من
باب اعطيت اولى من الثاني قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى قرئت في
شرح المراد بباب اعطيت ماله مفعولان لا اسناد بينهما اذا كان الفعل مبدوا
بتاء اينبغي تقييدها بان يكون معتادة احترازا عن نحو تر مثل فاتته
اذ امني المفعول لا يضم فيه الثاني وان كان الفعل ثلاثيا معتل الوسط
يعني فقط اذ لا تعل العين من نحو طوى وروى من التفعيل ليلا يفضي ذلك
الى اجتماع اعلالين في نروى ونطوى ثم لا بد من كون العين منقلبة الفا
احترازا عن مثل عور وصيد الثانية اشمام الكسر شيأ من الضم في شرح
الكافية للرضي حقيقة هذا الاشمام ان يحول بشفتيه فالفعل نحو الضمة
فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا
مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء وهذا
خلاف المشهور عند القرئين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الابتداء بان الاصل الضم في اول هذا الفعل ضعيفه اي غير فصيحة
ان تقدم اسم الى آخره مثله الاسم المتبوع بعامل في ضمير الا المتبوع
بالبدل فيدخل نحو زيدا رايت رجلاه واخاه ونحو زيدا رايت
رايت عمرا واخاه وعطف بيان نحو زيدا رايت عمرا اخاه ان اعربته
بيانا لا بد الا اتيه على تكرار العامل كذا استدرك بعضهم على المصنف

١٥ استدراك

ولا استدراك بغير الاول لان الفعل في ذلك عامل في اسم عامل في ضمير
الاسم المتقدم ضرورة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في
اسم عامل في ضميره لكونه مضافا اليه اذ المضاف اليه مخفوض
بالمضاف على الاصح ويكون الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول
وسلط على الاسم الاول لنصبه فائدة هذا القيد الاحتراز عن
مثل زيدا هل ضربته فانه اسم بعده فعل عامل في ضميره لكنه لو فرغ من
ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام
فيما قبله فعل او وصف فالمراد بالفعل ما يتناول الحقيقي والحكمي والمراد
بالحقيقي وذكر على سبيل التمثيل واثره بالذكر لانه الاصل لنصبه اي
لنصب ذلك الاسم الفعل الاسم المتقدم حقيقة او حكما فدخل فيه نحو
زيد امررت اخاه وزيد امورر به الخ والا خ عامل في الضمير خطية لا لا ضافه
اي شبيها الا بها مفسرة فيه مسامحة والتحقيق انها استانفة قال الرضي
في المغني جملة الاستفهال ليست من الجملة التي تسمى في الاصطلاح جملة
مفسرة وان حصل فيها تفسير انتهى وفي الثاني جاوز زيدا كذا
قال الرضي وغيره قال بعض المحققين وفيه بحث لان في كون المجاوزة
معنى المرور نظرا لان المفهوم من المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير
فيصدق حينئذ على المحاذي انه مر بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور
هو المجاوزة في قول الشاعر اقبل ذا الجدار وذا الجدارا وكيف
يقبل الديار وقد تجاوزتها اترى وقد تواردهذا المحقق في
هذا البحث مع مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى فقد ذكر محصله في شرح
الكافية ولا يقدر ضربت اي مريدا به معناه الحقيقي اما لو اريد به
معنى الاهانة مجاوزا فلا مانع من تقديره وفي كلامه رحمه الله
تعالى ما يشير الى ذلك والدعا ولو بلفظ الخبر نحو يرحمه الله وهو
اي الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا خلاف القياس لا بها لا
تحتمل الصدق والكذب قيل في اعتبار ذلك في الخبر نظر فقد
قال الرضي ما نصه وانما قولهم ان قوله نحو يرحمه الله ويغفر له

لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب بخلاف هذه الثلاثة الباقية
التي لا تحتملها الا بتاويل بعيد فخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها
كقولك في زيد اضربه وزيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في
الجملة الاسمية تصديرها بما مخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى
الجزء منها خبر المبتدا نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا ليتك
زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر
المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل
يسمى فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع انتهى
ويشكل على هذا اي على جواز الرفع والنصب بعد الطلب وعلى جوان
النصب بعد كذا قبل وصوابه في الاول قبل الطلب وفي الثاني قبله
وقال المبرد الخ قال الرضي تقدير اقوى لوجاهته من الاضمار الذي
في تقدير سيبويه قلت قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
وقد حكى هنا قول سيبويه والمبرد اللذين حكاهما المصنف في اية السرقة
ما لفظه لنا توجيه ثالث وهو ان الفا جواب شرط محذوف والتقدير
الثانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا الان الجلد لا يترتب على مجرد
الزنا بل على ثبوته انتهى ولا يخفى ان ما ذكره من التوجيه مثله يا تي هنا
بلا تفاوت ومنها ان يكون الاسم متقدرا بعاطف على جملة
فعلية كقولك قام زيد وعمرو اكرمته وذلك لانك في مثل هذه
الصورة ان يكون الجملة المشتملة على الاسم معطوفا عليها حملت فعليه
مثل عمرو اكرمته وقام زيد فيختار النصب في هذه الصورة ايضا
لما ذكره بعينه نبه عليه في المغني مستدركا به على النحاة والثاني في
العطف اولى من الثالث فيه رد على من ذهب الى منع عطف الاسمية
على الفعلية والعكس مطلقا وعلى من ذهب الى منع ذلك حيث كان
العطف بغير الواو واما وجوب النصب فيها اذا تقدم على الاسم
اداة خاصة بالفعل كادوات الشرط ظاهر كلام المصنف المراد الاشتغال بعد ادوات

الشرط مطلقا وليس مرادا قال في التوضيح النصب اذا وقع الاسم بعد
ما يختص بالفعل كادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا
رايته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط نحو حيثما زيدا القيته فاكرمه
الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما هي في الكلام
فلا يليها الا صريح الفعل الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان
والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه وان
زيدا لقيته فاكرمه وتمتنع في الكلام ان زيد ائتلقه فاكرمه فيجوز
في الشعر وسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة انتهى تنبيه
يستثنى من كلام المصنف كولا ولولما لانهما من ادوات الشرط والاختصاص
بالفعل بل يختصان بالاسم كما جزم به في المغني واما وجوب الرفع
فيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالدخول على الجمل الاسمية كاذا
الفجائية شبهة الى الفجاءة بضم الفاء والمد وهي ملاقاة الشيء بغتة لانها
عليها تنبيه في نصب الاسم على الاشتغال بعد اذا الفجائية
ثالثة اقوال الجواز مطلقا بنا على جواز دخولها على الفعل والمنع مطلقا
بنا على اختصاصها بالاسم كما اومأ اليه كلام المصنف وجرى عليه ابن مالك
وغيره والقصد يجوز وفاقا للسببية لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها لانها دالة على ان ما بعدها الخ واما نحو اذا زيد قام فاكرمه الخ في اذا على
فتصيح فانما عمل ما بعدها فيما قبلها اي في اذا المضمرة بعدها على
المذهب الصحيح ان العامل فيها جوابها لا شرطها لان الفاء تكون زائدة
للزوم في جواب موضع فقط موقع الشبيه وشرطها صورتها صورة الشرط
على لزوم ما بعدها على ما قبلها لزوم الجزاء للشرط قاله
الرضي تنبيه قيد الرضي السببية
التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها بالواقعة بعد قول او
قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فطهر والرجز فاهجر وقوله

والقول الثالث التفرقة بين
ان يقترن الفعل بعد اولا
فان اقترن فقد جازو
الا فلا انتهى تصحيح

وامّا بنعمة ربك فحدث فالفا في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوعها في غير موقعها الغرض ويشمل باب الاعمال كذا عبر المصنف
في البيوضيح ايضا وقيده شارحه بقوله عند الكوفيين عاملان فاكثر المراد
بالنكرة هنا ضد الوحد فانها تاتي بمعنى ضد القلة
كما افاده مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في بعض تصانيفه فلا يرد انه
لاكثرة في الاثنين معمولا واكثر والكثرة اي كثير من الكثرة بالمعنى المذكور
فلا يرد انه لاكثرة في الواحد لكن اقتضاه استعمال اسم التفضيل على هذا
المعنى في اصل الفعل راى بعضهم والاصح خلافه ويكون كل من المتقدم
والتالي لكل المتاخر قال بعض المحققين التنازع باعتبار القصد والنية
والا فبعد التركيب لا تنازع اذ كل شيء في معموله هو او محذوف فظاهره وضمير
عمرو اكذا في غير ما نسخة بالواو وظاهر من قلم الناسخ المنقول
بل على الاجماع عليه عدم جواز رفع عمرو المنصوب بالواو لعدم الحاجة الى
ذلك اذ لا يلتبس حينئذ بعمر فعلى ابرهيم فيه مسامحة يفسرها ما في بعض النسخ
فابرهيم وكذا ان الكلام في المعمول ومجموع على ابرهيم ليس بمعمول انما المعمول
ابرهيم خاصة كما هو ظاهر واختار الكوفيون هم النحاة المنسوبون
الى الكوفة يقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي بفتح الباء وكسرها وضمها
ثلث لغات حكاها الازهري قال النووي افصحهن الفتح وهو المشهور قال
والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم
وان ضمت في البصرة على لغة كذا في تهذيب الاسماء واللغات انتهى شرح هذه
الجملة والتي قبلها من شرح المغني للممزوج للدماميني رحمه الله تعالى
وقال البصريون يختارون اعمال العامل الاخير في هذا التعبير اشارة
الى انه ليس مراده بالثاني في المذكور في المتن ما هو المتبادر منه وانما
المراد به ما كان في مرتبة متاخرة عن المرتبة الاولى وان كان ثالثا مثلا

لغزيه

البصريون

لغزيه من المعمول ويرجح هذا الاختيار كما قيل السلام مما يلزم على اعمال
الاول وهو العطف على الشيء قبل تمامه اذ العامل لا يتم الا بمعموله والفصل
بينهما بالجنبي وهو اخو الاول الاولى في المثل كذا قيل والاولى في المثل
تامل في نية التقديم على الضمير في فعدا لانه فاعل بقام فيستغرق ان
يكون متصلا به لانه غير صالح للسقوط ط ح لانه اما فاعل او يشبهه
وكل منهما لا يحذف حذفه اي في غير ما استثنى على امتناع الشيء هو الجزاء
لامتناع غيره هو الشرط فاذا كان ما بعدها من الشرط والجزاء او احدهما
واذا كان منفيا كان مثبتا لما مر في صدر هذا الشرح النفي النفي اثبات
وكل شيء اتى لعلة قوله لعلة شاذ من بعض النسخ وهو واضح وثابت
في بعضها وقيل انه مستدرك بل مضر لايهامه انه لا يلزم ثبوت نقيض الشيء
الا اذا انتفى ذلك الشيء لعلة وليس كذلك فان النقيضين متى ارتفع
احدهما ثبت الاخر وقد يجاب بانه ذكره لموافقة الغالب لانه شرط في ثبوت
النقيض انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب لا يدفع الايهام ثبت نقيضه لانه
لو لم يثبت نقيضه لارتفع النقيضان وارتفاعهما محال كاجتماعهما وقولهم
اطلب فيه مسامحة والمراد اطلب لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع
جملة وقعت حالا من فاعل الكون او من تاب فاعل منفيا ولو قدر تمستانفا
فتكون الواو للاستيناف كان نفيا محضا اي خاليا من شوب الايجاب الحاصل من
دخول الواو المفيدة للامتناع عليه كما اشار لذلك بقوله غير داخل الخ قلت
انما يكون التنازع بشرط ان يكون بين العاملين ارتباط وهو اما
بعاطف كما في قاما وقعدا خواك او عدا وهما في ثانيهما نحو انه كان يقول سفيهنا
على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وكون ثانيهما جوابا
للاول اما جواب ان الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم او جوابه السؤال نحو يستفتونك
في النساء قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز
قام فعمرو بزيد قاله المصنف في المغني وفي حاشيه الشمني على المغني في الكلام
على قوله ولا بد من ارتباطها ما نصه في اعراب السفاقسي لم ار ذلك الا لابن مضاء

عمل واحد منهما

وخالفه غيره وقد اجاد العارف بهيهات العقيق واهله وابن ابي الربيع
في قام قعدد يدان يكون من باب الاعمال انتهى تنبيه نلخص
من كلام المصنف في الشرح اولا وثانيا ان المانع من كون البيت المذكور من
الشاذ ع إمران فقد المعنى وعدم الارتباط فاعلم انه كان الواجب
ان يقول في المتن وليس منه كفا فلم اطلب قليل من المال لفقد المعنى
وعدم الارتباط واجيب بان اشتراط الارتباط بين العاملين قليلا مثل
واعلم الان ان المفعول هو اصطلاحا ما قرن بفعل لفاعل ولم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض المفعول ما لم
يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه
باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا فاله مولانا عصام الدين
رحمه الله في حاشيته الفوايد الضيائيه وفي كلامهم ما يقتضي كلا من
الامرين فمن الاول قول المصنف كغيره المفعول منصوب اذ لو كان نايب
الفاعل مفعولا حقيقيا لكان ينبغي ان يقال ما لم يكن نايبا عن الفاعل
ومن الثاني قول الشيخ ابي حيان في الارتشاف باب المفعول به
وهو ما كان محلا لفعل الفاعل خاصة نحو ضربت زيدا وهو منصوب
اذا لم تبن لما لم يسم فاعله انتهى وقول المصنف في المغني كغيره محل الجملة
الواقعة مفعولا نصب اذا لم يكن نايبه عن الفاعل منصوب
لفظا او تقديرا او محلا نحو ضربت زيدا وضربت الفتى وضربت هذا
ابدا ان قلت من اين تؤخذ الابديه من عبارته في المتن قلت من قوله
المفعول منصوب اذ مطلقات العلوم ضروريات كما ان مهملاتها كليات
على ما مر ولا يرد عليه ما جاء في كلامهم من رفع المفعول به لانه شاذ
لا يقاس عليه والمفعول يكون واحدا كما في ضربت زيدا واكثر واكثر
من واحد كما في علمت زيدا منطلقا واعلمت زيدا عمرا قايما وهو المقدر
اي المسمى به فانه كما يطلق على اسم الحدث الجاري على الفعل يطلق على المفعول

المطلق

المطلق ايضا بطريق الاشتراك كما مر وزاد السيرافي مفعولا سادسا وهو
المفعول منه الى اخره قال ابن الناظم هذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو
نظرت الى زيد مفعولا اليه ونحو انصرفت من خالد مفعولا عنه انتهى
فليتامل ويسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه لان المعنى في جاء القوم الا
زيدا امتلاجا القوم دون زيد هذا الحد لابن الحاجب لما اخذه منه افتى
المسالة نسبته الى ابن الحاجب دونه خفا واجاب بان المراد الى اخره واعترضه
الرضي فقال على هذا التفسير ينبغي ان تكون المجرورات في مررت بزيد
وقريب من عمرو وبعدت من بكر وشرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها
ولا شك انها يقال لها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر وهو مطلق لفظا
المفعول لا يتبع على هذه الاشياء في احد مطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا
فان معنى اشتراك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناد كل
اياه الى زيد الا شيء اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح
واجاب بعضهم عن الاخير فقال قد يقال بان اشترك مسند الى زيد
وعمرو مع قطع النظر عن المعنى المقصود والاسناد لا يتم تعلقا ولو سلم فالمراد
بالتعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدا وان لم يسم
فاعلا لفظا انتهى وفي حاشية الفوايد الضيائية لمولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى ما لفظه وبما يجدر انه اشكل على بعض عمرو وفي اشترك
زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعليق بتعلق بغير الفاعل عليه وغفل
عما تقرر ان المعتبر في جميع التفريعات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان
التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا انتهى وعلى ما قام
مقامه انتهى كبكر او بكرا وخالدا الى غير ذلك اي ومن المفعول به اي مثلا
من اقامه ودلك اي كون المنادى من المفعول به لان قولك يا عبد الله اي مثلا
اصله ادعو الى اخره اعترض ابن الطراوة هذا التقدير بان ادعو خبري
والنداء انشاء قال المصنف في المغني وهو للرد عوا المقدر انشاء انتهى والانشاء كما
قال مولانا عصام الدين رحمه انما جعل المقدر انشاء وقد جزم بهذا التقدير
ابن مالك في التسهيل وابيبا هذا اي مثلا وتبعه حروف النداء وهي ايا

وهيا واي واي والهمزة واووا وكذلك كما هو ظاهر وانما ينصب
الى حال كونه مضافا ينبغي ان تجعل مصدرا مبهما بمعنى الاضافة
وتقدر قبله مضافا اي ذا اضافة تبيانا لمنادى المضاف كما في
يا غلام زيد والمنادى المشتمل على الاضافة وليس مضافا كما في يا عبد الله
علما ويا طالعا جبلا في اعمالا طالعا في جبلا اتكالا ان لم يوجد فيه
اعمال شرط في الاعمال ولو قدرته موصوفا وكان مفردا معرفة وتجب تعريف
طالع قال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول
من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اي الموصوف وذي الحال
والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين
دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه
بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى
شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في النحو هذا كلامه وقد عرفت لتقدير الموصوف في
ذلك محذور اخر وقال الفاضل الهندي في الارشاد اصله يا ايها
الطالع جبلا حذفت اللام الكفافيا واستغني عن ايها كما قالوا
ان اصل يا رجل ذلك اشتهى وهو ممن صرح بان اصل يا رجل يا ايها الرجل
المصنف ذلك ايضا ولشهرة التمثيل بالمثال المذكور اجترا
بعضهم فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل
وظن ان الخلل في بيان ما اعتمد عليه الصفة في مقام التفضيل
قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافية وفي قوله
رحمه الله تعالى ولو قدر له موصوف الى اخره تامل فقد نص غير واحد
من الائمة على ان يا طالعا جبلا محال ان يراد به معين فيكون معرفة
وان يراد به مبهم فيكون نكرة غير مقصودة فالتقييد بها
القيد لاخراج النكرة المقصودة [redacted] كما في

يا رجل

يا رجل لمعين فان قلت اذا كان رجل لمعين كان معرفة لا نكرة
فلا حاجة لاخراجه بقيد عدم القصد بل لا يصح ذلك قلت اراد
المصنف كغيره بالنكرة في هذا المقام ما يتناول النكرة محالا او رجل
فيما ذكر لكن قطع الاخراج بهذا الاعتبار فافهم **لقول الاعمى**
صفة مشبهة من العمى وهو عدم البصر مما من شانه ان يكون
بصيرا والمراد بشانه شان شخصه او نوعه او جنسه **القريب** اي
كقوله **يا رجلا خذ بيدي** بدل من القول او عطف بيان له **يعني** اي يريد
وهذا من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة على طريقة الشكاكي
ومن وافقه ان المنادى انما ينصب لفظا ان اشار بهذا البيان الى ان
مراده بقوله في المتن وانما ينصب الى اخره وانما ينصب لفظا وذلك
ليصح تخصيص النصب في الصور الثلاث ان اصل النصب مطرح في
جميع صور المنادى حتى صورة الافراد والتعريف لانه في هذه الحالة
منصوب محلا كما هو مشهور ومنهم من ابقى المتن على ظاهره فقال لا يقال
كان عليه ان يقول لفظا كما ياتي في الشرح والافريد في يا زيد
منصوب محلا لانا نقول اسناد النصب اليه محال على معنى ان
محله محل النصب حتى لو كان معربا لحصل حق المحل له فليتامل اشتهى وقته
حد ثالث وهو ان المراد بقوله وانما ينصب مضافا الى اخره وانما
يبقى على نصبه الذي يستحقه مضافا الى اخره ولعل هذا التوجه
اقرب **وهو انما** اي منادى **اتصل به شيء من تمام معناه** الظاهر
ان من بيانية ويويد ذلك قوله وهذا الذي به التمام كذا قيل وهو متجه
وانما قال والظاهر لاحتمال كونها تبعيضية تنبيه زاد بعضهم
هنا قيدا اخر وهو ان لا يكون ذلك الاسم مضافا احترازا من المنادى
المضاف وحذفه المصنف لظهوره او يكون هذا الذي به التمام
معطوفا عليه اي على المنادى قبل اللذا اطرد لقوله معطوفا وسمية الاسم

المعطوف عليه قبل النداء منادى اما على سبيل التغليب او لكونه بصورة
المنادى والمفرد المعرفة يبنى وجوبا لفظا او تقديرا او محلا
على ما يرفع به نحو يا زيد ويا موسى ويا هذا تنبيه في هذا رد
على الكسائي حيث جعله مرفوعا بلا عامل كما جعل المنصوب
منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو منقوض بالمنادى النكرة واما لان
المنصوبات اكثر قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح
الكافية تنبيه استثنى بعضهم من هذه القاعدة العلم الموصوف
بابن مضافا الى العلم اذا فتح كما هو المختار نحو يا زيد بن عمرو وليس في
محله لان الصحيح ان الفتح في ذلك اتباع لا بناء وان البناء على ضم مقدر
لاشتغال المحل بالحركة المذكورة فهو اذن من افراد القاعدة فلا
استثنا فافهم يستثنى منها صورة ذكرها في شرح الشذور
فايده قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافي عمله
بهما ان تعرفه ان اثنى عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني
لما قبته النون لغيرها فتقول في بداية يا اثنا عشر فلا تقدر الضمة
كما تقدرها في خمسة عشر وعند الكوفيين في حكم المضاف لمشابهته
به في حذف نونه فتقول في بداية يا اثنى عشر نقله الرضي عنهما
هكذا في بديته وقال احاز بن كيسان الوجهين اترى نحو يا زيدان
ويا زيدون مثل يهما دون يا رجلان ويا مسلمين مثلا تنبيها
على ان تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام في النداء ان تعريف
النداء يغني عنه وفي ذلك ايضا تنبيه على انه ليس المراد بالمفرد
هنا ما يقابل المثنى والمجموع كذا في الشرح المذكور ويا رجل معينا
اي لرجل معين وهذا توقيت لضم رجل لا تقييد له لانه مضمون لا يحتمل
غير المعين سمي المنادى ايضا بما يرشد افراده وتوفيه بسوير
هذا الكلام وتوضيحه ما قالوا انما بني المنادى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الخطاب

الحرفية وذلك لان يا زيد مثلا بمنزلة ادعوك فالمنادى فيه
مشابه لكاف ادعوك افرادا وتعريفا وهذه الكاف كذلك
وانما احتيج الى اعتبار هذه المشابهة الثانية لما هو مقرر عندهم
من ان الاسم لا سبى المشابهة الاسم المبني وانما سبى لمشابهة
الحرف فقط كما عليه ابن مالك او المشابهة الفعل الماضي او الامر
كما عليه ابن الحاجب سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو
فان قلت يلزم على ذلك اجتماع تعريفين قلت لا محذور في ذلك
لاختلاف الشبه كذا اجاب بعضهم ورده مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى بانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام قال
بل الجواب عن ذلك ان النداء انما يفيد التعريف حيث وقع ضم الحرف
الذي كان ملفوظا وهل هذا الضم بناء واسطة فيه خلاف الذي جزم
به مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى الاول لكن كلام المصنف كما
ترى يقتضي الثاني لاجل المتعلق بقوله ملفوظا فتقلب الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت هذه الالف حرف فاو انتم
قلت لا مانع من كونها اسما لانتقالها عن الاسم كذا قيل ودعوى
ان كونها منقلبة عن الاسم مقتض لكونها اسما ممنوعة وانما يرد كونها
اسما حصر ام الالف التي هي اسم في ضمير الاثنين فافهم اي يقولي يا لهف
اي لمقولي للذي هو يا لهف فالقول مصدر بمعنى اسم المفعول ويا لهف
بدل منه او عطف بيان عليه واشار بهذا البيان الى توجيه كون لهف
منادى ودخول حرف الجر على يا لهف مع انه ليس باسم فاما الاول
فظاهر واما الثاني فلان كل ما اريد به لفظه يصير بهذه الارادة
اسما بل علما كما مر جوابه وقد ظهر بهذا انه لا حاجة لتقدير
القول وقد بينت توجيه ذلك المذكور من ضم الميم وفتحها وكسرها
قيل وانه يوجيه الضم ان لم تجعل السماع توجيها اخر وجعل
السماع توجيها كما ترى ويا الف طولت الباء في الخط لتلاحق شبهها

على انها ليست متحصصة للتانيث بل مبدلة من يا الاضافة للموقف
عليها بالها خلاف تا اخت لفتح ما قبلها دون تا اخت وكونها عوضا
عما لشئ من الكلمة بخلاف تا اخت لكنها لكنه خلاف قاعدة الخط من ان
مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضي الاوجه الوقف بالها فتكتب بالها
وجا الوقف بالتا فتكتب بالتا لكن على هذا يلزم كون المتن على خلاف
الاوجه قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافية
وكاه تابعه نعتا او توكيدا او بيانا او نسقا مفردا بالالف
والدام ان جعل هذا القيد راجعا الى النسق خاصة كان البيان قاصرا
او الى الاربعة اشكل ذلك لانسبته الى التوكيد والبيان فتدبر وكان
اي التابع مع ذلك اي مع كون تابع مبني جاز فيه الرفع على لفظ
المنادى ودرجه في مرتبتين تعريف التابع حال رفعه وجعل اعرابه
لعامل وكونه على شئ من المعاني المقتضية اشكال ليس له بغير عقده
التكليف الخلاء واختلفوا في وجه تنزيل حالة النيابة منزلة الاعراب
فقيد لعروضها للعروض الاعراب لعروض العامل وقيل لاطرادها كاطراد
الاعراب ورد بانه منتقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها لم
تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه ان معنى الاطراد الحكم الكلي
كقولنا كل منادى مفرد معرفة يبنى على ما يرفع به وهذا غير
متحقق في هؤلاء فتعين ما قيل ان الاطراد متحقق في الطرف
المبهم المقطوع عن الاضافة مع انه لم يترك ضمه منزلة
الاعراب كذا استفاد من شرح الكافية لمولانا عصام الدين رحمه
الله ومثل الطرف المبهم المقطوع عن الاضافة في الاطراد
حركة بنائه مع عدم تنزيلها منزلة الاعراب فقال سيبويه
وفعال للامر وفعال مصدرا معرفة اذ كل منهما مطرد البنا على
الكسر وان كان التابع نعتا لاي تعين رفعه على اللفظ
فيه رد على المازني حيث اجاز نصبه قال الرضي وغيره ولم

بثبت

ثبت ذلك انتهى ذلك ووقع لابن مالك انه نقل ذلك في شرح الكافية
عن الزجاج وكذا لابن ايبار قال المصنف في حاشية التسهيل في
ثبوت ذلك عن الزجاج نظر فانه قال في معاني القران وقد حكى قول
المازني لم يرد هذا المذهب احد قبله ولا تابعه احد بعده وهو قول مطرح
مخالف لكلام العرب هذا معنى كلامه بغالب عبارته وانما المصنف تصفح كتاب
المعاني فقرا مذهب المازني فيه ولم يقرا اخر الكلام فظن ان ذلك كلام الزجاج
واما ابن ايبار فقد قلد ابن مالك على عادته في ذلك انتهى والقوافي
اي قوافي ابيات القصيدة التي منها هذا البيت والقوافي اي
فيكون قافية هذا البيت منضوية اي منطوية اي فتكون قافية هذا
البيت بمقتضى ذلك منضوية واعلم ان المختار في حقيقة القافية
انها مجموع الحرف المتحرك والساكن كتين بعده وما بينهما ان كان فعلى
هذا تكون القافية مجموع وادام قوله الجواد ولا يخفى ان المجموع
لا يوصف عرفا بانه منصوب لان الرفع وامثاله انما يوصف في الاصطلاح
الكلمات دون اجزائها فالموصوف اذا بالنصب الجواد بتمامه ليس
الا في عبارته مسامحة الا يزيد والضحاك وروي برفع الضحاك
ونصبه كما صرح به غيره وان كان كلامه كما ترى محتملا وقال تعالى
يا جبال اوبي معه والطير بالرفع وقري شاذا والطير بالنصب وجعل بعضهم
الطير مفعولا معه قال الشمني ورد بان قبله معه يقتضي العامل اكثر
من مفعول معه واحدا لا بالبدل او العطف لا يقال جاء زيد مع عمرو مع
بكر انتهى وقري وراشاد المخرج عنه قراءة السبعة والطير بالرفع
ووقع في السمين انه قري في السبعة بنصب الطير ورفعه ولعله من
قلم الناسخ اذ انكر المنادى المفرد اي ذات المنادى لا يوصف
كونه مفردا فلا ينافي في قوله مضافا وهو حال من المنادى وهو حذف
همزه لانه لا يتكلم بحذف الجزء الاخير من المركب ولا يحذف حرفين ولا

خلافا لما في التايية بان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخير تحقيقا
او لمجرد التخفيف اصطلاحا في هذا المعنى كالحذف اعتباطا وخرج به
حذف اخر نحو يد ورم لانه لمتابعة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا جابرا
كما في الرضي او قيد بعد التركيب كما في الهندي وحذف اخر نحو يد قبل التركيب تعم
يرد على المعرف على كل تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ كقوله
اباعروة لا تعدم فوارس حرة سيدعو داعي ميت فيجيب اذ لا يصدق عليه
انه حذف في اخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم
غير المنادى لكن القوم جعلوه من ترخيم المضاف فلا يصلح لما ذكرنا تعريفا لهم
وان كان قويا حريا بان يوثر انتهى الترخيم ملخصا من شرح الكافية لمولانا عصام
الدين رحمه الله قلت ومثل وغيره اي غير ذي التاء رخم شرطه حقيقة
او حكما فلا يرد عليه انه كما يكون الترخيم في المنادى المبني على الضم يكون ايضا
في المبني على الالف وفي المبني على الواو فيقال في زيدان وزيدون علمين
بان زيد وبان زيد ولا يجوز في نحو يا عبد الله من كل مركب مزجي لان بين المتضايفين
امتزاجا غير تام فبينهما انفصال من جهة ان المضاف اليه منزل منزلة تمام
الكلمة بدليل حذف النون من المضاف فانفصال بدليل بقاء اعراب المضاف
على حاله قبل الاضافة فراعوا الامرين فتعذر الترخيم اذ لو رخم المضاف
رخم وسط الكلمة ولو رخم المضاف اليه لرخم اخر غير المنادى نحو يا غلا
قرناها من كل مركب اسنادي وانما لم يجز ترخيم الجملة لانها لا تحكى على
حالها الاصلي من انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ وان الحذف جميع
احرفها باعتبار المعنى فروعيت فيها جهة اللفظ والمعنى فلم يكن الحذف من
الاولى نظرا الى المعنى اذ ليس باخر ولم يمكن حذف الثاني والا حذف اخر مضاف اليه
اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية وهذا كما في المضاف والمضاف اليه
تبعا لما جزم به المصنف من عدم جواز ترخيم الجملة هو المشهور قال ابن
عقيل النحويون متفقون على منع ترخيم العلم المركب تركيب اسناد ونص سيبويه
في باب الترخيم على المنع قال الحكابة لا ترخم وذلك نحو تابط شرا وبرق نحره

كلن قال ابن مالك في التسهيل ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه وقال في شرحه
نص سيبويه في الكتاب على ان من العرب من يرخمه فيقول يا تابط انتهى قال
ابن عقيل الذي في النسخ اذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر وذلك
كقولك تابطي وبدلك على ذلك ان من العرب من يفرده فيقول يا تابط اقبل
فيجعل الاول مفردا فكذا يفرد في الاضافة يعني ان الشيخ قال وليس هذا من
الترخيم لاحتمال ارادة الافراد على جهة الترخيم اي ينادى مفردا ما ركبا او مفردا
يا تابط ولذا قال بعضهم يرخم واتى به مبنيا على الضم انتهى وفي شرح التسهيل
لقد ما بيني قال ابو حيان وليس هذا يعني قول سيبويه وبدلك على ذلك ان من
العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا مما قضا لما قرر من ان
المحكي لا يرخم بل اراد ان من العرب من يفرد لا على جهة الترخيم بل ليفعل ذلك في
النداء ولذلك قيل ان من العرب من يفرد ولم يقل من يرخم قلت وهذا منتقد
ضعيف في الرد على المصنف فان الظاهر ان شيخه اراد في النداء هو الترخيم
قال فليس مجردا النداء من غير قصد الى الترخيم فتقتضيا لحذف شيء من العلم المركب
تركيبا اسناديا او غير اسنادي انتهى على انهما ليسا مضمومين قيل ان اراد
الضم الدقيق فهو مسلم لكنه يلزم حينئذ بسبب العلة اخراج المقصور والمنقوص
فلا يرخمان وهو ممنوع وان اراد مطلق الضم الشامل للتقديري والمحلي لسلم
من المقصور خروج المقصور وقريبه مع سلب الضم عن الاسنادي لتقرر
رخم بتقدير الضم على الاسنادي وبقوله هو في التوضيح المحلي كالمبني
والذي تحرر وافاده السيد في حواشي المتوسط ان المركب الاسنادي علما معرب
فيجوز في تابط قرنا ها علما في نحو جاءني شاب قرنا ها مرفوع بضمة مقدرة على
حرف الاخير وهو الالف وما يدل على اعراب الاسنادي علما ان الفعل
اذا جعل علما اعرب ومنع من الصرف مع ان اصله البناء فالجملة التي لا
توصف بناء واعرابا اولى بان تقرر اذا جعلت علما تامل وايضا فاي سبب
من الاسباب الثنا المحروفة المضبوطة هنا انتهى فليتامل وحمزى في القاموس
حمز الانسان والبعير وغيره يحمزه حمزا وحمزى وهو عرق دون الحصل

www.alabdulgader.com

وفوق العنق وحمار حمزة سريع انتهى المقصود منه **حاري** هو بضم
الحا وفتح البا الموحدة طاير معروف وهو اسم جنس يقع على الذكر والانثى
واحد وجمعه سواء ان شئت قلت في الجمع حاريان قال الجوهري والف
حاري ليست للتانيث ولا للالحاق فانما بني عليها اسم الاسم فصارت
كالقاف من سبحان الكلمة لا تصرف في معرفة ولا نكرة اي لا ينون قال غير واحد من الائمة
وهذا شهود منه بل الفها للتانيث كسماوى ولم تكن له لا نصرفت فايده ولد الحاري
يقال له النهار وفرخ الكروان لبد قال الشاعر ٥ ونهار ارايت منصف الليل
وليلا رايت وسط النهار كذا في حيوة الحيوان **هرقل** كجعفر وبرذون ملك
الروم اول من ضرب الدنانير واول من احدث البيعة كذا في القاموس
ابو السوار بفتح السين وتشديد الواو **الغنوي** نسبة الى غنا جبل
من غطفان وفي البغية نقلا عن العقيلي انه بالسوار المذكور اعلاه
فصيح اخذ عنه ابو عبيدة فمن دونه **وتحذف من نحو ثلثمائة** الى اخر
قضية المختار المحذوف للترخيم في الثلاثة والمنقول خلافه قال غير واحد
والعبارة للرضي قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى واثنتى عشرة
حذفت عشرة مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك رخمت
اثنان واثنتين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
انتهى وفي شرح الكافية لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى وعبارتها كعبارة
المصنف فالفظه لا يلزم ان يقتضي اثنا عشر واثنتا عشرة لانه تحذف منهما
الاسم الاخير مع الالف عند النحاة لان المصنف خالفهم في ذلك والكلام مبني
على مذهبه ولو ثبت البناء على مذهب النحاة لامكن ان تجعله داخلا فيما
في اخره زيادتان في حكم الواحدة لان الاسم الثاني مع الالف المعلقة عليه
منزلة الالف والنون للتثنية انتهى ولا ينبغي ان يعتذر عن
المصنف لدفع ما اورد عليه في القضية المذكورة لموافقة ابن الحاجب
لوجهين احدهما تصريحه في غير هذا الكتاب لموافقة النحاة وعبارته
والتوضيح بعد ان قال والمحذوف للترخيم اما حرف الى اخره ما رضه

اوما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول يا اثنا عشر في موضع
السورة فزدت هي والالف منزلة الزيادتين في اثنان علما انتهى الثاني ضعيف
مقالة ابن الحاجب قال الدماميني في المنهل بعد ان نقل عن ابن الحاجب اعتراضه
على النحاة بان ما قالوه منظور فيه من جهة ان الشطر الاخير اسم برأسه ولا
يلزم من معاقبته النون حذف الالف مع حذفه كما يحذف مع النون ما
لفظه قلت لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب قال سيبويه لحن
الخليل واما اثنا عشر فانك اذا رخمته حذفت عشر مع الالف لان عشر بمنزلة
نون مسلمون والالف بمنزلة الواو وامره في الاضافة والتحقير كما مر مسلمين
تقول ثلثي عشر مع الالف كما تقول على النون مع الواو وهذا نص صريح
الترجيم في ذلك على هذا الوجه من العرب والعلة مناسبة للمسموع وهذا
كما ترى في العلل النحوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء لا يلزم ان
يعطى حكم ذلك الشيء انتهى لكن يتجه على دعوى الدماميني اقتضاء ما نقله سيبويه
عن الخليل سماع الترخيم في اخوات اثنا عشر على الوجه المذكور من العرب منع
ظاهر ثم رايت في كلام غير واحد من الائمة منهم ابو حيان ان ما سمي به من العدد
المركب كخمسة عشر لم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا
تنبيه لا ينافي ترخيم العدد ما في المتن وغيره من اشتراط البناء على الضم
لان المراد به ما يشمل البناء المقدر كما مر والعدد من مواقعه قطعا فما وقع لبعض
الشراح هنا من قوله قد تقدم ان المجرد انما يرخم بشرط ضمه فكان هذا اشارة
يعني ما سمي به من العدد مستثنى سهو محض فاحذره **لان الاصل مختبر**
بكسر الباء ان كان اسم فاعل **او مختبر** بفتحها ان كان اسم مفعول او اسم زمان او مكان
او مصدرا ميميا **فابدلت الياء الفا** لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يذكر
ذلك لكنه بذكره له فيما مر من نظيره قريبا **وودلامص** في القاموس
الدملصي كقنديل وغلابط البراق ودهر دلامص لماع انتهى **ودرع دلاص**
كرخام ملساء لينة كذا فيه ايضا حرفهن ايضا باي الياء والالف والواو وفيما
ذكر **هنيح** لعمش الاحمق المسترخي ومن لا خير فيه والوادي العظيم والنهر
الكبير وواد والغلام الناعم كذا في القاموس **صبيح** كهيلع الضخم

المراش والشرسى الضعب من كل شيء كذا فيه ايضا وحضرموت والصم
الميم بلد وقبيلة كذا فيه ايضا وفي شرح الفيه بن معطي لابن القياز العبدلي
حضرموت اسم رجل وهو بن سبا وكان اسمه عبد الشمس فتقدم في معرته
فقالوا حضر الموت فقلب حضرموت وقيل حضرموت وقيل حضرموت اسم
رجل قال احضرت اهل حضرموت موتى انتهى من اقسام المنادى المستغاث
قال المصنف اي بن مالك المعروف في اللغة استغثت زيدا قال الله اذ تستغيثون
ربكم فاستغاثه الذي من شيعته فالداعي مستغيث والمدعو مستغاث والنحويون
يقولون استغاث به فهو مستغاث به وكلام العرب بخلافه انتهى وممن ذكره
بالمستغاث سيبويه في كتابه وجماعة من كلام العرب ما هو كذلك قاله بن عقيل في شرح
التسهيل فان قلت ما نابصنع بن مالك فيما جاء عن العرب كذلك قلت قال في
شرح العمدة ما نقضه لكن لو رود ذلك عن العرب حمل على تضمين استغاث
معنى استعان انتهى كقول عمر رضي الله عنه لما طعنه ابو لولوة
يا لله للمسلمين ذكرت هنا بيتين ينتسبان الى الامام زين الدين عمر بن
الوردي رحمه الله تعالى وفيهما التلميح والتورية المرشحة قد قلت لما مزني
مقترحا على القمر هذا ابو لولوة منه خذ واثأر عمر ومعنى على انه
اي جملها والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة مقابل الغالب
ما ذكره كقوله وللمستغاث استعمالان احدهما الى اخر والغالب ايضا ذكر
المستغاث له بعده مجرورا بلام مفتوحة مقابل الغالب كر المستغاث
له مجرورا بلام مفتوحة وذلك في مثل يا لزيد له اي لعمرو مثلا او من
كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر سرح السعة المرادي له دما
فان اعدت يا فيه اشارة الى ان المراد بالتكرر المعبر عنه في المتن الاعادة
مجازا الا ما هو المتبادر منه ووجهه ظاهر وجيء تجري عليه حكم المنادى
يتوهم الاستعمال قبله وهو لحوق الالف لا تجري فيه حكم المنادى والظاهر
خلافه بل يا زيدا بفتح رضمة والظاهر ان اقتصاره على الثاني لانه الذي
يظهر فيه الاحكام قلينا مل وتحتمل انه جيء مبنى على الفتح مع الالف
فليحمل والظاهر ان الوجه هو الاول ويؤيده انه حينئذ شبيه

بالمندوب

بالمندوب وشبهاني ان حكمه حكم المنادى كذا قيل والقول المنصوص
في نحو يا زيدا من كل مستغاث بالالف انه مبني على الفتح وممن نص
على ذلك مولانا عصام الدين رحمه الله وعبارته في مختصره المسمى
بالعرديد وقد يضم المعرب مبنيا على الفتح اذا كان مستغاثا بالالف
وقال في شرح نحو يا زيدا المندوب هو المنادى الماخوذ ظاهره
انه منادى حقيقة وهو ما عليه الجمهور والذي عليه بن الحاجب
وغيره خلافه المتضجع عليه في الصحاح تضجع له توجع وفي القاموس
تضجع للمصيبة فلا بد فيه من تضمين المتضجع معنى الباكي حتى يتعلق به
قوله عليه يقال ندب الميت عد محاسنه وبكى عليه كذا في شرح الكافية
لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى بن ق في القاموس رثيت الميت
رثيا ورثاثة بكسرهما ومرثاة ومرثية مخففة ورثوثة بكسره وعددت
محاسنه كرثيته ونظمت فيه شعرا انتهى ولا يستعمل فيه من حروف
الندا الا الهمزة فان الى احد فيه رد لما في الواني من ضم الهمزة اليها في هذا
الحكم قال الدماميني في شرحه هذا لم اقف عليه في غير هذا الكتاب
والله تعالى اعلم من اين اخذه اترى والمختصة به الباء داخلة على المقصور
عليه لا على المقصور لان ذلك لا يستعمل الا في المندوب والمندوب لا
يلزم استعماله لها اذ يستعمل بها ايضا كما تقرر ودعوى كونها مقصورة
على المندوب اما بنا على ما هو المشهور او على تنزيل استعمالها في
المنادى لعلته منزلة العدم وذلك اي استعمال يا في المندوب اذا لم
يلتبس بالمنادى المحض اي الخالص عن الندبة وحكمه حكم المنادى
اعرابا وبناء ووجه حكمه كون حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند
المصنف حكمه لشاركهما في كونهما مخصوصين بحرف النداء وما شبهه
قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافية فيجوز
اثباتها اجراء للموصلة مجرى الموقف على اصل دفعا لالتقاء الساكنين
وقولي والنادب معناه ويقول النادب فيه مسامحة

والمراد ان قوله التادب معطوف على المنتفيت فيكون المعنى
بواسطة انصباب ما قبل المعطوف عليه على المعطوف و يقول التادب
والمفعول المطلق سمي بذلك اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة
وانه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بقيد لابد منه
في اطلاقه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير
تقييد على الاربعة الباقية لان صحة المقيد تستلزم صحة اطلاق
المفعول المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد في الاربعة مغير
لمعنى المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة و صحة اطلاق
المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا
المقيد معنى المطلق واما ما تقول انه سمي بذلك لان المفعول عند
اطلاقه ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله
مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل قاله مولانا عصام الدين رحمه
الله تعالى في شرح الكافية وفي قوله رحمه الله اولان المفعول عند
اطلاقه ينصرف اليه بحث فعلم ان المفعول اذا اطلق لا يراد به
الا المفعول به اللهم الا ان يقال مراده بقوله عند اطلاقه اطلاقه في كلام
العرب لا في كلام النحاة فلا يرد عليه ذلك نعم على هذا يكون قوله
ينصرف اليه مبنيا على المسامحة لان المفعول المطلق اسم للفظ المعروف
والذي ينصرف اليه المفعول في كلام العرب هو مسماه دونه نفسه فتدبر
هذا وفي قوله او انه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الى آخره نظر اذ المتفعول
ان ناصب المفعول المطلق من الافعال لا بد ان يكون متصرفا تاما فلا
يقال ما احسن زيدا الا احسانا واحسن بزيد احسانا ولا كان زيد
قائما ويقال نزل الافعال الجامدة والناقصة لقلتها منزلة العدم

المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل هذا حقيقته وعلى هذا
فليس التعريف جامعا لعدم تناوله لما ينوب عن المصدر في
المفعولية المطلقة الا ان يقال المراد بالمصدر هنا ما يتناول المعنى

الحقيقي

ما مفعول له ليس مفعولا مطلقا

الحقيقي والمجازي وعد رجع الضمير اليه من قوله وقد ينوب عنه
المعنى الحقيقي خاصة على سبيل الاستخدام فاذا اشكال لدخول من لفظه من
فيه للابتداء والمراد باللفظ هنا المادة لا ما هو المتبادر من مجموع
المادة والهيئة ووجه ظاهر او من معناه يعني التصغير وهو الحدث
كقعدت جلوسا يقال انما يصح التمثيل بهذا المثال لو كان القعود
والجلوس متزادفين وليس كذلك لان القعود ما كان عن اضطجاع
والجلوس ما كان عن قيام وبحاب بمنع ذلك فقد نص غير واحد من
الائمة على انهما متزادفان وعلى تسليم تباينهما فلا تسلم عدم صحة التمثيل
اذ يكفي في صحته مجرد الغرض ومن ثمة شنع عليهم يقولون المناقشة في
المثال كليت من داب المحصلين وقول العرب اي مقولهم وقوله احد بدل
من قولهم وعطف بيان عليه والاسناد فيه من قبيل المجاز العقلي
كما حقق في علم المعاني وكلامه الثاني وحده مصدر ان فيه
مسامحة فان الكلام اسم مصدر لا مصدر كما هو ظاهر تنبيه
المخاطب الثاني بالذكر مع ان الاول كذلك لانه الذي يصدق عليه
انه مصدر سلط عليه عامل من لفظه تامل مع ان هذا الصدق موجود في
الاول ايضا بناء على راي من يقول ان الخبر عامل في المبتدا كما ان المبتدا
عامل في الخبر كذا قيل ولا يخفى ان هذا الراي خلاف المشهور والمذهب
المنصور فالاستدراك على المصنف بما قاله استنادا اليه كما ترى وانما
الالات للفعل نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا
والاصل ضربت بسوط ضربة او ضربتين او ضربات فحذف المضاف
المراد به العدد واقيمت الالة مقامه دالة بافرادها وتثنيتها وجمعها
على العدد المراد فسوطا مثلا نزل منزلة المصدر مبالغة ومقرعة بكسر
الميم فكلا منها وعدا كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخ
هذا الشرح بالعطف بالواو والثلاثة انما هي بالواو وكما في بعض
نسخ هذا المتن وعد هيئة سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل

قف

المفهوم منه اي من الفعل وظاهران اسناد المفهومية الى المصدر
باعتبار معناه الذي هو الحدث والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا
في تقدير مذهب سيبويه على هذا الوجه الذي ذكره سامحه والذي
حققه في المغني انه لجعل ذلك حالا من ضمير محذوف عائد على الحدث
المفهوم من الفعل المذكور وان ذلك الضمير منصوب المحل على انه
مفعول مطلق فالتقدير في الاية مثلا فكلاه اي الاكل حال كونه
رغدا ويدل على ذلك اي على انه حال من مصدر الفعل المفهوم
منه الفهم اي العرب يقولون سير عليه طويلا الى اخره فاجاب
المصنف في المغني عن هذا الاستدلال فقال وعندي فيما احتجوا به
نظر لجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف
وتصيير الصفة منصوبا على السعة ولهذا يقولون دخلت
الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامس لان تعليق الدخول
بالمعاني مجاز وباسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يتعلون ذلك في صفة
الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذف الزمان قالوا
طويلا بالنصب لما ذكرنا اهـ وقال في موضع اخر منه سعد مذهب
سيبويه ان الم يلفظ بالضمير الذي ادعى حذفه قط انتهى والمعنى
المصدر اللام فيه للجنس وليست للاستغراق كما توهمه بيانه الاتي
المعلل اي المبين للعلة وهذا شان المتكلم فاسناده الى المصدر
من قبيل المجاز التعلقي لحدث اللام زائدة للتقوية والحدث المعنى
القائم بالغير من حيث انه قائم به لاجله بفتح الهمزة وكسرها وهو
كل مصدر لا يخفى ان ادخال كل في الحد فاسد من جهة انه لا يصدق
على شيء من الافراد كما ان ادخالها في المحدود فاسد من جهة ان الحد
للماهية لا للافراد قاله الدماميني رحمه الله تعالى في المنهل واجاب
بعضهم بان كلا زائدة وهو ضعيف لان التحقيق ان الاسم لا يراد كما قاله
المصنف في المغني مشاركة في الجر الزمان والفاعل هذا التعبير

شعر بان قوله في المتن وقتا وفاعلا منصوب بنزع الخافض وهو
في والمعقول انه في غير ان وكي وسماعي لا يقاس عليه لكن قد ذهب
بعضهم الى قياسه ذلك في غير ان وكي وسماعي لا يقاس عليه
من الثلثة ولا باس بعبارته عليه تنبيه لا يرد على ما قاله
قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا من جهة ان الفاعل المصدر وهو الخوف
والطمع هو المخاطبون وفاعل الارادة هو الله تعالى فلم يتحد المصدر والحدث
وهو الرؤية واحد وهو المخاطبون فلو فقد المعلل دون غيره فلا
يجوز جره بحرف التعليل فضلا عن وجوبه وجر بلام التعليل حقيقة
او حكما ليدخل في كلامه ما في شرح الملحة للمصنف حروف التعليل سبعة
وهي اللام والباء المعناها من حروف الجر وفي ومن وهذه الاربعة يجوز
دخولها على المفعول له وحتى والكاف وكي وهذه الثلثة لا تدخل عليه
لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري نحو هو الذي
خلق لكم ما في الارض جميعا فنظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
فيما اقضتم فيه عذاب عظيم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة
حبستها الذي احلنا دار المقامة من فضله اسلم حتى تدخل الجنة
واذكروه كما هداكم وحينئذ كي تكرمني انتهى بالمعنى تنبيه استثنى
ابن مالك في العمدة ما اذا وقع المعلل ان وان وصلتها وقال في شرحها
فلا يجر حرف التعليل معها نحو جئتك ان رغبت او ان كرغبت وجئتك
الساعة ان رغبت امس لان ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن
حرف الجر في هذا الباب وغيره انتهى وينبغي ان يضم اليهما في
هذا الاستثنى كي المصدرية لتفهم على جواز حرف لام التعليل منها
فيما سيطرد اعرته الهمزة في القاموس عرته عشيته كعرته والهزة
بالكسر النشاط والارتياح وجي به مقرونا باللام لاختلاف العامل
لان فاعل الخلق هو الله تعالى وفاعل التركوب نوادم اختلف في الاية
الفاعل والزمان معا وسيا في المصنف يوهم اختلاف الفاعل

لان الاتحاد في
الفاعل مقتض لان
معنى يريكم يجعلكم
ترون انتهى اشموني

هذا سقط يعلم من الملحة

فقط حيث جعله سببا للمنع من الصرف دون اختلاف الزمان ان تعيين
الطريق غير واجب على ان السبب في الجعل مناسبة للمثال فيه في اختلاف
الفاعل في كل منهما كذا قيل ولا يخفى ما فيه **وحي بقوله جل ثناؤه وزينه**
منصوبا بالان فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى في الكشاف في
تفسير هذه الآية الزينة فعل الزينة وهو الخالق فاخذ بعضهم من
هذا انه يكفي في جواز حذف اللام المشاركة في الفاعل ولا يشترط المشاركة
في الزمان قال بعضهم المقارنة لا في الزمان ليست بشرط بدليل الآية فان زينه
منصوب بتقدير اللام ولم تكن موجودة عند الخلق فالمعنى بالمقارنة في
الزمان ههنا ان لا يكون المطلوب مقدما على الفعل ولا باس بالتاخير
نحو شربت الدواء اصطلاحا للبدن والاصلاح متاخر عن الشرب غير واقع
عنده وقال اليمني في حاشيته على الكشاف وهذا مخالف للمشهور عن ائمة
النحو والاسلم ان الزينة ليست بمقارنة للخلق فانها حال الخلق زينة في
نفسها واما اصطلاح في المثال فهو حال مقدرة ويحتمل ان يكون
التقدير اراد اصطلاح البدن انتهى **فان المخاطبين هم العلة في الخلق**
فيه مسامحة فان افعاله سبحانه وتعالى لا تعلل بالاغراض على المذهب كما
تقرر في محله **نضت** بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع كما
سيصرح به **وهو علة لخلق الخيل** الاخرة فيه ما مر فلا تغفل **وما شع**
من مصدر عامله هذا الاتيان والاسم المكان في مثل سريت جلوسي مجلسك
لان المجلس وان كان منصوبا مصوغا من المصدر الذي هو الجلوس لكن ليس
مصدر عامله بل نفس عامله **على معنى في** الظرفية كما هو الظاهر المتبادر
وان كان وكانا هو مما اعتبر فيه تقدم الوطف على الربط فلا
اشكال في صحة الحمل **فلهذا اعرب كلا منهما مفعولا به** فيه بحث
قال السمين في حاشيته المغني قال الشيخ ابو حيان ما اجازوه من انه مفعول
به على السعة او مفعول به على غير السعة تاباه قواعد النحو لان النحاة

وكانا

منصوا

نصوا على ان جميع من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف
الذي يتوسع فيه يكون الا متصرفا فاذا كان كذلك امتنع نصبت حيث
على المفعولية به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث
على الظرفية على انه يضمن اعلم معنى ما تتعدى الى الظرف فيكون التقدير
الله اعلم حيث تجعل اي هو نافذ العلم في الموضع الذي تجعل
فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال الصفاقسي لعقبه حسن بخلاف ما
نص عليه حذاق هذه الصناعة ان من حيث لا تتصرف واما ما اختاره
ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه انفذ
في هذا المكان دون غيره واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر
وهو قوله اي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف
دون التفضيل قال الصفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع
ان يعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية
والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم من موضع ترك
فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل
القاطع انتهى كلام الشمني **وهو كل اسم زمان او مكان** حقيقة
او حكما فلا يرد عليه مثل سرت جميع اليوم وجميع الفرسخ **وعامل**
حيث فعل مقدر دل عليه اعلم لان اعلم لا ينفي اعلم لان اسم التفضيل
لا ينصب المفعول به **لان وان كان على معنى في لكنه ليس زمانا ولا مكانا**
قيل قد يمنع ان الدال على معنى في بل على لفظها كما يعلم من حذف الجار قياسا
او سماعا في باب التعدي واللزوم ولا يقال ما جا على لفظ في هو على
معناها لانا نقول فيدخل المنصوب بنزع الخافض وفيه تامل **لعند**
ولدن بلام مفتوحة ودال مهملة ونون ساكنة وفيها لغات ذهبي
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خفف بحذف الضم كما في
عضد فالتقى الساكنان فاما ان تحذف النون فسلمد واما ان
تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين

كر الان ز وال الساكنين تحصل لكل ذكر فهذه اربع لغات مع لدن وهي
اصلها فذكر خمس وقد حاد بن ولد بضم اللام وكان لدن خففت
بنقل ضمة الراي الى اللام فالتقى ساكنان فاما ان تحذف الياء ون واما
ان تكسر وقد جاء لدن نون لدن التي هي ام الجمع ولدى فهذه تسع
لغات وكانه انما افردها عن لدن مع انها من لغاتها لمباراتها لها في
الاستعمال اشتهاها والمناخ جمع مناخة بكسر الميم كالفرسخ وهو
ثلاثة اميال والميل وهو اربعة الاف خطوة والبريد وهو
اربعة فراسخ اريد بها التخصيص على المعية ○ في الفوايد الضيايية
تبعا للعباب المراد بالمعية مشاركته لمحول الفعل وما قبله معناه وحروفه
في زمان واحد نحو سرت وزيدا ومكان واحد نحو لزيد ناقته
وقصيلها لرضعها انتهى بالمعنى وفي حاشيتها لمولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور
ونحن نقول لو لم نعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان
ايضا لم يصح ان نترك الثانية فيه في مكان واحد مع تعدد الزمان
لاستلزم ان نترضع ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة
في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة
فالاولى الاكتفا بما هو من المشهور من تفسير المعية بالمشاركة
في زمان واحد وتجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة
بمعنى لو لم تحفظ الناقة واهملتها ولم تحفظ في هذا الزمان
ولدها ايضا لرضعها ولدها وتركها في مكانين من قبيل حفظهما
وداخل في عدم تركهما انتهى خرج بذكر الاسم الفعل الى
آخره فيه مسامحة فان الخروج فرع الدخول ولم يذكر قبل الاسم ما يتناول
الفعل حتى يخرج بالاسم كقولنا ليس اسما يقال عليه وهو

اسم تاويل

اسم تاويلا وكثيرا ما يسوون بين الاسم حقيقة والاسم تاويلا كما في المبتدا
وغيره فليتامل فان كان المراد اخراج الفعل نفسه فواضح لكن كان عليه
ان ينبه على ان المجموع مفعول معه وان كان المراد اخراجه مع ان فلا
يصح اخراجه بذلك لانه اسم كما علمت فكيف يخرج باشتراط الاسمية
بما هو اسم كذا قيل ولا يخفى ان المتبادر من الاسم الاسم حقيقة ومجرد كونهم
كثيرا ما يسوون بين الاسم حقيقة والاسم تاويلا كما في المبتدا وغيره لا يوجب
ان يكون المراد بالاسم هنا ما يتناول الحقيقي والتاويلي فقوله وان كان
المراد اخراجه مع ان فلا يصح اخراجه بذلك لانه اسم كما علمت لما ترى
وخرج بذكر الاسم الجملة الحالية في نحو جاء زيد زيد
والشمس طالعة كون هذه الجملة حالا مشكلا لانها لا تحل الا مفرد ولا
تسمى هيئة فاعل ولا مفعول ولا مضاف اليه فقال بعضهم انها تاويلية
بتاويل جاء زيد طالعا الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت
السببي كمررت بالدار قائما اهلها فاهلها فاعل قائما وقال ابن عمرون في
حاشيته على المفصل وتبعه المصنف في المغني وفي حرم المخلص
تاويله بقولك كل مبتدا وخبر قال المحقق التفتازاني من ان هذه
الحالية رد لما ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان هذه
الجملة منعوا تاويله لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ولو في
هو من حمل ثلاثة فصاعدا او المراد الاثنين اثنين مثلا ولكن جعل القصر
اضافيا لا حقيقيا وبعد اليا الدالة على المصاحبة في نحو بعد الدار
بانائها في القاموس الانائة متاع البيت للواحد والمال
لجمع الواحدة انائة انتهى مسوقا كذا في جميع ما وقفت عليه من النسخ
وهو مشهور من قلم الناسخ وصوابه مسوق كما هو ظاهر وهو انه
لا بد ان يكون مسوقا لفعل او ما فيه معنى الفعل يعني التعدية التصيري وهو الحدث
وخرج لا يقال الذي افاده القول المذكور انه لا بد ان يسبق الواو ما ذكر
لا الاسم لانا نقول انا عنينا ان السبق على الواو يلزم منه اعتباره على الاسم
وهذا ظاهر وان قيد فيه تامل وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم

قال المصنف في المغني لم يات معنى المفعول معه في التنزيل بتحقيق فامّا
قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة
وشركاكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ان تكون عاطفة مفرد على مفرد
شركاكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق
بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا اتحادا وجمعا فانه مشترك
بدليل جمع كيده الذي جمع مالا وعدده ويقرا فاجمعوا بالوصل فلا
اشكال ويقرا برفع الشركاء عطفا على الواو وللفصل بالمفعول انتهى
الصمرة بفتح الميم وضمها في السراج المنير هو ابو عبد الله بن علي بن
احمد النحوي صاحب النصرة في النحو احسن فيه التعليل على مذهب
البصريين ذكره المجد اللغوي في البلغة وكان ابو حيان ينكر وجوه
الصمري وكذلك تعرضت لبيان حاله مع انه نقل عنه في الارتشاف وهذا
القول انتهى **لانك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل** اي وحروفه
كما هو ظاهر مما مر ولا يخفى ان المراد بالذكر ما يشمل الاتيان في التبع به
الحذف من اللفظ **لا تحوز هذا لك وابالك** لا ما في هذا
قول سيبويه فيه انه قبيح لانه ماوّل قال المصنف في شرح الشذور قالوا
مراده بالقبيح الممتنع انتهى تبعا قال الدماميني في شرح التسهيل
انظر لم تقدر الناصب هنا فعلا محذوفا كما في ما لك وزيدا فان تلك جائزة
باتفاق وهذه نظيرها وجوازتلك على مذهب المقدرانتهى **لان اسم الاشارة**
الى آخره ولان حرف التثنية وان كان فيه معنى الفعل وهو الله لكنه ليس
فيه حروفه ولم يذكر هذا اختصارا مع فهمه مما ذكر **الفعل او معناه** فيه
مسامحة والمراد اودى معناه وحروفه كما هو ظاهر مما مر **وذلك** اي وجوب
النصب على المفعولية لامتناع العطف لانتفاء معنوي **لان المعنى خسد** اي
حين اذ عطف **وهذا ناقض** فيه نظر لان التناقض رفع الشيء
وكما منعه عن القبيح منعه عن اتيانه عن رافع للاخر بل مدلولهما واحد
اذا لم يرد احد الكلامين على الاخر الا يذكر اثبات في الثاني وهو مراد في

الفائدتين اشار بعضهم حيث يقول
اذا اكتيت باي فعلا تفسره * فضم تاء كتبه ضم معترف
وان تكن باذ اويما تفسره * ففتحة التا امر غير مختلف
نرجسا بكسر الجيم وفي النون الفتح والكسر وهي زايدة
لانه ليس في كلامهم فعلل كذا في القاموس وفي المزهر
لم يجئ فعلل الا نرجس قاله في الجمهرة قال وهو فارسي
معرّب لكن قال الزملكاني في شرح المفصل نرجس
بفعلل اذ ليس في الاصول فعلل بكسر اللام الاولى انتهى
كلام المزهر **البرنا** في القاموس البرنا بضم الباء وفتحها
مقصورة مشددة النون والبرنا بالضم والمد الحناء
وبرنا صبغ به وهو من غريب الافعال انتهى **واما العمدة**
في تعريف المضارع دخول لم عليه الحصر اضافي فلا يرد
عليه ما قدمنا **والوالدات يرضعن** هو امر غير عنه
بلفظ الخبر للمبالغة وهذا الكلام مشهور مجمع عليه بين
علماء البيان خرجوا عليه ايات كثيرة جدا لكن اختلفوا في علاقة
هذا المجاز فقيل المشابهة اي مشابهة الحدث الحاصل
بالمصدر من حيث وجوده الطلبي له نفسه من حيث وجوده
الخارجي بالاطلاق العام اي في وقت ما من الاوقات
الثلاثة فاستعير له اللفظ المشبه به وهو لفظ الخبر
الماضي والمضارع وقيل اللزوم وهو على الاول استعارة
تبعية وعلى الثاني مجاز مرسل تبعي فكيفما كان فهو
ابلغ من حقيقة الطلب لمكان صورة الخبر فكانه اخبر
عن الوالدات ممتثلا بانهن ارضعن كذا قال الوالد رحمه
الله تعالى في بعض تعاليقه وخالف القوم فيما تقرر القاضي
ابو بكر بن العربي فقال في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق

ولا جد الى في الحج ليس نفيا لوجود الرفث بل هو نفي
لمشروعيته فان الرفث يوجد من بعض الناس واخبار
الله تعالى لا يجوز ان يقع بخلاف مخبره وانما يرجع النفي
الى وجوده مشروعا لا الى وجوده محسوسا كقوله تعالى
والمطلقات يتربصن معناه يتربصن مشروعا لا محسوسا
لانا نجد مطلقات لا يتربصن فعاد النفي الى الحكم الشرعي
لا الى الوجود الحسي وكذلك لا يمسه الا المطهرون
اي لا يمسه احد شرعا فان وجد المس فعلى خلاف الشرع
وهذه الدقيقه فاتت العلما فقالوا ان الخبر يكون بمعنى
النهي ولا يوجد ذلك قط ولا يصح ان يوجد فانهما يختلفان
حقيقه ويتباينان وضعا انتهى وتابعه على ذلك
القرطبي لكن قال الذي ارجحه الله تعالى فهمه اهل اللسان
اذا سمعوا مثل قوله تعالى والوالدات يرضعن فهموا منه
ان المراد الطلب دون الاخبار فهذا هو الذي اوجب القول
بان لفظه خبر ومعناه انشا والاحتجاج بالاختلاف
في الحقيقه والتباين في الوضع غير منتج او لم يجتمع
في ذلك حقيقه الانشا والخبر انما اجتمع لفظ الخبر ومعنى
الانشا ولا محذور في ذلك انتهى وفي ظاهر قول القاضي
ابي بكر لا يوجد ذلك قط استعمال لفظ ظرفا للمستقبل والمقرر
في علم العربيه انه ظرف للماضي وهو نظير قول العامه
لا افعله قط وقد لحنهم المصنف في ذلك بما تقرر لكن
نازعه بعض الائمه في التلخيص بان غايه ما في ذلك
استعمال ما وضع للماضي في المستقبل مجازا ومثل ذلك
لا يعد لحنا وان لم يرد في كلام العرب اصلا وهو نقد صحيح
منتجه واو الفعل حذفت لالتقا الساكنين

هي وراو الجماعه بعد حذف الضمه التي كانت قبلها
للاشتغال بان تباشره اي تتصل به فهو اي الفعل
معرب مرفوع في الثاني بالنون المحذوفه لتوالي الاشباك ومحزوم بحذفها في غيره للجازم وهو
لا الناهيه في الاول وان الشرطيه المدغم فيها المبدله
عن نونها للتقارب في صم ما الزايده للتوكيد في
الثالث اصله قبل دخول الجازم يبصدونك هذا سهو
من قلم الناسخ لان توكيد الفعل المجرد عن القسم والشرط
والطلب شاذ لا يقاس عليه فالصواب ان الاصل يصدون
فادخل الجازم وهو لا الناهيه ثم جي بنون التوكيد
فالتقى ساكنان الى اخر ما ذكره والنون المدغمه من نون
التوكيد بان لا يسيل اي الحرف مراد به الكلمه كما مر نحو
هل وبل اشار بالمثالين الى ان الحرف ينقسم الى ما له صدر
الكلام كالاول وما ليس كذلك كالثاني والى متبع
كالثاني وغير متبع كالاول ومهما قال المصنف
في المعنى هي بسيطة له مركبه من مه وما الشرطيه
ولا من ما الشرطيه وما الزايده ثم ابدلت الها من الالف
الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعم ذلك ولها ثلاثة معان
احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط
الثاني الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره
ابن مالك وزعم ان النحويين اهملوه وانشد لحاتم
وانكمهما تعط بطنك سؤله ٥ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا
وابيانا اخر ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى
اي اعط كثيرا او قليلا وهذه المقاله شبق اليها ابن
مالك غيره وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها

انما لم يقيده بدلك لكون النون
كما هنا لا تكون
الا مع مباشره ٥

قال هذه الكلمة في اعداد الكلمات التي حرفها من لا
بد له في علم العربيه فيضعها في غير موضعها ويظنها
بمعنى متى ويقول مهما جيتني اعطيتك وهذا من وضعه
وليس من كلام واضع العربيه الثالث الاستفهام ذكره
جماعة منهم بن مالك واستدلوا عليه بقوله
مهما لي الليلة مهما ليه ... اودى بنعلي وسربالية
فزعموا ان مهما مبتدا ولي الخبر واعيدت الجمله تاكيدا
واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والياء زايده مثلها
وكفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال ان
التقدير ما الم فعل بمعنى اكفف ثم استانف استفهاما عما
وحدها انتهى باختصار وقال في حاشية التسهيل
ينبغي لمن قال بالمشاطه ان يكتبها بالياء ولمن قال اصلها ما
ان يكتبها بالالف قال الدماميني قلت وكذا اذا قيل
اصلها مه وما فقال سيبويه والجمهور ايضا فالاقتصار
عليه لانه امام القوم فاقول في التهذيب
للامام النووي في ترجمه ابي عبيد بن حربويه ما نصه
بحا مهمله ثم راء ساكنه ثم باء موحده ثم واو مفتوحتين ثم
ياء ساكنه ثم هاء ويقال بضم الباء مع اسكان الواو وفتح
الياء ويجري هذان الوجهان في كل نظايره كسيبويه ونفطويه
وراهويه وعمرويه فالاول مذهب النحويين واهل الادب
والثاني مذهب المحدثين انتهى منزلة ان الشرطيه في
المعنى والعمل فاذا قلنا اذما تقم اقم فيه اشاره لرد ما
عليه بعضهم من ان الجزم بها ضروره قبل دخول ما الزايده
الكافه لا دعن الاضافه فدل على انها نوع منها ذلك المعنى
اليه اعترض بانه لا يلزم من تغير زمانها تغير ذاتها

كالمضارع

كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال
فاذا دخل عليه لم انقلت زمانه الى المضي مع بقاء ذاته
على اصلها كذا في التصريح ولا يخفى ان ذكر احد مستدرك
واعترض عليه ايضا بان الفعل الماضي موضوع للزمان
الماضي واذا دخل عليه ان مثلا انقلب زمانه الى الاستقبال
مع بقائه فعلا ماضيا تامل ولفظ الشه مفعول
مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير
بت تنزع ذلك المعنى لبته اي قطع تنزعه القطعه
المعلومه المجزوم بها على كل حال لا حيث تنزع باعتبار
وبقي باعتبار فالهمزه وصليه على ما هو المعروف
في امثالها قال الدماميني وفي اللباب انه سمع
قطعها وفي شرحه العباب انه المشموع ولا اعرف ذلك
من جهه غيرهما انتهى وفي هذا الجواب نظر اشاره الى
البحث السابق لا يحتمله هذا المختصر اذ لا يليق
ايراد الابحاث الدقيقه في المختصرات التي من شانها ان
تكون للمبتدين مهما تنابه مهما فيه اما مبتدا او
منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل سعد كما في زيدا
مررت به متاخرا عنها لان لها الصدر اي مهما تحضرنا
تنابه قاله المصنف في المغني والضمير لا يعود الا على الاسما
هذا قاعده مشهوره وقد اعترض عليها بعود ضمير
الشان على الجمله المفسره له تامل ومهما يكن فضيه
كلام الكشاف وصريح كلام اليمني في حاشيته ان
كلن بالياء التحتيه وصرح كلام المصنف في المغني
انه بالتاء الفوقانيه فلعله روى بالوجهين انها اعرابا
من الاعراب بمعنى اجرا الالفاظ المركبه على ما

اي للاضافه راجعه لما قبله

قال الخشني وغيره
عاد عليها ضمير به وضمير
عليها حملا على اللفظ وحمله
انما يعود ضمير بها الى الاربعه
فيشي والله اعلم

تقتضيه صناعة العربيه ومنه قولهم هذا الكتاب اعراب
القرآن **اسما لكن** اقتصر عليه لان الاصل نقصان
كان والا يجوز كونه فاعلا على انها تامه **ومن زائده**
على سبيل الشذوذ او جعل الشرط غير موجب كما عليه الفارسي
فتعين خلو الفعل من ضمير اذ لا تتعدد الاسم كالفاعل **يربط**
الجمله الفعليه المركبه من كان واسمها وخبرها **لتعين كونها**
حرفا اذ الخلو عن الاعراب راسا لا يكون في الاسم وعدم كونها
فعلا في غاية الظهور فتعين الحرفيه **والتحقيق** هو اثبات
المطلوب بالدليل اي المحقق **ان اسم يكن مستتر** يعود
على مهما والخبر الظرف كما مر قال في المعنى وانث ضميرها
لانها الخليقة في المعنى مثل ما جاءت حاجتك فيمن نصب
حاجتك **تفسير مهما** لا ينافيه قوله في المعنى تفسير
للضمير لان الضمير غير المرجع **ومهما مبتدا** سوغ الابتدا
به مع نكارة العموم **والجمله خبره** ورابطها بالمبتدا الضمير
المستتر في يكن **مع ما بعدها** من الجمله الموصول بها وتكون
فعليه ما صوبه كما سياتي ومضارعيه كونها تصف لشتركم
الكذب واسميه كما ذكره بعضهم وقال الرضي انه الحق
وان خالف في ذلك سيبويه كقول امير المومنين علي رضي الله
تعالى عنه بقوا في الدنيا بقاء الدنيا باقيه **فذهب سيبويه**
والجمهور الى التخصيص بالذكر لما **تر** **تنزله ان المقدريه** في
المقدريه لا غير **وذهب الاخفش** وابن السراج الى انها اسم
فيه رد على من نفى الخلاف في حرفيتها ورد على قائل الخلاف
اي العنت الذي عنتموه الضمير مفعول مطلق وكذا
فيما بعده **كان ذلك** اي لسبب كما عبر به في المعنى وقد
تمنع هذه الملازمه **في العربيه** اي في اللغه العربيه **والاجابيه**

٨٥

و هو في محل نصب
على الحال وتعليقه
بمحذوف وقع وجوبا

بمنزله الا في المعنى وتدخل على جمله اسميه نحو ان كل نفس لما
عليها حافظ فيمن شدد الميم وفعل ماض لفظا لا معنى
نحو أنشدك الله لما فعلت كذا اي ما اشالك الا فعلك قال
قلت له لا بالله يا ذا الرديني ... لما عنت نعشا او انيني ...
وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير
معروف في اللغه انتهى قال بعضهم واستعمال لما بمعنى
الا لغة هذيل **وقال الفارسي وجماعه** عبارته في المعنى
ورعم بن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني
وتبعه جماعة الى اخره فافهم **الايه** اشاره الى قوله
بعد ما دلهم على موته الى اخره **تنبيه** قال الوالد
رحمه الله تعالى في رسالته التي ذيل بها على رسالة المقصد
في الكلام على فصلا وايضا وهلم جرا واخواتها ما لفظه
واما في فهم الايه ومثله البيت والحديث فقال ابن الامام
في شرح الهدايه العاده انه اذا كان الاسند اليه الى
المطلوب يتوقف على تمام الدليل الشمعي وهو محفوظ معروف
يذكرها وله ويقال الايه او الحديث او البيت اختصارا
بالنصب على اضمار اقرا وهو الوجه الظاهر لتبادره
ويجوز الرفع بتقدير مبتدا وخبر تقديره المتلو والجر
على تقدير الى اخر الايه انتهى وفي هذا الاخير نظر لان
جر الايه ان كان ناشيا من حرف الجر المحذوف فيقاس عمل
الحرف في مثل ذلك سماعي لا يقاس عليه اجماعا وان
كان ناشيا عن المضاف فيقاس عمل المضاف في مثل ذلك
سماعي ايضا على المذهب المنصور ثم قال الوالد رحمه الله تعالى
واعلم ان ما قاله الشيخ من انه يذكر اول الايه
مثلا ويشار الى باقيها بلفظ الايه هو الغالب وقد

٨٤

بفعل بالعكس فيذكر اخرا لايه مثلا ويشار الى اولها
بلفظ الايه وقد جرى على ذلك صدر الشريعه في التوضيح
في مواضع انتهى عمل في محلها النصب عبر بالمحل
لانها مبنيه لافتقارها المتاصل الى جملة تضاف اليها
وضمنا اود لهم فيه مسامحه ظاهره والمراد قضى ودل
الى ما يليها من الجمله والمضاف اليه لا يعمل نفسا
ولا جزا في المضاف اليه في التصريح بجاب بان العامل
قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القايلين باسميتها
لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك
في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال
لان اذا عندهم لاى غير مضافة كما يقوله الجميع انتهى
واجزمت هذا الكلامه لا يعمل ما بعدها في ما قبلها لان لها صدر
الكلام باجماع البصريين وهذا العمل ينافيه لفظ
اثره على القول لانه اوضح منه وهذا لا ينافي ايثاره
القول فيما مر لكونه جنسا قريبا اذ لا تزاحم بين النكات
كما هو مشهور فلا اعتراض عليه وان كان في كلام بعضهم
ما يوهم ذلك كالضمير المستتر الاتيان بالكاف مع
الخطار ما هو في قوة الصوت المشتمل على بعض الحروف
في الضمير المستتر بالنظر الى الافراد الذهنيه او التقييد
بقوله في نحو اضرب واذهب بنا على ان المراد به خصوص
الفعل لا مطلق العامل ومنهم من وجه مثل ذلك
بان الكاف للاستقصا ناقلا له عن بعض النحاة قال
غيره والظاهر انه صحيح لان النحاة ثقات لا يتفوهون
بما يتعلق بالنحو من غير سند منها انتهى ولا يخفى ما فيه
ما اي لفظ يصح الاكتفا به وهل المراد اكتفا المتكلم

او المخاطب او كليهما اوجه اوجهها الاول وبخو زيد
بل بخو قام زيد من قولك ان قام زيد مثلا اي حال
كونه مثالا لا قيدا احترازنا بالقيام او القعود
اي بطلبه فليش بكلام وان صح الاكتفا به
سنته الظاهر ست كما في بعض النسخ ولا يرد عليه
النقص بخو زيد ابوه قايم لان الخبر هنا في تاويل
الاسم فالكلام مركب من اسمين حكما في زيد قايم احدها
الانسب احداهما كما في بعض النسخ ان يكون الكلام
مبتدا وخبر وفي بعض النسخ ان تكونا فالضمير راجع الى
الاسمين بخو قايما الزيدان عدل عن زيد ليكون المثال
منطبقا على المراد من تصوير تاليف الكلام من مبتدا وفاعل
سد مسد الخبر اذ لو عبر بزيد لجاز كونه مبتدا وقايم
خبرا فيكون تاليف الكلام من مبتدا وخبر والمثال وان
جاز احتماله لغير المراد بل تعينه له فيكون مرضيا ولذا قالوا
المناقشه في المثال ليست من داب المحصلين الا ان
حقه كما قال ابن الحاجب ان لا يكون محتملا لغير المراد
العقيق في هذا التعبير اشارة لرد ما قال بعض النحاه
من ان هيهات لا يستعمل الا مكررا فاعل به اي بشبيه
لكونه مسندا اليه فهو كقول بعضهم فاعل له جملة الشرط
والجزا الانسب جملتا الشرط والجزا كما في بعض النسخ جملة
القسم وجوابه الانسب جملتا القسم وجوابه كما في بعض النسخ
فبخو كان زيد قايما فيه انه مؤلف من فعل وثلاثة اسما
والثالث الضمير المستتر في قايما وبجاب عنه بما مر
وقس على هذا قوله فيما ياتي علمت زيدا فاضلا واعلمت
زيدا عمرا فاضلا وانما جرى على تلك المسامحه ولم تحر
على ما هو التحقيق حتى يعد التاليف في بخو كان زيد قايما

قال الفيشي يرد عليه صورتا احدهما
ما تالف من علم مثلا جملة بخو زيد قايم
ابوه والثانيه ما تالف من حرف واسم
بخو الا ماذا قالا لا تتمنى وما اسمها
وهو كلام وليه خبر الا انه لا ملفوظ
به ولا مقدر وانما كان كلاما لان الكلام
بعض انتهى والاشبه ان اني كلام
فبخذا اما صدر بمعناه انتهى

من فعل وثلاثة اسما وفي نحو علمت زيدا فاضلا من فعل
واربعة اسما وفي نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا من فعل
وخمسة اسما تقليلا للانتشار وتقريبا للضبط فافهم
فائدة في التسهيل كغيره وزيدت واو في
عمرو غير منصوب وفي شرحه للدماميني فرقا بينه وبين عمرو
قال بعضهم وهو مقيد بان يكون علما غير مضاف
للضمير ولا مصغر فخرج بالقيد الاول نحو عمر الله وبالثاني
نحو هذا عمرك وبالثالث نحو هذا عميرك قلت الشرط الاول
مغن عن الثاني لان المضاف غير علم واللفظ بالمكبر
مغن عن الثالث وقال ابو نواس يمدح اسحاق السلمي

ايها المدعي محبة سلمى ... لست منها ولا فلامة ظفر
انما انت من سليم كواو ... الحق في الهجا ظلما بعمرو

وحكي ان بعضهم راى في منامه انه قد كتب على
ظهره واو فقص على المعابر رؤياه فاخبره انه دعي في نسبه
واستشهد بهذين البيتين ويتعلق بالشرط الاول وهو
العلمية انك تكتب قول العربي لعمرابي عمرو لقد ساقه الردى
الى حتف يوري له بالهاضب الاول بغير واو وفي الثاني
بواو **وانما قال غير منصوب** لانه لو كان منصوبا لم
يرد فيه الواو لانتفاء التباسه بعمر فان عمرا يكتب في
حالة النصب بالف اذ هو مصروف بخلاف عمر قال
الجاربردي ولا تزاد الواو في غير العلم ايضا اذا كان قافية
لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه
عمر فلا يعزى الى الليث قلت ليس هذا بعشك فادرجي
لانتزاع عنك العروضيين ان الكامل لما عروض حذاء على
زنة فعلن ولها ضرب مثلها واخر اخذ مضمر على زنة

فعلن

فعلن قلوان قابلا فاقبلا

قف في منازلهم على النهر ... واسال فدتك النفس عن عمرو

لا يمكن ان يكون العروض حذاء وضربها مثلها فتكون الهاء من الها
من النهر والميم من عمر مفتوحتين وان يكون الضرب احذ مضمرا
والعروض مثله لاجل التصريع فتكون الميم والهاء ساكنتين فقد
تصور وقوع عمرو في القافية التي يقع فيها عمرو بالعكس فسقط
ما قاله انتهى **وعبارة بعضهم توهم انه لا يكون** اي الكلام
وائتلافه الا من **فعلي او من فعل واسم** لعله اراد به
ان الحاجب حيث قال في الكافية ولا يبنى ذلك يعني الكلام
الا من اسمين او من اسم وفعل لكن ينافيه تعبيره بلفظ الايهام
لان هذه العبارة صريحة فيما ذكره الا ان يقال عبر به لضعف
المفاد عنده لا لضعف لافاده **فان قلت** قضية ما مر
من امثلة الاقسام الاربعة فساد هذا المفاد لضعفه
قلت انما يتم ذلك لو تعينت تلك الامثلة لما قصد منها
وهو ممنوع فالكلام فيها عند ابن الحاجب في الصورة الاولى
جملة الجزاء وجملة الجواب وفي البقية الفعل وفروعه واما
ما زاد على ذلك ففيه خارج عن حقيقة الكلام تامل **اثر** من
حركة او حرف او حذف **يجلبه** بضم اللام وكسرها **العامل**
بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص وحمله
هنا على ما به تقوم المعنى المقتضى للاعراب سهو ظاهر
في اخر الكلمة حقيقة كزيد او حكما كما في قم والامثلة
الخمسة **وقسم يختص به الاسما** عدل عن تغيير كثير
بقولهم يختص الاسم لان في دخول الباء على المقصور عليه كلاما
وان كان المختار جوازه بخلاف دخولها على المقصور
متفق عليه **وقد مثلت كلها** بتعين ضبط مثلث بالبنا
للمفعول ليكون نايب الفاعل ضميرا مستترا يعود على المتكلم

اسمين ص

بحث الاعراب

والفتحه والكسره وحذف الحركه وتكون كلها توكيدا
لهذا الضمير اذ لوضبط بالبنا للمفاعل لزم اعمال العامل
اللفظي بالاضافه الى الضمير وذلك لا يجوز
الا في الشعر خاصه على ما حزم به المصنف في معنى يا بابا بابا
اي مفضلا قال ابو حيان وانتصاب الثاني
بالعامل في الاول لان المجموع الحال قلت العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب والمعنى المقتضى هنا
للاعراب هو الحاليه وهي انما تكون لمجموع الجزيين بالفرض
فعمل العامل في الجزء مشكل لانه لا عمل في غير ما يقتضيه
المقتضي للاعراب فان قلت يرد هذا في مثل الرمان
حلوا حامض قلت التزم اشتشكاله فينظر فيه وقال
الزجاج انتصب الثاني على انه توكيد والحال هو الاول
فكانه راى ان بابا الاول معنى مرتب فجعل الثاني توكيدا
ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو موسس لان له
ان يقول انما التزم ذكره فان كان توكيدا لان ذكره
افاده على المعنى الذي قصد بالاول ورب شي لا يلزم
ابتداء ثم يلزم بعارض وقال ابو الفتح الثاني منتصب
على انه صفة للاول وكان التقدير عنده بابا بابا ثم
ثم حذف المضاف كما ضح عند الخليل مررت برجل زهير
على تقدير مثل وجا زيد زهيرا على ذلك عنده وعند
غيره وقال ابو علي الاسم الثاني منتصب بالاول
ولم يظهر لي وجهه فتامله كذا في شرح التسهيل للدماميني
رحمه الله تعالى وقد وقع في غضون كلام مولانا عضاد
الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافيه التعرض لما استشكله
الدماميني مع الجواب عنه فلورده بتمامه تكميلا
للفائده قال في شرح قول الكافيه وانواعه رفع ونصب

وجر ما نصبه خبر لانواعه اي انواعه هذا المجموع ولما
الخبر رفع وما لا يلزم ان يكون كل من الرفع والنصب
والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في الشايع
يتاخر عن ربط الشي بالمعطوف عليه او ربط المعطوف
عليه بشي وربما يتقدم فيتقدر ربط المجموع او الربط
بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا
في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبه
ولا نسبه هنا ولا تبعيه في الاعراب لان المعنى المقتضي
للاعراب قايم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق
اعرابا واحدا الا انه لما بعد ذلك المستحق مع صلاحية
كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على كل دفعا
للتحكم ونظير هذا فوهم جاني القوم ثلاثه ثلاثه
فان الحال هو المجموع المفصل هذا التفصيل فكانه
قيل مفضلا هذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب
واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم
فليس هنا عطف بل صورته وما قيل ان العطف
مقدم على الربط مسامحه انتهى وهي ابوه الى اخره
عدل في الخمسه عما هو مشهور من التعبير بابوك الى
اخره حذرا عن هجينه اضافة الهن الى المخاطب لاشاره
في العوره وعن لتنافر لو اضيفت توابعها الاربعه
الى ضمير الغايب افاد هذه النكته الاستاد العلامه المحقق
مولاي عمي الشيخ ابو الحسن العضاجي تغمد الله برحمته
ورضوانه وافاض عليه سايب احسانه واستانه
المضافه يعني غير اليا فانها ترفع بالواو قد تفهم
هذه العباره ان الرفع غير الواو مع انه الواو على مختار
المصنف ان الاعراب لفظي وانه نفس الحروف والحركات
فينبغي ان لا تجعل الباي ذلك للاله ولا النحو هابك

بحث الاسماء الستة

للملابسه اي فترفع حال كونها ملتبسه بالواو
يعني التي هي رفعها وكذا الكلام في نحو هذه العباره
فليتامل كذا قيل واقول قد حقق في محله ان وجود
الكلي الطبيعي بوجود افراده فلا مدخ حينئذ ان تجعل
الياء الداخله على المفرد للاله توسعا ند. ونيابه
قال ثعلب يقال ناب هذا نوبا ولا يقال نيابة
قال المصنف وهو غريب وكان وجه استغرابه
ان كثرة استعمال الائمه لها تقتضي ظاهرها ان
يكون لها اصل في كلام العرب لكن يشهد لما قضى به ثعلب
قضيه كلام الصحاح والقاموس فعباره الصحاح
ناب عني فلان ينوب منابا اي قام مقامي وعباره
القاموس ناب عنه نوبا ومنابا قام مقامه ولم يزيدا
على ذلك تلاته امور زاد بعضهم رابعا وهو ان
لا ينشد لها لاعرابها حينئذ بالحركات واجيب
بان قيد الاضافه لعنى عند مجموع جمع تصحيح
على سبيل الشذوذ لفقد شروطه المقرره في محلها لا
الاب والاخ والحم فيه نظر فني التسهيل وغيره ويقال
في المراد به من يعقل من اب واخ وهن وذي ابون
واخون وهنون وذوون غير يا المتكلم عبر به موافقة
للمشهور والا فقد قال المصنف ان لفظ المتكلم
حشو اذ ليس في العربيه باضاف اليها سوى يا المتكلم
لكنها تكون مقدره في شرح الكافيه لمولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى ما نصه المشهور ان اعراب الاسماء الستة
المضافه الى يا المتكلم بالحركات المقدرين به وهو الاظهر
في في اذا الفرق بينه وبين مسلمي نحكم الا ان يقال لو قيل

في حال النصب فاي يوجب الحكم بكون الياء في اعرابا
او بدلا منه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء المدغم
في الاحوال الثلاث على نحو واحد واعرابه على ما كان
في حال افراده لا عليه في حال اضافته تتميم
يستثنى من كلام المصنف نحو لا ابالي بنا على مذهب سيبويه
والجمهور من ان الاسم في ذلك مضاف للياء واللام زايده
كما تقدم في جمع الاسماء المضافه الى الياء الاولى في بقيه
الاسماء الى اخره نحو اخي واخي وغلامي لا يخفى انه لو مثل
بغير الاب والاخ لكان كما قيل اولى واستغنيت عن
اشتراط هذه الشروط بكونى لفظت بفتح الفاء وكسرها
بما سفره الى اخر قيل قد يقال ان افاد اللفظ بهما
كذلك كهذه الشروط افاد اشتراط اضافتها ظاهره للهاضر
لها والا فالفرق فليتامل انتهى ويويد هذا البحث
قول مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافيه
وعبارتها هكذا اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك
وذو ومال مضافه الى غير يا المتكلم بالواو والالف والياء
انتهت ما لفظه لما كان قصر هذه الالفاظ موجبا
لاختصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب في الاكثر والى
اسم الجنس في بعض قال مضافا الى غير يا المتكلم بايراد
الحال عن المبتدا كما جوزه ابن مالك او بتقدير اعني
كما يليق بمقام التفسير تصريحا بالتعميم ودفعا
لتوهم التخصيص انتهى اقارب زوج المراه اي احد
اقارب زوجها ثم الاولى اقارب المراه من جهة زوجها
كابنه بالياء والنون ورزما اطلق هي في كلام المصنفين
للتقليل البته وان كان المصنف كبعضهم على ندور مجيئها له

في كلام العرب **على اقارب الزوجه** اي احد اقاربها
والاولى على قريب الرجل من جهة زوجته **فائده**
قد تكرر في الحديث لفظ الزوجه بتا التانيث والاشهر
تركها وانكرها الاصمعي فذكر له قول الفرزدق
وان الذي يسعى ليفسد زوجتي ... كساع الى اسد الشرى يستميلها
فشكت ولم تخرجوا ما قاله في ارشاد الساري **من اسما الاجناس**
الجمع باعتبار تعدد المواد التي يكنى به فيها والاولى عن
اسم الجنس **وقيل كنايه عن الفرج** ولو لم يذكر كما اقتضاه
اطلاقه وان وقع في عبارة المحدث البدر به للشيخ
ابي حيان ما يوهم اختصاصه بفرج الانثى فقد اشار
المصنف في شرحها لنقل الاجماع على التعميم **خاصه**
الذي يظهر لي ان خاصة مصدر كالعاقبة بمعنى خصوصا
منصوب على انه مفعول مطلق لمحذوف تقديره
احصه خصوصا على ما هو المنصور من جواز حذف عامل
المؤكد لا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاءني الرجال
او الزيدون خاصة قاله المحقق ناصر الدين اللقاني
واقول ويمنع الجواز ايضا بناء على مصدريته ان
وقوع المصدر حالا سماعي لا يقاس عليه وقال
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافيه
في قولها فالمرفوع المتصل خاصة يستتر ما لفظه خال من
ضمير يستتر في القاموس الخاصة نقيض العامة هذا
وكان التا للنقل من الوصفيه الى الاسميه وما في
الهندي ان التا امتا للمبالغه او مصدر كالعاقبه
يحتاج الى تصحيح النقل انتهى **بالاجماع** اي
باتفاق العرب **منقوصا** بالمعنى اللغوي **اي محذوف اللام**

اي اعتباطا كما شعر به بيانه وهو تفسير للمراد لا للمفهوم
لظهوره ان مفهوم النقص اعم **معربا بالحركات** خبر بعد
خبر لكان او نعت لقوله منقوصا ولا يجوز كونه
نعتا لفق لمحذوف للام فافهم **كسائر اخواته** اي
لجميع مشابهاته في النقص تغليبا اضطرب
كلام الائمه في استعمال سائر بمعنى الجميع وان كان
المختار صحته كما استعمله المصنف تبعا للحريري
والزمخشري والمصنف وغيرهم بانه لحن قال المصنف
في شرح بانت سعاد لا نعلم احدا من الائمه ذكر ان سائر
تاتي بمعنى الجمع الا الجوهري وهو وهم انتهى وانت ذلك
غير واحد من الائمه منهم بن دريد والتبريزي والجواليقي
مضافا يعني الى غير الياء اذ لو استعمل مضافا اليها
لكان معربا بالحركات لكن تقديرا **فجمهور العرب** الجمهور
بالضم من الناس جلهم كذا في القاموس **لغه قليله** استعمالا
ولم يطلع عليه الفراء ولا الزجاجي ان كان المراد عدم
الاطلاع على وجه السماع منها من العرب فذلك
لم يشيع الاستقراء مع الاطلاع على نقل شيوعه
لها كيف ومن حفظ حجة على من لا يحفظ او عدم
الاطلاع راسا فبعيد جدا لا سيما بالنسبه الى الزجاجي
وههنا امر ينبغي التنبيه له وهو انه وقع في كلام
بعضهم ان الفراء هو المعروف في علم الفقه
بالبغوي وفي الحديث بمحيي السنه وفي كلام اخر
ما يقتضي ان الزجاجي هو المعروف في هذا الفن
بالزجاج وكلا الامرين وهم محض فليحذر **وعداها** *
يعني الاسما التي اعربت بالحروف لا بوصف كونها

سنه كلا بلى تنوين وان لم يكن هنا مضافا استنكار
التنوين ما المعهود فيه بجرده منه للاضافة
ويجب فيه وفي كلتا ان يضافا الى المثنى لفظا او معنى
ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر الى لضميرا لمراد به
هنا كما قاله ابن الخباز كما وهما ونا الى الظاهر يجب
ان يكون معربه على كل حال اي رفعا ونصبا وجرا
كالفتى اصله الفتي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والعصا اصلها العصو فقلبت الواو الفا لما ذكر
واثنتان وكذا اثنتان في لغة تميم وانما اقتصر على
الاولى لانها لغة اهل الحجاز وكذا تعربهما اعرابه ان
كانا مضافين للضمير نحو اثناهما قال المصنف
في شرح الملحة لا يجوز اضافتها الى ضمير التثنية
فلا يقال جا الرجلان اثنا هما والمرأتان اثنتاهما
او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة
الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه انتهى وقد
نظر في هذا التعليل بمنع لزوم اضافة الشيء الى نفسه
بجواز ان يكون المراد بضمير التثنية غير ما عبر
عنه بالاثنين وقد يقال ان مراد المصنف بقوله لا يجوز
اضافتهما الى ضمير التثنية انه لا يجوز ذلك مع
اتحاد المراد بهما ولعل في تمثيله بقوله جا الرجلان
اثناهما الى اخره ما يشير لذلك فيندفع المنع المذكور
وبتم التقريب فتدبر اولو هو اسم جمع واحده ذو
ومعنى صاحب ويكتب بعد همزته الواو حملا له على
اولى وكتبوا ولى بها ليلا يلتبس بالى الجارة واما
اثبات الف بعد الواو الثانية خطا فخطا عشرون

واخواتها كلها اسما جموع لانها تدل على كميات معينة
ولا تعيين في معاني الجموع ولانها لو كانت جموعا لم يقصد
عشرون الا على ثلاثين فصاعدا ولم يصدق ثلاثون
الا على تسعة فصاعدا وعلى هذا فقس اهلون جمع مذكر
سالم واحدا هل بمعنى لقرابة وجعل ملحقا لعدم استيفائه
للشروط اذ ليس واحده بعلم ولا صفة وابلون جمع مذكر
سالم واحده وابل فجعل ملحقا لمام ولان واحده لغير العاقل
وارضون جمع تكسير لارض بسكونها بتحريك الراء اي
بفتحها في ضرورة الشعر الضرورة عند مالك ما ليس
للشاعر عنه مندوحة وعند غيره ما لم يقع الا في الشعر
مطلقا قال لدما بيني وفيما ذهبت اليه
بن مالك نظر لان ذلك يفضي الى ان لا تتحقق ضرورة
دائما او غالبا لان الشعرا قادرون على تغيير التراكيب
باشا ليب مختلفة انتهى وقال بعض المحققين
قد يقال مراد بن مالك بما ليس عنه مندوحة ما هو
كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي سهل استحضارها
في العادة لا مطلقا فلا يرد ما رد عليه فليتامل انتهى
قلت تاملته فرايته حريا بالقبول به كل جمع مذكر
سالم ثلاثي باعتبار مفرده وعوض عنها هاء التانيث
لا يرد عليه ما اشتهر من التقييد بلم يكسر لاخراج
نحو شفة لعدم دخوله في كلامه بمقتضى التفسير المذكور
على صورة جمع المذكر السالم فيه اشارة الى انه جمع تكسير
ووجهه ظاهر مما ذكر سنون بكسر السين جمع سنة
بفتحها قال في التسهيل في الكلام على هذا الجمع ما
لفظه بسلامة فا المكسورها وبكسر المفتوحها وبالوجهين
في المضمومها ومراده بالوجهين سلامة الفا وكسرها

والامثله منه ومئين وشئون وقله وقلون **عضه** اصلها
عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث
ولا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم
عضيته تعضيه اذا فرقته ومنه قولهم لمن يروم
وليس دين الله بالمعضي اي المفرق فعلى الاول لامها هاء
ويدل له تصغيرها عضيهه وعلى الثاني واو ويدل له
جمعها على عضوات وكل من التصغير والجمع يردان
الشيء الى اصله كذا في التصريح وقد شهد بصحة الدليلين
الصحاح والتاموس فلا حسن في ذلك خلاف **وعزه** هو
كعدة العضيهه قال الفيومي قال الفراء
عزي لحذفت الياء وعوض عنها الهاء **ونبه** اصلها نبو وقيل
نبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني
ياء واما السه التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه
على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب
يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت
فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على التاء تقول
بهما كذا في التصريح **وقله** في القاموس القله والقلى
والمقلا مكسورتين عودان يلعب بهما الصبيان
انتهى واصله قلو فعل به ما مر **وبخوذلك** ثمانين
وبنون جمع تكسير لابن وكان حقه ابنون من الجموع المذكره
السالمه **اعلى جنه** في القاموس عليون في السما السابعه
تصعد اليه ارواح المومنين **كاصطبل** بكسر
الهمزه موقف الدواب سامية كذا في القاموس **لاعم** بدل
من هذا اي لاعم عموما ظاهرا والافاضل العموم
مشترك لان جمع المونث السالم عندهم اسم لمفهوم
ما جمع بالف وتا مزيدتين لمكان التانيث والسلامه
في مفرده غالبا **وهو ما** اي اسم وجد فيه علتان يقال

جمع الموءنث

ما لا ينصرف

اطلاق العله على كل واحدة من العلتين يجوز اذ العله
التامه هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العله على العله
الناقصه حقيقه بل التحقيق ان الاطلاق على العله
التامه هو المشهور كذا في شرح الكافيه لمولانا عصام
الدين رحمه الله تعالى فان قلت ما وجه هذا التحقيق
قلت قال الشيخ رحمه الله تعالى لعلة لان التاء للوحده
والوحدة في مجموع العلتين انتهى فليتامل **او** فيه علة **واحدة**
منهما اي من الجمل التسع **تقوم** اي هذه العله الواحده **مقامهما**
اي مقام العلتين قال مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى في شرح الكافيه فان قلت جعل الواحده قايمة مقام
العلتين ليس باولى من جعل اثنتين قايمتين مقام الواحده
بل الحق انه ليس شي منهما منزلا منزلة الاخر فالواضع ان يقال
ما فيه الجمع الف التانيث او اثنتان من ثمان قلت
ما فعله اعتبار اقرب لان تحقق الفرعيتين في اثنتين
ظاهر دون الواحده ولان الكثير منع الصرف باثنتين
فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما
اصلا انتهى **فلا يجمعان مرة اخرى** اي جمع تكسير
خلافا لجمعهما جمع سلامه كحوايا من وايامين وضواحب
وضواحيات على ان جمعها هذا الجمع شماعي لا يقاس عليه
وكما يجمع اصابل على اصايل في القاموس الاصيل
العشي حينئذ اصل بضمتين واصلان واصال واصايل
انتهى ومن كلام الامام النووي في بعض كتبه قال اهل
اللغه الاصال جمع اصيل وهو ما بين العصر والمغرب
ومن كلامه فيه ايضا قال اهل اللغه العشي ما بين زوال
الشمس وغروبها انتهى **ان تدخل عليه ال** معرفة
او موصولة او زايده كضليت في المساجد ومررت
بالنواصر واقتديت بالنعمان **وتمثيلي في الاصل الى اخر**

هذا يشعر بان مذهبه في الحالتين التفصيل فان ثبت
علته نفي على منع الصرف والا كان منصرفا وقد قال
غير واحد ان هذا اقرب المذاهب قال مولانا عصام
الدين رحمه الله تعالى ولا ثمرة لهذا الخلاف اولى عبر به
لامكان تصحيح تمثيل ذلك البعض بانا على جواز
اضافة العلم بدون تنكيره كما جرى عليه بعضهم
واختاره الرضي تامل حتى تنكر بان يراد بها هنا
مسمى بكذا او ان جاز تنكير العلم بارادة صنف له بقرينة
ولو عبر مشهورة ايضا نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار
قهار ثم استعمال العلم من ادابه ما ذكر مجاز ومناط
التنكير والتعريف هو الوضع وهو باق على تعريفه
والتعبير بالتنكير تسامح نبه على ذلك مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى زال منه احدى الشيئين
تثنية شيء او شيب وهو الانسب المانعين من حيث
انه مانع اي زال متعه فلا ينافي كلامه ما تقرر انفا
تدبر لانه يحتمل ان يكون قد سمي يزيد الشياع بفتح الشين
بان اريد به مسمى بزيد والمثال وان لم يلزم كونه نصا
في المراد لكن الاصل فيه ذلك للتعريف العهدي اشارة
الى يزيد والد الملك الممدوح كما زعم لا ينافي
التعبير به الصحة لما مر من استعماله في الحق كالباطل الامثلة
الخمسة قال المصنف في شرح اللمحة سميت امثلة لانها
ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها
وانما هي افعال يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان
كناية عن يذهبان وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك
وكذا الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين

تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى فان قلت
ما وجه كون يفعلان مثلا كناية عن يذهبان وينطلقان
ويستخرجان وغير ذلك قلت وجهه انه اريد به
لفظه فصار اسما بل علما ثم نكر بال اريد الصفة
المشهورة فقصد بيفعلان الفعل المضارع المبدو
بيا المضارعة المختوم بالف الاثنين فان قلت
اذا كانت هذه الافعال اسما فكيف عبروا عنها بالافعال
الخمسة قلت التعبير بذلك مبني على المسامحة والنظر
الى الصورة الظاهرة دون التحقيق فافهم هذا وفي كل
من قوله وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين الى آخره
وقوله والاحسن الى آخره بحث بسطه في شرح التذوالف
الاثنين هو اولى من قول بعضهم ضمير الاثنين لشموله الالف
التي هي حرف نحو يقومان رجلان وكذا قوله اوواو الجمع
اولى من قول بعضهم ضمير الجمع لشموله الواو والتي هي حرف
نحو يقومون رجال واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا
وتقومان للحاضرين وكذا للحاضرتين والغايبتين ×
فالاقتصار على الاول لانه الاصل وفيه ما فيه وجريت
الثاني بلم لامان لانه اذا تنازع حرفان عاملان
تعين اعمال الثاني منهما واما ان فعلها في المجموع نبه
على ذلك الوالد رحمه الله تعالى في بعض تعاليقه المعتل
الاخر المعتل في عرف النحاة هو ما اخره حرف علة فذكر
الاخر مبني على تجريده منه او للتاكيد وجوز في الاخر
الرفع على انها علته والنصب على التشبيه بالمفعول
به والجر على الاضافة والذي تقدر فيه الاعراب خمسة انواع
الحصر المستفاد من المقام اضافي منظور فيه الى المشهور

فلا ينافي ما مر بدفي المطولات وهو الاسم المعرب
كما يشعر به السياق فلا يرد نحو اذا الذي اخره الف اي
فقط كما هو المتبادر فلا يرد نحو رايت اباك ولك ان
تقول ان سلم اشعار السياق بالاعراب على ما مر اشعر
ايضا بكونه بالحركات فلا يرد نحو هذا تدبر لاجل
المناسبة لما قيل انها مركبة من كسرتين للاستثقال
اي لعد ثقيلا والمعتبر عد العربي الفصيح ولذا لم
يقل للثقل كما قال في عديله للتعذر تنبيها على الفرق
بينهما فان الثاني امر معتبر بحسب نفس الامر والاول
باعتبار دقيقة العرب كذا في شرح الكافيه لمولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى اخره ياء مكسور قبلها
لا يرد عليه نحو لابيك لما مر وتظهر الفتحه لخفتها على الياء
في الاسماء والافعال يستثنى من ذلك المنقوص في نحو
اليس الله بكاف عبده وبهذا تحل ما تلغز به في هذا المقام
من قولنا اي صورة تجب فيها تقدير نصب المنقوص
وصلا من غير شذوذ والاجماع وعلى واو وفي الافعال
بيان للواقع والا فهي على الواو وحقيقته مطلقا اذا تجرد
عن الناصب والجازم في هذا التعبير اشارة الى ان المراد بقوله
في المتن خاليا من ناصب وجازم خاليا من كل ناصب وجازم
لان النكره وان كانت في حيز الاثبات في معنى العموم مجازا ولو لم
يحمل كلامه المذكور على ذلك لورد عليه نحو لن يقوم ولم يقم
ناقضهم كان مرفوعا لفظا وتقديرا او محلا ومن لا خبير
يحوم يقين وهل نقوض حلا والمن وهم فيه واضحابه من
الكوفيين غير تعلب بقرينة ما ياتي في كلامه واما الكسائي
فلا يقال فيه عرفا انه من اصحاب الفراء وان كان من الكوفيين
لانه استاذ الفراء وحمل الاصحاب على التلامذة قاصر

خره بالكسر الساكنة قبلها

فصل

نفس بجرده من الناصب والجازم اعترض بان التجرد امر
عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب
بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من الناصب
والجازم لاعدم الناصب والجازم الكسائي امام
نحاة الكوفه وقال ثعلب بالصرف وهم من منعه
وقال البصريون سوى الاخفش والزجاج فان
الاخفش موافق للفراء والزجاج موافق لثعلب كذا
يستفاد من التصريح وهذا اذا دخل عليه نحو لن بفتح
الهمزه حرف مصدر ونصب واستقبال او بكثرها حرف
شرط بجزم فعلين فكل من الوجهين صحيح وان كان
قولها بلن لا بلم اولما يوبدا لاول وظاهر ان المراد
بنحو ان ولن على الاول كي واذا وعلى الثاني بقية
الجوازم مطلقا وهو الذي يجري الى اخر الحصر
المستفاد من تعريف الجزئين بالنظر الى الظاهر من
العباره والا فاحتمالها لبقية المذاهب قايم على ما
لا يخفى انما اقتضت اعرابه من حيث الجمله الى اخره
اي من حيث هو اعراب لا من حيث انه رفع ولفظ الجمله
مرفوع على انه مبتدا والخبر محذوف لان حيث لا تضاف
الا الى الجمله كما هو مشهور وقد اجيب عن الاعتراض
المذكور بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع
بالاضافه لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه دايما
اي في جميع الاوقات حتى وقت دخول الناصب والجازم
ولا قايل به هذا العباره تطيره ما مر في كلامه من قوله
لابد ان يكون الى اخره فيات فيها جميع ما ذكر في تلك
فلا تغفل بعد هذا تشديد اللام من حروف التخضيض

ومثلها فيما ذكره كما هو ظاهر بقية حروفه الا
بالتشديد ولولا ولولما لانها ملازمة للنصب لا يرد عليه
الجزم بها في لغة لانها شاذة وختم بالكلام على ان مع
انها الاصل وذلك يقتضي تقدمها ولا يقتضي تاخر
اي لان كلا من لا من دعوى بلى دليل كما قاله في المغني
في انموذجه بضم الهمزة اسم مختصر له في النحو وفي القاموس
النموذج بالفتح مثال الشيء والانموذج لحن انتهى
خلافا تجوز في نصبه وجهان احدهما ان يكون مصدرا
كما ان قولك تجوز ان يكون كذا اتفاقا او اجماعا بتقدير
اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل
على ذلك ان المقدر انما اختلفوا او خالفوا وخالفت
فان كان اختلفوا اشكل عليه امران احدهما ان مصدره
اختلفوا انما هو الاختلاف لا الخلاف وثانيهما ان ذلك
ياتي ان يقال بعده لفلان وان كان خالفوا وخالفت
اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه
وقد ختار هذا القسم وجاب عن هذا الاعتراض
بان تقدر اللام للتبيين مثلها في سقيا له فيتعلق
بمحذوف والوجه الثاني ان يكون حالا والتقدير
اقول ذلك خلافا لفلان اي مخالفا له وحذف لقول
كثير احداحي قال ابو علي هو من حديث البحر
هل ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم جزم به
المصنفون فهم قايلون به فكان القول مقدر قبل
كل مسئلة هكذا قال المصنف في بعض تعاليقه
ويشكل على هذا الوجه ان استعمال المصدر حالا سماعي
لا يقاس عليه تامل قال الدماميني في حاشيته

المعنى

المعنى ويمكن دفع الاشكال الاول بان يكون مصدر
اختلفوا وجعل ممن ناب فيه مصدر غير مصدر
ذلك الفعل المشارك له في مادته كما في قوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا
للزمخشري خبر مبتدا محذوف واللام للبيان اي
كائنة للزمخشري ولا تنع لن للدعا كذا في التوضيح
وغيره من كتبه والاوجه ما جرى عليه في المغني
من القول بوقوعه خلافا لابن الشراج بل الجماعة هو منهم
على النفي المحض اي غير المشوب بالدعاء على المعنى ان لا يظاهر
اي لا يعاون ولا هي مركبة من لا وان لان التركيب
خلاف الاصل فلا يرتكب بلى موجب ولا اصلها لا فابدلت
الالف نونا لان ذلك خلاف المعروف من ابدال
النون الفا او اكانت مصدرية بان تاول مع صلتها
بمصدر بمنزلة ان لكنها انما توصل بالمضارع وان
توصل باخويه ايضا وانك حذفت اللام لان حذفها
عنها قياس مطرد كما نصوا عليه هنا ومن ثمة استدركها
المصنف عليهم حيث يقولون حذف حرف الجر عن
ان وان قياس مطرد بليتهما اي بدليتها اي مما
يدل على ارادتها اضمارا لازما وما ورد من اظهارها
بعدها ضرورة حرف جواب اي يقع في كلام هو
جواب لكلام سابق ولو مقدرا وحرف جزا اي يقع
في كلام يكون مضمونه جزا لمضمون الكلام السابق
التسلوبينا هو لفظ اعجمي ينطق بالحرف الذي بعد
الواو بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد
تفتح كذا قال الدماميني في التحفة وفي القاموس

شلوبين او شلوبينه بلد بالمغرب منه ابو علي الشلوبيني
النحوي انتهى بدليل انه يقال انا احبك فتقول اذا اظنك
صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط
والجزاء اتيا في الاستقبال وفي الماضي ولا مدخل للجزا
في الحال غير القسم ولا النافيه كما في المعنى وغيره
كل ذلك بالرفع زاده توكيدا لانه قد قيل باختفاء
الثلاثة ام الباب اي اصل حروفه لما قدمنا من طول
الكلام عليها فلا تعمل لا ظاهرة فيه رد على من زعم
جواز النصب بكي مضمرة ان يغفر اي في ان يغفر
فانها لا تنصب المضارع لانها يدخلان على غير الفعل
والاصل فيما اذا كان كذلك ان لا يعمل وفيه
رد على من زعم جواز نصبه بالزايده هي المسبوقة
اي ولم يدخل عليها حرف الجر كما يشعر به كلامه اللاحق
الى اخره كالوحي والنداء والامر والكتابه معنى لقول
هذا هو المشهور لكن جوز الزمخشري ان تكون في الجمله
حروف القول اذا لم يكن فيه معناه واستحسنه
المصنف في المعنى اذا اردت به اي بلفظ معنى اي
قيد به لجواز ان تكون مصدريه على اضمار الباء والمعنى
كتبت اليه بفعل كذا لجواز كونها زائده
كما ذهب اليه ابو حيان في كتبت اليه بان قم لان
المصنف قد انتقد ذلك عليه وقال انه خطا فاحش
لان حروف الجر زايده كانت او غير زايده لا تدخل الا على الاسم
او ما في تاويله هي الواقعه بين القسم اي ما يدل عليه
مطلقا فيدخل فيه نحو والله ان لو ياتيني زيد لاكرمته

ولو الشرطيه ولا يرد عليه ان الزايده الواقعه بعد
لما واذا وكاف الجر لاشتهارها للاول وفيه ما فيه وشذوذ
الاخرين المخففه من الثقيله اي المتولده منها احدها ان
يتقدم عليها ما يدل على العلم الخالص فهذه مخففه من الثقيله لانه
وقيدت العلم بالخالص احترازا من الجاري مجرى الاشاره
كقولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز
فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشاره فجرى مجرى
قولك اشير عليك ان تقوم انتهى كذا في التصريح
وحرف النفي اي وان لم يكن لم ولا ولن على ما يقتضيه
اطلاقه لكنه اقتضى في الجامع والتوضيح على
الثلاثه وقال ابو حيان لم يحفظ في ما ولا في
لما فينبغي ان لا يقدم على جوازه حتى يسمع انتهى ولو
الشرطيه التحم محركة قبيله باليمن كذا في القاموس وهو من
با لز اي كمساجد قبيله اخرى وهملتين لزهير
شاعر فارسي زهدم معجمة فمهملة لجعفري في الصحاح
زهدم اسم فرس وفارسه يقال لفارس زهدم
انتهى انكاره هو اي شيوع العلم بوجوده فالتعبير
به هنا مع عدم علم القراء مجيء بما ش معنى يعلم القوه
القول بثبوته حتى نزل الجهل به منزلة انكاره قراءة
بن عباس لم يلتفت لقول النحاس كانوا يكرهون
ان يقولوا قراءة عبد الله وقراءة سالم وقراءة ابي
وقراءة زيد بل يقال فلان كان يقرا بوجه كذا وفلان
كان يقرا بوجه كذا قال النووي الصحيح
ان ذلك لا يكره وهو اي انكاره ضعيف لانه
من حفظ حجه على من لم يحفظ والمثبت مقدم على

الثاني فيكون حكمها ما ذكرنا من رفع الفعل بعدها
وفصله منها بما ذكر فيتعين كونها ناصبة جواز
المغاربة ان تكون حينئذ مخففة وجمع بعضهم
حمل ما هنا على الغالب وما قالوه على خلافه من
التقدير اي التاويل من قرا وهو حفص عن عاصم
كذا قيل وهو غلط والصواب انه من عدا نافع
من السبعة لجاز اي صناعة كما هو ظاهر قول
الشاعر هو مسعود بن بجدل الكليبي زوج معاوية
وام يزيد فالتذكير باعتبار الشخص للبس باللام
فما وقفت عليه من النسخ وهكذا ينشده اكثرهم وقاله
المصنف في شرح بانت سعاد انه تحريف والصواب
وليس بالواو وبدل اللام انتهى ثم وقفت عليه في بعض
النسخ بالواو والمعاقبة وهي التي تكون ما بعدها
ضدا لمقتضى ما قبلها كذا في شرح الشذور للمصنف
واثباتها مذهب الكوفيين ونفاها البصريون
قال الزمخشري في الايه الاتيه التحقيق ان اللام
فيها لام العله وان التعليل فيها وارد على طريق
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة
والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له
وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام
مستعارة لما يشبه التعليل كما استعيرا لاسد لما يشبه
الاسد انتهى والاستعاره على هذا التحقيق من قبيل
الاستعارة التبعية وقد حققتها في شرح الشذور وهذا
وقال ابو حيان الذي عندي ان اللام في هذا لابد للتعليل
حقيقة وانهم التقطوه ليكون لهم عدوا وذلك على حذف

مضاف تقديره لمخافة ان يكون كقوله يبين الله لكم ان
تضلوا اي كراهة ان تضلوا انتهى قرة عين في القاموس
قرة عينه يقرا بالكسر والفتح قرة وتضم وقرورا برد دمعتها
وانقطع بكاها او رات ما كانت متشوفة اليه او زايله
هي اللام الاتيه بعد عامل متعد قال بعضهم والمختار
على ادراج هذه اللام في لام كي وكذا اي كالفعل
في هذه المواضع في مجرد نصبه بان مضمرة الفعل
بعد كي لجاره بقرينة ما مر في كلامه ان اضمارها
بعدها على سبيل الوجوب فلا يرد عليه ان كلامه هذا
يقتضي جواز اضمار ان بعد كي وليس كذلك وانظر لم
لم يتعرض المصنف في المتن لهذا اعني اضمار ان بعد كي
فلم يلح لي في توجيهه ما يعتد به وجد اظهار ان حذرا
من توالي المثلين بكون اي ناقص كما في المعنى وغيره
بنفي ما او لم خاصه كما في المعنى وغيره ايضا للجحود
سميت بذلك لانها كثيرا ما تكون له وبكي
في وجه التسميه وجوه في بعض افراد وارجح ان المراد
بالجحود مطلق النفي كما اشار اليه في المعنى فلا يرد ما قاله
الخباز ان الصواب تسميتها بلام النفي لان الجحود
في اللغه انكار ما نعرفه لا مطلق الانكار انتهى استطردت
الاستطراد عرفا هو ان يذكر في اثناء الكلام المسوق لغرض
ما له تعلق به اخذا من الاستطراد لغة وهو فعل الصائد
بطارد بعض الصيود فيتلقاه في طريقه صيد اخر فيقصده
لا على سبيل القصد زلزالها في القاموس زلزله زلزلة
وزلزالا مثلثة حركه والزلزال الزلازل البلايا انتهى
معا اي جميعا كما يشير اليه اذ لا يستعمل للنظ

قاعده

في معنيين فاكثر دفعة على ما زعم الجمهور وان كان
الاضح عندنا خلافه كما تقرر في الاصول وتعمل تارة
في الافعال اي من الجيئة التي عمل بها في اسما فلا يرد عليه
نحو اي رجل يكرم ممن اكرمه في العربية اي في اللغة
العربية حكاية الحال هو ان يفرض ما هو واقع في الزمان
الماضي واقعا في الزمان الذي انت فيه تاما ولو بالتقدير
في نحو قولك شيرى حتى ادخلها اذ لم يقدر ليسري
خبرا كما هو الظاهر المتبادر والاضح الرفع لمكان التمام
حينئذ ان كان حملا على النقضان ولم يقدر لها خبرا
والاضح الرفع لما ذكر ولم يقيد المصنف بذلك لضعف
التقدير في هذا المقام اذ المنقول ان حذف خبر كان
ضعيف دون التمام اي استغنائها بالمرفوع عن المنصوب
فيضح الرفع حينئذ لتمام الكلام معنى الى اوالا قال
بدر الدين بن مالك او التي تقتضي المضارع بعدها
ان كان ما قبلها مما يقتضي شيأ فشيأ فهي بمعنى الى
والا فهي بمعنى الا انتهى تنبيه قال مولانا عصام
الدين رحمه الله تعالى يمكن ان يقال ليس قولهم تكون او
بمعنى الى والا على ظاهره بل المراد ان اولا حد الامرين
وما بعدها حال التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق
فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما
قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها او ان ما بعدها
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل
ان ما بعد او على الاول في محل الجر وعلى الثاني في
محل النصب على ضمار الوقت من عدم التامل وكفى شاهدا
على صدق ما قلنا انهم لم يعدوا او من ادوات الاستثنا

ولا

ولا من حروف الجر انتهى الا ان يستقيما كذا في بعض النسخ
باثبات الالف في يستقيم على سبيل الحكاية ولا يضح هنا
معنى الى فيه رد على من زعم جواز ذلك او طلب بالفعل
قصية امتناع النصب في نحو ضربا زيدا فاكرمك لكن
قال في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب
ينصب ما بعده قال وينبغي تقييد الخلاف باسم
الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه تعرف انتهى وقد جرى
في الشذور على مقتضى ما ذكره فقال او طلب لغير اسم
الفعل ونفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه
لا يولى بنفي النفي لا الا للاثبات لمن قال يعني قوله نفي النفي
اثبات انه يستلزم الاثبات لا انه عينه لان نفي النفي
لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف
عليه فقد غفل قاله مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى في حاشيته على العوامل الصيانية والتحضيض هو
طلب بحث وازعاج نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
في التمثيل بهذه الا للتحضيض مسامحة والتحقيق ما قاله
في شرح الشذور وما قوله نحو لولا اخرتني الى اجل
قريب فاصدق فمن باب النصب في جواب الدعا لكنه استعيرت
فيه عبارة التحضيض والعرض للدعا انتهى بعض الشيعة
هو عاضم والدعا هو طلب الادنى الفعل من الاعلى
والعرض هو طلب الفهم وقيل طلب الافهام والاستفهام
يشكون الا اذا هو الطلب برفق ولين ولا ى الصحاح عثمان
ابن جني قال بن خلكان جني بكسر الجيم وتشديد
النون بعدها يا انتهى وفي الشرح هو باسكان الياء
وليس منسوبا وانما هو معرب كتي كذا في شرح المفصل

الاسفندري انتهى قال الدماميني في حاشية المغني وفي شرح
جمع الجوامع للمحلي معرب كني بين الكاف والجيم لفظا الفعل
يعني حروفه كما سيشير اليه مما قدمناه وهو النفي والطلب
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين
في قراءة حمزة وابن عامر وحفص قال ابو عمرو الداني في
التيسير حفص وحمزة ولا يكذب ونكون بنصب الباء والنون
فيهما وابن عامر ويكون بالنصب فقط والباقون بالرفع
فيهما انتهى فقول المصنف في قراءة حمزة الخ راجع الى
يكون خاصة لا اليه والى نكذب جميعا عن الجمع بينهما
وعليه فالعطف على المصدر المنصيد من الفعل اي لا
يكن منا كل الشك وشرب اللبن وبجزم بتقدير الكسر
الباقية من التقاء الساكنين وبجزم ان قصدت النهي
عن كل واحد منهما كذا قاله غير المصنف ايضا قال الدماميني
وفي فيه نظر اذ لا موجب لتعين كون النهي عن كل منهما
على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن
الجميع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو
احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي
اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا
في المعنى الاول ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب
زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه
بهما على معنى الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم
والفعل نعم لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين
الاول كما قاله فتامل انتهى وقد يوجه الاقتصار
على الاول بانه الاظهر وترفع ان نفيت عن الاول واجبت
الثاني فتكون الواو للاستيناف او للعطف على لا تاكل

الشك

الشك بنا على جواز عطف الخبر على الانشاء كما لعكسه وان
كان الجمهور على المنع وبه جزم المصنف في المغني وصححه
غيره تنبيه مما ذكر من ان المعنى على الرفع النهي عن الاول
واباحة الثاني هو المشهور وقال بدر الدين
بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير
لا تاكل الشك وانت تشرب اللبن انتهى قال المصنف
في المغني وكانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها
في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لغرضهم اذ جعلوا
الكل من اوجه الاعراب معنى انتهى لذا لطلب لما فيه
من معنى الشرط هذا راي سيبويه وجماعة منهم ابن مالك
وضعفه المصنف في المغني بانه يعتبر في التضمين معنى
الاصل والطلب لا يدل على معنى الشرط وبان تضمين
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ورجح ما
عليه الجمهور ان الجزم بان مقدرة مع جملة الشرط
كان جزاء الشرط الذي هو الامر المعنوي فالاضافة
لادنى ملابسة او مقابل الجزاء مسبب عن فعل الشرط
هذا ظاهر فيما عليه جماهير النحاة من ان معنى الشرط
هو سببية الاول للثاني او الحكم به والذي حققه
بحر العلامة الرضي انه لزوم الثاني للاول قال ولانا
عضد الدين رحمه الله تعالى وهو الحق قال اي الشاعر
فالضمير عائد على غير مذكور بمعونة المقام
والمراد به هنا امرؤ القيس بن حجر الكندي وقد
غلط في ذلك اي في عدم جواز جزم تحدثنا فيما تاتنا
فتحدثنا حيث اجازه صاحب الجمل يعني به ابا القاسم
عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي تلميذ ابي اسحق

فقد على ان الاضافة
لادنى ملابسة ٥

بسم الله

ابرهيم ابن الكسرى الزجاج والزجاجي في اجازته ذلك
موافق للكوفيين انت تاتينا تحدثنا خبر ان لانت
وقد يجعل تحدثنا حالا لاستقرة من فاعل تاتينا او مفعوله
او منهما ظاهرها الخبر لان المراد بها الطلب فيه
مناسحه لان المراد هنا بالخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب
وبالطلب ما لا يحتملهما وتاخر وجوده عنا عن وجود
لفظه وكل منهما فهم من الكلام قطعا تامل بالجزم لقوله
بتب انا بقوله اتقى او بقوله فعل ويقدر للاخر نظيره
كذا قيل فتامل وعليه فقوله عليه متعلق بقوله تنه
المذكور ويقدر نظيره لقوله تثبت المحذوف والضمير
في عليه يعود على النفي وفعل الخير المفهومين من قوله
اتقى وفعل خير المراد به الطلب مجازا ام سلا صفه جون
في المعنى ان تكون حالا من المستتر في تظهرهما لانها
على الوصفيه لانها الاظهر بلا الناقيه فيه رد
على من زعم انها ناهيه بالجزم بزعم المعترض
او المراد بالجزم السكون مطلقا مجازا ان لا
يكون بدلا لا زيفه المصنف في شرح الشذور فقال لا نحن
البدليه لتغاير الفعلين وعدم دلالة الاول على
الثاني كانه قيل لا تشكثرا اي لا تراثما لا تعطيه كثيرا
الظاهر لا تر بحذف الالف على الجزم بلى الناهيه ويمكن
ان يقال لا ناهيه والنفي بمعنى النهي على حد ما اشتهر
في قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والاولى ان
يقال اخذا مما ذكره ابن السيد في نظيره ان لا ناهيه
وترا مجزوم بالسكون واصله ترا بالف فهمزة
لغة في تر اي على سبيل القلب المكاني فلما دخل الجازم

جزم

جزم بحذف حركة الهمزة ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
ثم قلبت الهمزة الفا على القاعده في نحو لم يقرا ثم وصله
هنا بمعنى لقا لا على حقيقتها فافهم براس ايه اي باخرها
روس لاي اي واخرها بقلبه اي بقلب معناه التضمني
وهو الزمان ماضيا بعد ان كان حالا او مستقبلا
اختها سماها اختا لمشابهتها لها في ما ذكر من الامور
الثلاثة وجزمه واهماله لضرورة عند الجمهور
ولغة عند بن مالك لكنها شاذة فلا يرد ذلك على شيء
من القولين على كلامه ويكون مستمرا اي يكون
مستمرا بقلة فقد للتقليل وقد يكون منقطعا يعني يكون منقطعا
كثيرا فقد للتكثير وذلك جعلها للتحقيق بل هو الواجب
ولا ينافي هذا كون قد تفعل في عرف المصنفين للتقليل
البته لان ذلك حيث لا قرينه تعرف عن ذلك كما
هو ظاهر كان اي صار نون ذنه في القاموس
اذنه الامر وبه اعله انتهى فالمفعول الاول هنا
الشايع حذفه لعدم تعلق الغرض به والذوق في شرح
المفتاح للمحقق التفتازاني هو قوة ادراكية
لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه
محاسنه الخفيه ولا يجود قارئها ولم اي ولم
ادخلها والمراد عدم جواز ذلك في لاختيار كما
هو المتبادر فلا يرد انه يجوز في الشعر كقوله احفظ
وديعتك التي استودعتها يوما الاعارب ان وصلت
وان لم اي وان لم تصل بحرف الشرط بل باداة الشرط
مطلقا الامر هو طلب الاعلى الفعل من الادنى
فهي احدى عشره الحصر المستفاد من السكوت
في معرض البيان لا من اسم العدد لان الاصح انه

وقع على الكلام في الذوق

وقع على الكلام في الذوق

للمفعول له كما تقرر في الاصول بالنظر الى الاختيار كما هو
المتبادر فلا ينافي جزم الفعلين باذا الشرطيه كقوله ∴ ∴ ∴
∴ واذا تضمنك خصاصة فتجمل ∴ ∴ ∴
لانه ضروره على المذهب المنصور **بفعل** بالكسر وتقدير
السكون للضروره على ما نص عليه سيبويه وما قيل انه
للتخلص من التقاء الساكنين مردود كما حققه بعض
المتاخرين **ويسمى الاول منهما شرطا** لانه علامة على الثاني
و يسمى الفعل **الثاني جزاء وجوابا** تشبيها له بجزاء العامل
وجواب السؤال **تنبيه** في عبارة المصنف
هذه مسامحه في شرح الكافيه لمولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى ما نصه **ويسميان** اي الفعلان شرطا وجزاء
وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين وهو
الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجمله
الثانيه اذا كانت اسميه فلا يعني لجعله اسما لمجرد الفعل
اذا كان جمله فعليه انتهى **واذا لم تصلح الجمله الواقعه جوابا لان**
تقع بعد اداة الشرط اي مع قطع النظر عن وصف كونها
جوابا وبحيث لنظر الى مجرد ذاتها والا فالجواب
لا يصلح لان تقع بعد اداة الشرط كما هو ظاهر **ب** الفا
السببيه لربط الجواب بالشرط **نحو وان يمسسك بخير**
فهو على كل شيء قدير كذا وقع للمصنف في المغني ايضا
فقال السمني في حاشيته جرى المصنف هنا على ما هو
الظاهر والا فقد صرح في اواخر الباب الخامس بان
التحقيق ان نحو قوله تعالى من كان يرجو لقاء الله فان
اجل الله لات يكون الجواب فيه محذوفا لان الجواب
مسبب عن الشرط واجل الله ات سواء وجد الرجاء ام لم
يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله ات

انتهى

انتهى **في الجمله الاسميه الخبريه الايجابيه** التي لم تدخل
عليها ان واذا تعينت الفاكم نصوا عليه **لانها** يعني لاشتهارها
لا تدخل الا عليها فلا يرد ما قدمناه **نحشى** في القاموس هذا
نحشى ذا بالتحريك اي بعده وقدره وقد يسكن **قشمين**
بفتح القاف مفعول مطلقا لفعله ينقشم او بكسرها على نزع
الخافض بنا على القول باقتياسه اي الى قشمين **وهي الاصل**
لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس **عما** اي اسم **في جنس**
اي مفهوم كلي **موجود او مقدر** باعتبار افراده **حيوانا**
بفتح الباء اي جسما ناميا حساسا متحركا بالاراده ناطقا اي
مدركا للكليات **ذكرا** او لو صغيرا كما اقتضاه اطلاقه والاشهر
تخصيص الرجل بالبالغ **لكان اللفظ صالحا** اي لصدق عليه
لكون اللفظ صالحا لها **ستة اقسام** لا يرد عليه المنادى
في نحو يا رجل لاحتمال ان لا يكون جاريا في هذا الكتاب على ان
تعريفه بالندا كما ذهب اليه ابن مالك بل على ان تعريفه بالمقدره
كما عليه المتقدمون وجزم به الجامع وفي شرح الكافيه
للرضي ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمر لان تعريفه
لوقوعه موقع كاف الخطاب انتهى **وهو اعرف** عدل عنه بعض
الائمه الى لفظ ارفع وقال ان التعبير باعرف وان وقع في عبارتهم
مشاحح فيه من حيث ان افعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف
وفيه نظر فقد اثبت ابن مالك وغيره سماعه من العرب
وعطف بقيه المعارف سوى المضاف بقرينة ما ياتي
عليه اي على الضمير رد عليه ان كل نوع قرن بثم معطوف
على مثلوه ليفيد رتبته بالنسبه اليه وانه بالله فلا يكون
كل واحد من البقيه معطوفا عليه انما يكون المعطوف
عليه اولها لا غير ويمكن ان يجاب عن ذلك بانه لما
كان المعطوف في حكم المعطوف عليه جعل ما بعد الاول
ايضا معطوفا عليه تسامحا **بثم** الدال على التراخي
في الزمان **عما** اي اسم **دل على متكلم** مذهب النحاه

ان الضمير موضوع لمفهوم المتكلم يشتعل في فرد منه بعينه
اياكان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه ملحوظ للواضع
حين الوضع بوساطة المتكلم فاللازم في قوله وضع لمتكلم
لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفي شرح التحقيق
صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار التصور في المكره في
الاثبات وهو قليل في غير المبتدا وعلى اي التقدير فالمراد متكلم
بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله **او مخاطب**
مخاطب بعينه اغناه عن ذكره اشتهار كون الضمير معرفه
بمحفل لتعريف ما يشرع به تعريف التسهيل حيث قال المضمر
ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه والمراد بكلمه
ما اشتمل فلا انتقاض بحروف الخطاب **او غايبة** بعينه على طبق
اخويه فخرج به الاسما الظاهرة النكرات وبقي الاسما الظاهرة
المعرفه اذا الاسما الظاهرة كلها عمت فقيله بقوله **تقدم**
ذكره لفظا او معنى او حكما لاخراج الظواهر المعرفين
عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسما الظاهرة بنحو البضا
المقتضرة قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح
الكافيه وبما قاله يوجه القدح في تعريف المصنف للمضمر
بما قاله اذ فد ظهر منه انه غير مانع لتناوله للاسما الظاهرة
المعرفه فقد ي **كنا مت** مثلنا **كالمقدر في نوك قم**
المعبر عنه بانت **ما** اي ضمير **ولا** تقول **يقوم عمرو** على تقدير
ان تكون يقوم للواحد المعظم نفسه فافهم **بفعل لغايب**
وان لم يكن مضارعا كزيد قام **هو** الضمير **الذي لا يشتعل**
بنفسه بان يفتقر الى كلمة قبله تتصل بها وتكون منها كالجزء
كتا مت بالحركات **هو** الضمير **الذي يستقل بنفسه**
بان لا يفتقر الى كلمة كذلك **اما نحن** الى اخره اي انا ونحن
وهكذا بنا على جواز اضمار الواو في الاختيار كما عليه بعضهم
تامل **انت** الضمير فيه وفي اخواته هو ان وحدها واتا اللواحق

فحروف دالة على التكلم والخطاب والغيبه والافراد
والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث **اياي** الضمير
فيه واخواته هو ايا فقط واتا اللواحق فكما مر انفا لا يقع
اي بالاضافه **الا في محل رفع** فلا يشكل بنحو انك انت قايم
اذا اعرب انت توكيدا **وليس في الضمير المنفصل ما هو**
مخفوض الموضع لا يرد عليه نحو قولهم ما انا كانت لانه شاذ
لا يجوز اي في الاختيار كما هو المتبادر **العدول عنه الى**
المنفصل لان وضع الضمير للاختصار والمتصل اختصر من
المنفصل لا تقول لزكان وضع الضمير للاختصار لما جاز ما
ضربت الا اياه مقام ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخصر
من الضمير المنفصل لان الضمير المنفصل احصر من المرجع
كثيرا فانك تقول اياهم مكان الوف ذكرت فلما وضعوا الضمير
للاختصار وضابطه ما لم فافهم لم يترك فيما اذا كان الظاهر
اخصر قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافيه
لان الاما نعة منه ولا يرد نحو قوله

وما بنا بي اذ ما كنت جارتنا ✻ الا مجاورتنا الاك ديار

لانه ضرورة **الوصل ارجح** لانه الاصل ولا مرجح لغيره **الفصل**
ارجح لانه خبر المبتدا في الاصل وانما يكون خبره منفصلا
فيهن اي في الصور الثلاث بعد باب كان باعتبار سبق الضمير
للخبر وعدمه صورتين **ما** اي اسم **علق على شي ملتبس بعينه**
اي بذاته المتعينه كذا في الفوايد الضيايية وفي حاشيتها
لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى هذا انما يتم لو جا بعينه
بمعنى الذات المتعينه ولا يساعده اللغه وانما يناسب هذا
المقام من معانيه الشي ونقل الشي كما في قولهم جاز يد
نفسه وجاز يد بنفسه وحينئذ الباز ايده على ما

صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ بنفسه لا الامر
متعلق به وهذا حينئذ يتناول كل لفظ موضوع اذ ما
من موضوع لشئ الا وهو وضع لذات الشئ بنفسه لكن شاع
فيما بينهم تفسيره قولهم بعينه فى امثال هذا المقام بالمتعين فلا
بد ان يكون من مواضعات الادباء وان لم يصرحوا به انتهى
ولا يذهب عليك انه لا مجال لكون قولهم لشئ بعينه من قبيل
جاءنى نفسه اتباعا على راى جمهور البصريين فانه لا يجوز تاكيد
النكرة واما على راى الكوفيين ومن وافقهم فلانهم انما يجيزون
ذلك اذا كانت النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كل وجميع وخرج بهذا القيد النكرة حال كونه **غير متناول**
ما اشبهه اى ما اشبه ذلك الشئ والاولى غير مطلق
على ما اشبهه فى شرح الكافية لمولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى فى الكلام على قولها غير متناول وغيره المتبادر من يتناول
احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق
اى غير مطلق على غيره انتهى وخرج بهذا القيد بقية
المعارف **شخص سماه** اى بعينه بحيث لا يقبل الشركة
مقبلا حال من اسامه والعامل فيه حرف التنبيه
او اسم الاشارة اى ايها على اسامه او اشيرا الى اسامه
فى حال كونه مقبلا **صاحب الحقيقة** هى فى اللغة الثابتة
وفى عرف ارباب البيان الكلمة المستعملة فى ما وضعت له وفى
عرف علم الكلام الماهية الموجودة على ما هو الشايع الى الماهية
مطلقا من غير شيوع كذا فى حاشية المطول لمولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى ثم الظاهر هنا حذف لفظ صاحب كما لا يخفى
واجاب عنه عمى مولانا الاستاذ العلامة المحقق نور الدين على

العطامى

العطامى رحمه الله تعالى بانه يحتمل ان يكون التعبير بصاحب
نظرا الى ان الحقيقة المدلول عليها بلفظ اسامه صاحبه
لمطلق الحقيقة باعتبار انها اخص منها ومن جزيياتها
والتذكير بالتاويل **اشجع** من الشجاعة وهى شدة القلب
عند البأس والفعل شجع ككرم **ومركب** اى علم مشتمل
على اضافة واسناد او مزج كل شئ يشير اليه فالمفرد المقابل له
بمعنى العلم الخالى عن ذلك **ومركب تركيب اضافة** وهو ما
تقوم من اسمين نزل ثانيهما من ولهما منزلة التنوين مما قبله
وقدمه على اخويه لانه الغالب **بحسب العوامل الداخلة عليه**
التعبير بالداخلة عليه جرى على الغالب فلا مفهوم عليه
فلا يرد عليه نحو عبد الله قايم ولو حذفه لكان اخصر واظهر **ومركب**
تركيب مزج وهو ما تقوم من اسمين نزل ثانيهما من ولهما
منزلة تا التانيث مما قبلها **ومركب تركيب اسناد** وهو ما
تقوم من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى **كشابرقا الاشما**
التى لا تنصرف اى كبقيتها لانه سما لاشتماله على
علتين العلمية والتركيب **بنى** تغليبا للصوت **على الكسرة**
فرارا من التقاء الساكنين بما هو الاصل فى التخلص منه
كشاب قرناها علم على امراة واصله جملة فعلية
مركبة من شاب فعل ماض من الشيب وهو بياض الشعر
ومن فاعله ومن هو قرناها تثنية قرن قال فى القاموس
وهما لذوابة او ذوابة المراة والخصلة من الشعر **شيبا**
مفعول به او مفعول مطلق اى تاثيرا ما **قتل** القتل اى بفعله
من المعنى الاسنادى الى المعنى العلمى **كان كنيه**
وان شعر مدح كابى الفضل او ذم كابى جهل **برفعه**
المشم يدخل فيه مثل سعد وسعيد فيكونان لقبين لكل قضية

كلامهم او صريحه انها اثنان فليتامل **بضعته** بفتح الضاد
والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والماعوض
عن لوا والمحذوفه والوضيع الدنيء من الناس كذا في التصريح
كفقه اي علماني القاموس لفقه بالضم كهيئة القرعه
تتخذ من الخوص والقاره وما ارتفع من الارض والرجل
الصغير او القصير الضعيف وقنع والارنب وشيء كالقاس
والشجره الباقيه اليابسه انتهى **وبطه** هي لدبي
اوانا كالقارورة وواحد البط الاوز كذا في القاموس
ولا يخفى صحة نقل كل من القبين من كل واحد من المعاني المذكوره
وانف الناقه في القاموس انف الناقه لقب جعفر بن مرجع
الوبطن بن حميد بن زيد مناه لان اباه خرج وراقتسم
بين سايه فبعثت جعفرا امه فاتاه وقد قسم الجزور وقسم بين الا
راشها وعنقها فقال شانك به فادخل يده في انفها فجعل
يجرها فلقب به وكان يغضبون منه فلما مدحهم الحطيئه
بقوله هم قسموا الانف والاذناب غيرهم ومن يشوى بانف الناقه الذبا
صار اللقب مدحا انتهى **وجب** في الاستعمال **الافصح** لا يقال
قضية هذا التقييد عدم وجوب التقديم بالنظر الى اصل
الاستعمال وذلك خلاف ما يقتضيه قول المتن ويوخر اللقب
عن الاسم لانا نقول ما في المتن مبني على الافصح فلا ينافي جوا ز
التاخير على غير الافصح كقوله

انا ابن مرجعا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السما

وبما تقرر علم صحة ما يقع في ديباجات الكتب كثيرا من
تقديم اللقب على الاسم **تقديم الاسم وتاخير اللقب**
علل ذلك بانه كثيرا ما يكون اللقب لغير المعنى المراد بالاسم
فلو قدم لتوهم ارادة ذلك ولانه معنى الاسم وزياده فلو ذكر

الاسم بعده كان مستدركا **ثم ان كانا** اي الاسم واللقب
مضافين فيه مسامحه لان المضافين خبراهما لا هما
على انه لا اضافه في التحقيق بل صورة الاضافه **نابعا**
للاول في اعرابه ظاهره جعل التابع في المتن بالمعنى اللغوي
واللام للتقويه والاقرب جعله بالمعنى الاصطلاحي
واللام للاختصاص وقد يقال انه استغنى عن ذكر هذا الوجه
بظهوره وظهر الاول لانه قد يخفى **بدل منه** بدل كل من كل
سعيد كرز فسعيد اسم ومر ما فيه وكرز بضم الكاف وسكون
وبعد الراء المهمله وفي اخره زاي لقب شعر بدم وهو في الاصل
خرج الراعي **والضجيج الاول** لقولهم في شخص اسمه يحيى
ولقبه عينان هذا يحيى عينان **اقيس** لما فيه من اقرار كل من
الاسم واللقب على اصله اذ في الاضافه اخراج الاسم واللقب
على اصله اذ في الاضافه عن وضعهما لاستعمال الاسم في مفهوم
مسمى وجعل اللقب مرادا به اللفظ **اسم الاشاره** فيه اشاره
الى ان الاشاره في المتن بتقدير المضاف وفي جواز ذلك والاسم
المجموع منظر تامل **للمفرد** اي للواحد **المثنى** يعني الاثنين
مطلقا **ذا** بالف ساكنه والفه اصليه عند البصريين
وزايده خلافا للكوفيين وهو ذلا في الاصل حذفت لامه على
الاصح لا عينه وعينه مفتوحه لا ساكنه على الاصح **ذي** بقلب
الالف ياء فرقا بين المذكر والمؤنث مما هو على امته في نحو
تفعلين وقدمها لانها الاصل على ما قيل **وذهي** باشباع
كسرة الهاء واليا المتولده من الاشباع لا تكتب كواوه فيكتب
فيه وبه بلا ياء وكانه خص ذهي بكتابتها تقليلا للاشتراك
كتابة ذه ومثل ذهي فيما ذكر ذهي فيكتب باليا تقليلا لاشتراك
كتابة ذه كذا قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح
الكافيه **وذه بالكسر** على وجه الاختلاس **وذه بالاسكان**

وقفا وكذا وصلا اجراله مجراه كذا قيل وفيه نظر **وذات** قال المصنف في حاشية التسهيل التاء للتانيث وهي التا في امراة ونحوه ما فيه تا الفرق وليس نصفه انتهى والتا فيها مضمومة كما جزم به بعض المتاخرين **وهي اعرفها** فيه اشارة الى وجه تركها في المتن كذا قيل **ومعنى التي في لغة بعض طي** على مثال سيد ابو قبيله من اليمن وهي طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير كذا في الصحاح وظاهر ان المراد به هنا القبيله واما قال **بعض طي** لان منهم من لا يستعملها اصلا **بالفضل** اي حاشاكم بالفضل **ذو** اي الذي **فضلكم الله به** فيه تلميح للايه الكريمه **والكرامه** عطف على الفضل **به** بفتح الباء وسكون الهاء **اي التي اكرمكم الله بها** فيه اشاره الى ان اصله فيما حكاه الفراء بها فحذفت الالف اعتباطا ونقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلبها كسرتها والى ذلك اشرت **ملغزا** حيث قلت

الهاء الى الباء بعد سلبها كسرتها ... والى ذلك اشرت ملغزا حيث قلت

ونحاه هذا العضر هل شعد **يفيدنا** اظهار ذا المضمر

وحرف به الكسر غدا مضمرا ... بفتح نقل جاء عن مضمر

ثلاث استعمالات جمع استعماله للمره من الاستعمال فلا يشكل الجمع بالف والتا ولا حذف في الثلاث **تي** بقلب الدال تا والالف ياء لغه في الفرق **والتثنية المذكر** يعني وللاثنين المذكرين **بالالف رفعا** اي وقت رفعه وهل هو حينئذ اعراب ام لا قولان ذهب المصنف وجماعه الى الاول والجمهور الى الثاني وكذا الكلام في الباء نصبا وجرا **اذانك ذهانات** ذكر اسم الاشاره مع انه عايد على اليد والعصا وهما مونثان لتذكير الخبر وهو برهان قاله المصنف في المغني **هنا اثرنا الذين** التمثيل بهذه الايه الكريمه مع ان الواقع فيها الذين وهو موصول الاسم اشاره شهو ظاهر ولا وصمة في ذلك **وجمع المذكر والمونث** يعني لجماعتها **واولا** بالمد كما تقتضيه رسمه

بالالف

بالالف **وبنو تميم يقولون اولى بالقصر** فيكتب بالياء لان ذلك حكم الالف المجهوله الاصل فتكتب حينئذ بالف الجاره فتكتب واو بعد همزة للفرق وحملوا عليه اولا تنبيه ما ذكره المصنف من ان القصر لغة تميم هو ما في التسهيل وغيره لكن اسقط المصنف في حاشيته بان الفراء ذكر انه لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعه واسد تنبيه اخر زعما توهم ان في قول المصنف بالقصر مسامحه ومخالفه للاصطلاح وليس كذلك قال الدماميني في شرح الوافي في قوله واولا مدا وقصرا ما لفظه فان قلت الممدود والمقصور عندهم من القاب المعربات ففي كلام المؤلف مسامحه قلت انما يكون المسامحه لو اطلق ما ذكر ته على اولا وهو لم يطلقه وانما قال مدا وقصرا فيجوز ان يكون مراده انه يمد اي يوتى بهمزة بعد الفه ويقصر اي لا يوتى بها بعد الالف وليس في هذا اطلاق لفظ الممدود والمقصور عليه الا ترى انك تقول نطق بالمد وباتى بالقصر ولا مخالفه في هذا للاصطلاح انتهى **في لغة من مده** وهم اهل الحجاز ولغتهم هي الفصحى وبها جا التنزيل **ومقرونا بها التنبيه** اي بها الزائد لتعيين تنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها من مشار اليه او غيره **تنبيه** يتعين النطق بلفظها على ما ذكره غير واحد منها فالف مقصوره ويجوز ذلك والمد على ما نقله مولانا عضام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافيه عن شيد المحققين واقره وعلى الاول فيحذف الالف في هذا المقام لالتقا الساكنين **واعلم ان ها التنبيه تلحق اسم الاشاره** استعمل الحرف لعروضها للكلمه لا للانفصال بالاخر تحترز عن الالتباس لاشتهاد

هذا فلا يتوهم ذا هافا له مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
في شرح الكافيه **لام البعد** اي اللام الدا له على بعد المشار اليه
وهذا يلايم القول بان لاسم الاشاره ثلاث مراتب دنيا وبعدى
ووسطى وهو خلاف المذهب المنصور وظاهر كلامه في الملخص
والشرح من انه ليس له الا مرتبتان قربى وبعدى فتامل
الاضافه في لام البعد لادنى ملابسة او تقدير مضاف اي لام
توكيد البعد فتامل **ان كان** اي المشار اليه **وجب اقترانه**
اي اسم الاشاره **بالكاف** الحرفيه الدا له على بعد المشار اليه
قطعا **احداها المثنى** فيه مشاحه لان مذهب المصنف ان
ذين وتين من الملحقات بالمثنى لانهما كبقية اسما الاشاره
لايقبلان التنكير وانما يثنى ما يقبل ذلك فهما اسما تثنيه
كما قاله في شرح الشذور **الثانيه الجمع** فيه ايضا مشاحه
وانما هو اسم جمع **ومن قصره** وكان من لغته استعمال اللام
كما هو ظاهر فلا يرد ان ممن يقصره بنى تميم كما مر وهم لا يقولون
اولا لك لانهم لا ياتون باللام مطلقا كما قاله المصنف في التوضيح
وغيره **عليه** اي على اسم الاشاره **ولا يجوز هذلك** اشتراكها
لكثرة الزوايد **الاسما الموصوله** لايتوهم ان فيه اشارة الى
ان الموصول في المتن صفه للاسم مقدرا فان الظاهر انه في
الاصطلاح اسم لا يحتمل الوصفيه بل قصد ان الموصول
مشترك والمراد الموصول الاسمي بقرينة المقام اذ لا اشتراك
للموصول الحرفي في التعريف كما لا يخفى **الى صله وعايد** كذا وقع
في الكافيه لابن الحاجب فقيل المراد بالصله معناها
اللغوي لا الاصطلاحي لانه عبارة عن جمله مذكوره
بعد الموصول مشتمله على ضمير يعود اليه فمعرفتها موقوفه
على معرفة الموصول فلو عرف لزم الدور والقرينه على هذه

الارادة

الارادة بقوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وقد خرج
على ذلك التقدير بقوله صله اذ ليس له صلة اصطلاحيه
وقيل يجوز ان يكون المراد بالصله معناها الاصطلاحي بناء
على تعريفها بجملة متصله باسم لايتم جزء الا بها مشتملة على
عايد ولا يلزم الدور لمعرفة الصله حينئذ مما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول وعلى هذا فذكر العايد مع انه
ماخوذ في مفهوم الصله تصريح بما هو معلوم مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث وفي دخول العايد في مفهوم الصله *
اصطلاحا نظر **خاصه** اي ذات **خصوص** لقصرهم استعمالها
على واحد **ومشتركة** اسم مكان اي موضع اشتراك لاستعمالهم
اياها في متعدد **ويستعملان بالالف** الى اخره في هذا التعبير
اشارة لمتعلق الظرف في المتن اعني قوله بالياء **والاولى** على وزن
العلى وتكتب بالى واو بين الهمزه والواو **وذه يل وعقيل**
كلاهما على صيغة التصغير اسما ن لقبيلتين **يقولون اللذون**
رفعا والذين نصبا وجرا فيكون معربا بالحرفين كما صرح به
غير واحد لمشابهته جمع المذكر السالم لفظا ومعنى وعلى هذه اللغه
كتب بلا ياء بين خلافا له في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات والسر
فيه انه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول
ومشابهته لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في
الصله فاثر واعدم ظهورها خطا في حالة الرفع ظهورها في
حالة الاعراب لان شبه الحرف الغير كذا قيل كذا في التحفه
تلزمه يبني على المفرد اي الواحد **والمثنى** يعني لاثنين
والمجموع يعني الجماعه **اوانا** الاناث وكثر الحاره
والاناثه قليله جمعها اتن واتن واتن وماتن كذا في القاموس
هو ما دل على ذات مبهمه ماخوذه مع بعض

صفاتها صريح اي خالص من شبه الفعل كما يشير اليه ما ياتي
وهو ثلاثة بل اربعة رابعها المتاول وجاب بانه في معنى اسم
الفاعل واما المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول كزيد العدل
والرضى قال فيه حرف تعريف بلى شبهه وان تردد في ذلك بعضهم
تنبيه يشترط في الوصف الذي يوصل به ال ان لا يكون
معهودا ولا ان يكون للثبوت فان كان معهودا نحو جاني ضارب
فاكرمت الضارب او للثبوت نحو المومن والكافر كانت ال فيه حرف
تعريف ذكره ذلك في الاول الرضى وفي الثاني المولى سعد الدين في مطوله
كذا ذكر بعض المحققين في هذا المقام وقد تظاهر على هذا
النقل عن هذين الامامين غير واحد من لا يمه لكن بزيادة
نقل لا يمه جامع في الموضعين وبالتغيير بدل الوصف باسم
الفاعل واسما المفعول متلقين له بالقبول ونازع في الاول
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى بانه مناف لما حقق في محله
من ان معاني اللام انتهى هي حرف تعريف من العهد وغيره
تجري باسرها في الموصولات والصفة المشبهة كذا قال
بن مالك وغيره وقال المصنف في المغني انه ليس بشيء
لانها للثبوت فلا تاول بالفعل وجعل كالجمهور ال فيها
حرف تعريف اسم جامد بخرج قوله وصف اراد بالاسم هنا مقابل
الفعل والحرف ولو اراد به مقابل الوصف لم يحتج لقوله جامد
يشبه الاسما الجامد لغير ورثة دالا على ذات معينة
غير جار على شيء كالصاحب فانه في الاصل اسم لذات ما ثبت لها
الصحبة ثم غلب استعماله في صاحب الملك او على وصف التفضيل
اي صيغته سواء كانت مستعملة في معناه وهو المشاركة
في اصل الفعل وزيادة احدهما او في اصل الفعل من غير زيادة
ويحتمل قصره على الاول دون الثاني كذا قيل قلت
الصواب التعميم والله اعلم فهي حروف تعريف يرد عليه ال
الداخلة على العلم كالحارث بناء على الحافة بالصفة لتاويله

كذا قيل وانا اقول لا تاويل في ذلك بالصفة فلا الحاق فلا ورود
وال في ذلك زائدة قطعا بل خفا في لغة طي خاصة ولذا سميها
القوم ذا الطائية تقول انت على لغتهم يشترط ان يتقدمها
ما فتكون لما لا يعقل او من فتكون لما يعقل عدس بفتح العين
والدال المهملة وسكون السين المهملة صوت يصوت به للبغل
لاستخثاء وزجره عن الاطا عليك بكسر الكاف والاتيان بضمير
المونث اما لان المزجور انثى وعلى ارادة الدابة فيجوز ان
يكون ذكرا هذا موصول اي ذا في هذا مبتدا اي مثلا لانهم
لا يجوزون تقديم الفاعل على مسنده فيحتمل عندهم كونه فاعلا
بطليق وقد يقال ان الاقتضار على وجه الابتدا لكونه الاصل
لا دليل فيه اي لا نسلم ان فيه دليلا فانوزا المنع في صورة
الحكم البتة مبالغة واشارة لقوة مجواز عبر به مع امتناع كون
ذا موصوله عنده لان هذا شان المانع في ايراد السند وتحملن
جملة حاليه من الضمير المستتر في طليق العايد على ذا كم
سيشير اليه والرابط محذوف كما فهم من تامر وسيشير اليه
ايضا ولم يلتفت لما ذكره بعضهم من كون جملة تحملين صلة
لموصول محذوف لجواز حذف الموصول اجماعا في الشعر اي وهذا
الذي تحمليه طليق لانه خلاف الظاهر فلا يصار اليه من
غير ضرورة بدل فيه بحث ظاهر ثم رايت لبعض المحققين ما
لفظه لعل الكوفيين لا يسلمون اختصاص حرف التنبيه
بالاشارة بل يجوزون دخوله على الموصول وحينئذ فلا يتم
الدليل عليهم لهم لا يلتزمون ما الزموا انتهى اسميه اي المبدوء
باسم فعليه هي المبدوء بفعل وشرطها امران اهمل شرطا
ثالثا ثابتة عليه في التوضيح وهو ان يكون معموده الا في مقام
التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم كذا قيل واقول

الكلام بما هو شرط في الصلة من حيث هي وكون الصلة
معهودة بحسب لا يحتاله بعض المواد كما يصرح به كلام هذا
هذا الباحث فلا يكون شرطا بالوجه المذكور فلا اهمال
اعني يحتمله للصدق اي مطابقة الحكم للواقع **والكذب**
اي مخالفته له بيانا لما يشتمل عليه اعني الحديث يكون المعنى
المراد خبريا ووجهه هنا ان المتعارف وصف الجزئيات بذلك
دون ما ينسب اليه وفيه ان التشبيه هنا من قبيل تشبيه
الفرد الى الكلي فاوصف بلحاظ الصدق والكذب انما هو
الجزئي الحقيقي لا غير فلا تغفل **وجا الذي اضربه** من قبيل
الطلب عند من ثلث القسمة كما صنف في بعض كتبه **وجا**
الذي يعتكه من قبيل الانشا اذا قصدت به الانشا فان
تصدت به الحكاية جاز لانه حينئذ جملة خبرية **والثاني**
ان تكون مشتملة على ضمير ليربطها بالموصول فائدته
ولطيفته قال الامام ابو محمد القاسم بن علي الحريري
في درة الغواص يقولون الحمد لله الذي كان كذا فيحذفون
الضمير العايد الى اسم الله تعالى الذي به يتم الكلام وتنعقد
الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله الذي كان
كذا بلطفه او بعونه او من فضله وما اشبه ذلك مما يتم
الكلام ويربط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا
قرع الباب على نحوي فقال له من انت فقال انا الذي
اشتريت الاجر فقال لداسه قال لا قال له قال لا فقال
لا قال اذهب فما لك في صلة الذي شيء انتهى **تنبيه**
كما تربط الصلة بالضمير تربط ايضا بالظاهر لكن الربط
به شاذ لا يقاس عليه كما جزم به المصنف في المغني فلا يرد
على كلامه هنا ثم رايت لبعضهم ما لفظه كونه ضميرا

هو

هو الغالب والا فقد يوضع موضعه الظاهر كقوله سعاد الذي
اضناك حب سعاد اي حبها فوضع الظاهر موضع الضمير انتهى
ولا يخفى ان ما وجهت به كلام المصنف اوجه على ان الخطب في ذلك
يسير **وافراده وتثنيته وجمعه** وكذا في تذكيره وتانيثه
كما شيشيرا اليه بالامثلة وانظر ما الوجه في الفرق وقد يوجه
بانهما يختلفان في الجملة تامل **وقد يحذف** اي يحذف بقلة
فان قد تعمل في عرف المصنفين للتقليل البتة كما افاده المصنف في
التوضيح وغيره **مرفوعا** بالابتدا مخبرا عنه بمفرد والصلة
اي اوطويله **او منصوبا** متصلا ناصبه فعل او وصف غير صلة
على لا قل من كون العايد مذكورا **بالاضافة** يعني شبيهها
فلا ينافي ما هو الصحيح ان الحذف بالمضاف ولكن ان يزيد
بالاضافة المضاف على ان المصدر بمعنى اسم المفعول كالدرهم
ضرب الامير اي مضروبه ولا بد في هذا المضاف من ان يكون
وصفا معتمدا غير ماض **ما كنت جاهله** فيه ان جاهلا
للماضي فلا يصح التمثيل به بنا على ما تقرر ويجاب بحمله
من قبيل حكاية الحال الماضية **او محفوضا بالحرف** الذي
جر الموصول او الموصوف بالموصول بمثله لفظا او معنى
ومتعلقا **صلة له قريش** قدم المفعول اهتماما بشانه
او للقصر الظرف ومرفوعه معا كما يشعر به شبه الجملة **والجار**
والمجرور اشارا الى ان قول المتن ومجرور مبني على المسامحة وفيه
مسامحة اخرى ظاهرة مما ذكرنا **والصفة** ومرفوعها معا كما
يشعر به ما مر انفا **ما بين** بان يفهم متعلقها من مجرد ذكرهما
وانما يكون ذلك اذا كان كونا عاما **فلا يجوز جا الذي بك**
ولا جا الذي امس لنقضائهما بعد فهم متعلقها من مجرد
ذكرهما لاحتمال كون المراد في الاول جا الذي مر بك او ذهب بك

او اقتدى بك الى غير ذلك وفي الثاني جا الذي جا امس وسر او ذهب الى غير ذلك **البارحه** هي اقرب ليلة مضت كذا في القاموس وفي التهذيب للامام النووي البارحه اسم لليلة الماضية قال ثعلب والجمهور لا يقال البارحه الا بعد الزوال ويقال فيما قبله الليله وقد ثبت في صحيح مسلم في اخر كتاب الرويا متصلا بكتاب المناقب عن سمرة بن جندب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح اقبل بوجهه الكريم فقال هل راى احد منكم البارحه رويا هكذا هو في جميع النسخ البارحه فيحمل قول ثعلب على ان ذلك حقيقته وهذا مجاز والا فقوله مردود بهذا الحديث انتهى **شاذ** اي خارج عن القياس والاستعمال **تقديره استقر** بقطع الهمزه لانه صار بارادة لفظه اسما منقولا عن الفعل والمراد باستقر الفعل المشتق من الكون العام كحصل وكان وثبت فاما ان يكون المعنى تقديره استقر مثلا على حذف الحال او كاستقر على حذف المضاف او الفعل المشتق من الكون العام على انه اريد باستقر لفظه فصار علما ثم نكر بارادة صفته المشهوره **والضمير الذي كان مستترا في الفعل** اي في نحو المثالين المذكورين وفي بعض النسخ مستقرا بدل مستترا وينبغي ان يكون تصحيفا من قلم الناسخ **انتقل منه** عند حذفه **اليهما** وصار فاعلا لهما بعد ان كان فاعلا لاستقر ولزم من هذا ان لا يكون له مرفوع اصلا وهذا حل ما ذكرته في منظومتي في الالغاز النحويه حيث قلت

وأي فعل لم تكف أو تزد ... او يك نوكيدا ومرفوعا فقد

وقد اوضحت ذلك في شرح هذه المنظومه **وذوا الاداه** اي الاله لان ال الة التعريف بقطع الهمزه لان المراد به اللفظ فيكون اسما منقولا من الحرف وما كان كذلك يجب قطع همزته

كالمنقول

كالمنقول من الفعل نحو استخرج علما **افراد** جمع فرد وفرد الشيء ما يجوز العقل تضافه به نظرا الى مجرد مفهوم ذلك الشيء مع قطع النظر عما هو خارج عنه فان كان يمكن التضافه به فهو فرده بحسب نفس الامور والا فهو فرده الغرضي واما الحصه فهي الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافه الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي **تعالى** مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى **وعن** محمد بن احمد بن ابي بن كيسان غير منصرف للعلميه وزياده الالف والنون واختلف في محمد المذكور فقيل من البصريين وقيل من الكوفيين ثم رايت في البغيه ما لفظه قال الخطيب كان حفظه المذهب البصري والكوفي في النحو لانه اخذ عن المبرد وثعلب وكان ابو بكر بن مجاهد يقول انه انحى منهما قال ياقوت لكنه كان الى مذهب البصريين وكان بن الانباري يقول خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيا انتهى **عن الاخفش** الاوسط الحسن بن سعيد بن مسعده تلميذ سيبويه وهو الذي زاد في البحور بحر المتدارك وهو المراد حيث اطلق الاخفش واما الاكبر فهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد استاذ سيبويه والاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد **وزعم بن مالك** ليس التعبير بالزعم على اصله الغالب بجزمه بما قاله في المتن كاثر وفي الجنى الداني ان ما نقله بن مالك عن سيبويه هو صريح كلام سيبويه لانه عد حرف التعريف في الحروف التي لا تباشر انتهى **وانما الخلاف بينهما في الهمزه** انها زائده هي جيء بها لتعذر الابتدا بالساكن وهو قول سيبويه والهمزه على هذا القول معتد بها في الوضع كالهمزه في استمع وهذا ظاهر اندفاع ما لبعضهم هنا **ثم اصليه** قطعيه وصلت لكثره الاستعمال وهو قول

الخليل والاحتجاج اي اقامة الحجه اي الدليل سميت بها
لان من تمسك بها في مطلوبه حج خصمه وغلبه او التعريف
الجنس اراد بالجنس الحقيقه من حيث هي هي وقد يراد به الحقيقه
مطلقا وكلاهما في كلامهم شايع وعلامة التي للتعريف
الجنس عدم صحة حلول كل محلها مطلقا كما شيشي الكيه فشمي
بل ثلاثة كما في المغني وغيره بزيادة التي للعهد الحضوري نحو
اليوم اكملت لكم دينكم اما ذكري وعبرة هذه ان يسند الضمير
مسندها مع مصحوبها فرشا الفرش للذكر والانثى وهي فرشه
قاله في القاموس غيرا لاول لان النكره اذا اعيدت نكره
كانت الثانيه عين الاولى كما انه اذا اعيدت معرفة او اعيدت
المعرفه معرفه او نكره كانت الثانيه غير الاولى كذا قالوا واعترض
المصنف في المغني كلا من الاحكام الاربعه بما يطول الكلام
بايراده ثم قال فان ادعي ان القاعده فيها انما هي
مستمره مع عدم القرينه فاذا وجدت فالتعويل عليها سهل الامر
انتهى وقد جزم بهذه الدعوى غيره لان الواقع خلافه
اذ بعض النساكامهات المومنين افضل من بعض الرجال كما مثلنا
اهلك الناس هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ويراد به
الناس جمع انسان او انسي وحكى بن خالويه ناس من الجن
وهو نجاز لان اصله في بني ادم وماده ناس عند سيبويه
همزه ونون وسين حذفت همزته شذوذا وعوض منها ال
الان وانها ليست لازمه اذ يقال في تصغيره ناس وقد نطق بالاصل
في قوله تعالى يوم ندعو كل اناس قال الزمخشري ولا يكاد يقال
الا الناس وقال الرضي لا يقال ذلك الا في الشعر وماده عند
الكسائي نون وواو وسين قلبت النون سا قلبت واوه الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وهو مشتق من النوس بمعنى الحركه وقيل ماده

نون وشين وياء ثم قلبت فصارت نيس ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والثاني هنا بالنصب على انه مفعول مقدم على فاعله وهو
الدينار والدرهم دال للجنس من حيث هو وجعلها لاستغراق
الافراد كما وقع لبعضهم مردود ومن ملح الزمخشري قوله
" النار اخر دينار سعلت به ... والهم اخر هذا الدرهم النار "
" المريتها ان لم يكن ورعا ... لا يجمع بين الهم والنار "
كل الصيد في جوف الفرا هو كجبل وشعاب طار الوحش
او فيه جمعه افرا وفرا وكل الصيد في جوف الفرا اي كله دونه
كذا في القاموس قال الدماميني هذا الكلام مثل يضرب
للامر حاز الما في غيره وجامع له واصله ان جماعة ذهبوا
للصيد فصاد احدهم ظبيا والاخر ارنبا والاخر حمار وحش
فتقاولوا عليه فقال لهما الثالث كل الصيد الى احشاء الذي
ظفرت به يشتمل على ما عندكما وذلك انه ليس فيما يصيده
الناس غالبا اعظم من حمار الوحش انتهى وليس في اخر
البيت من الشريع وكل من عروضه وضربه مطوي فلكشوف
والواو حرم على الله كذا في بعض النسخ وفي بعضها لله باللام بدل
على ولا حرم حينئذ حمير كدرهم قال في الصحاح ابو قبيله
من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان
ومنهم كانت الملوك في الدهر الاول انتهى وظاهر ان المراد
بحمير هنا القبيله وفي كلامه ما يشير لذلك اي الجامع
لصفات الرجال المحمودة او المذمومة فالاقتضاء على الاول
لانه الذي يقصد هذه العباره عاده وضابط الثانيه
اذ يصح حلول كل محلها على جهة المجاز قال
الدماميني في التحفه هذا يصدق على استغراق العرفي
كخرج الامير الصاغه اي صاغه له او صاغه عمله كتبه

لان لا يحلف الا داه فيه بخرز وليست لشمول الحضايض بل
لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاعه بلدا لاميرا وضاعه
بملكته دون من عداهم انتهى ولا يخفى ان هذا الاعتراض
ان تم وارد ايضا على تعريف ال التي لاستغراق الافراد بن
حيث من حيث ان تعريفها لا يتناول التي للاستغراق العرفي فكما
ستقض بها تعريف ال التي لاستغراق حضايض الافراد منعا
ستقض بها تعريف ال التي لاستغراق الافراد جمعا وقد اجاب
الشمني عن اعتراض الدماميني المذكور فقال الاستغراق الحقيقي
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد
كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول
وعلى هذا لم يختلف كلامهم في الاستغراق العرفي الى مجاز او انما
خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح بن سينا وكثير من المحققين
بان الغرض من تفسير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيكتفى
بما يفيد الامتياز عن ذلك الشئ وان التعريفات الناقصة
يجوز ان تكون اعم من المعرف وكتبا لادباء مشحونة بذلك
انتهى فليتامل **ابدال اللام ميما** في القاموس تبدله به كاستبدله
وبه وابدله منه وبدله لخذه منه بدلا انتهى وقضيته
ان يقال هنا ابدال الميم من اللام لكن قال بعض الائمة ادخال
الباء في حيز الابدال على الماخوذ وفي حيز بدل والتبدل
والاستبدال على المتروك هو الفصيح وقد تدخل
في حيز بدل ونحوه على الماخوذ كما في قوله وبدل طالعي بنحسي
بسعدي انتهى وعلى هذا فكان حق العبارة ان يقال ابدال
اللام ميما فكان المصنف جعل قوله ميما مفعولا للابدال
على تضمينه معنى الجعل ونزع الخافض بنا على اقتباس
ذلك وان كان خلاف المختار **تنبيه** في بعض كتب

الادباء ان ال اللام مبدلة لغة تميم وما احسن قول محمد بن دانيال الموصلي المعين ك
اراك لكل وجه ان لغتك جايز ١ وانت بتحقيق الكلام معين فمن اذا كان معنى اللام واليم
واحدا براي تميم فالمعين لمعين ان اشتهى وعز والابدال المذكور لتميم وهم تحض
فاحذره **وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم** قال الخ كانه ثبت عنده ما
يدل على ذلك والا فيحتمل ان يكون الابدال من الراوي اذ كان ذلك لغته كما قاله بعضهم
اضيف اضافة محضة وليس عريقا في الابهام ولا حقه التنكير اذ لو اتفى واحد
من الثلاثة لم يتعرف بالاضافة وقد يعتذر عن عدم تعرضه لهذه التنبيه بدعوى
انتهارها **الى واحد من الخمسة المذكورة** ولو بواحد بسطة فدخل فيه
ما اضيف الى مضاف اليه كغلام صاحبك **القاضي** هو وصف في الاصل غلبت عليه
الاسمية قال فيه حرف تعريف للانتباه ما اي معرفه **اضيف** اي المضاف اليه اي
الى تلك المعرفة فتذكير الضمير بنا على لفظ ما وقوله اضيف صفة جرت على غير ما هي له
لكن لا لبس في مرجع الضمير فلم يجب ابرازه او الاتيان بالاسم الظاهر بدله **فتعرف**
العلم بالاسم المضاف الى الضمير يجوز ان يكون هذا الاسم عطف بيان
او بدلا من العلم وبذكر يقدح في الملازمة الاتية بالاثر **لكانت الصفة اعرف**
من الموصوف وذلك لا يجوز على المذهب الاصح لان المقصود بالذات
هو الموصوف فلا تكون صفته اكمل منه بل يكون دونه او مساويه **المجرد**
عبر به مع اقتضاء حقيقته سبق الوجود والمراد اصل العدم تعريضا للقوة القريبة
من الفعل من لنه والكلمة فيه لاشارة الى ان الاصل كون العامل لفظا فاذا كان
المعمول للمعنوي كما هنا فكانه جرد عن اللفظي **عن العوامل** جمع عامل لانه صار
في الاصطلاح اسما وهو هنا ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص وما
به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب **اللفظية** اي التي هي من جنس اللفظ فالنسبة
من قبيل نسبة الفرد الى الكلي وخرج بهذا القيد مثل حسبك درهم فقيل لادخاله
المراد بالعوامل ما له تاثير في المعنى ايضا وقيل المراد المجرد حقيقة او حكما وح
وصمد وان لم يتجرد حقيقة لكنه مجرد حكما نظرا لاستقامة اصل المعنى بحذف
الباء الداخلة عليه وبقي النقض بمثل لعمر بدة قايم على لغة عقيل فانه مبتدا كما
صرح به المصنف في المغني وغيره مع انه لم يتجرد عن العوامل اللفظية لا حقيقة
ولا حكما وقد يجاب بانه مجرد حكما لان لعل في معنى الزايد بحا مع عدم التعلق
لتي **للاسناد** اي النسبة مطلقا ولا يخفى ان هذا الحد منقوض باسم الفعل

ويمكن ان يقال هو خارج بالمجرد لان المتبادر من شانه دخول العوامل
اللفظية عليه يشمل بعموم المجاز او الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد بالاسم
الصريح وان تصوموا اي صيامكم او صومكم مخبر عنه فيه رد من الاختصاص
الاسم للمؤول بالمبتدا المخبر عنه لخو زيد في الدار زيد عالما اشارة الى
ان المراد بتجرده عن العوامل تجرده عن كلها ووجهه ان اسم الجنس المعرف
بال كالمعرف بالاضافة لعموم الافراد حيث لا عهد كما تقرر في الاصول بالاسناد
معها اي بالاسناد اليها ما بعده او قبله كما في
قائم زيد فكانه اراد ما بعده رتبة وان تقدم لفظا او جرى في التعبير بذلك
على الغالب ولكنه التعبير به لمشاكلة لما بعده اقائم الزيدان عدل عن زيد
لتعين كون الزيدان فاعلا والوصف مبتدا واحتمال كون زيد مبتدا والقدم
خبره والاصل في المثال ان يكون نصا في المقصود هو المسند الى شيء ما لما ياتي
الدي يتم به وحده مع المبتدا ال فيه للعهد الذهني او الجنس فايد هي
هنا حسن السكوت مخرج بقولي المسند الفاعل الى اخره فيه ان المخرج
فرع الدخول والاشيء قبل المسند حتى يدخل عليه فيه الفاعل فيخرج به ودفعه
انه صفة للاسم مقدرا تعريف المصنف للخبر بما قاله مشعر بخو
مزيد من قولك حاصل ضرب زيدا على تقدير اعراب ضرب فاعلا لحاصل شاذا
مسند خبره اللهم الا ان يقال هو خارج بقيد الحيثية والمراد بقوله المسند
الذي تتم به مع المبتدا الفايدة انها تتم به من حيث انه مسند وخرج بقولي
المبتدا نحو قائم في قائم فيه ان المراد بالمسند الاسم المسند كما مر فلم يدخل نحو قام في
شيء حتى يخرج بما قاله وتقدير الموصوف لقولي متلا خلاف الجادة كما عرفت
وحكم المبتدا والخبر اي اثرهما المترتب عليهما من الرفع لفظا او تقديرا او محلا
الاصل اي الراجح في المبتدا اللتجنس فلا ينافي اصالة التنكير في المبتدا الوصف
بل وجوبه والوجه انها للاستغراقي والمراد المبتدا الذي له خبر لقوله لان
النكرة محمولة غالبا الى اخره غالبا اي جهلا او ذهنا غالبا وهو استظهار اي توجيه
على ما ياتي في كلامه بالاتي ما رجل في الدار التمثيل به مبني على احتمال ما
لما هو لغة تميم دون اعمالها كما هو لغة اهل الحجاز وذلك ظاهر الله مع الله في
التمثيل بهذه الاية رد لما قاله ابن الحاجب ان شرط تسويغ الاستفهام الابتدا
بالنكرة كونه بالهمزة المعادلة ام قال الدماميني هذا من المستدرك عليه

كعيسى بن عمرو بن قتيبة والجرجاني والزمخشري ان هذا النوع
وهو العلم الاعجمي الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه
فليس مصيبا اذ لم يرد بمنع صرفه سماع مشهور ولا ان الثاني ان
يكون زايد اعلى ثلاثة احرف قال المصنف في حاشية التسهيل
من غير التصغير فغير مصروف كذا قيل وفيه بحث اتى وبحوه في شرح
التسهيل لابن عقيل لكن في الجمع ما لفظه او عجمة شخصه مع زيادة على
الثلاثة بدون التصغير وفي شرحه الصحيح لو كان الاسم رباعيا واحد
حروفه با التصغير لم يمنع الخارقا له لما قبل التصغير والمراد تعريف العلمية
الى اخره يرد على اعتبار العلمية سحر سحر يوم بعينه فان فيه تعريفا العلمية
وكذا الفاظ التوكيد كاجمع بنا على ان تعريفها بالاضافة المقدرة كذا
قيل وفي الاول نظر فان المنقول ان تعريفها بالعلمية وبه جزم
ابن مالك في التسهيل واقره المصنف في حاشيته وقد تجاب
عن الثاني بان المراد بالعلمية كون الاسم علما حقيقة او حكما والمعرف
بالاضافة المقدرة بمنزلة المعرف بالعلمية لعدم ظهور ما به التعريف
ويرشد الى هذه الارادة تصريحه هنا في باب التوكيد من هذا
الشرح وهو تحويل الاسم اي نقله من حالة اي من صورة الى حالة اي
صورة اجرى مع بنا المعرف الاصلي الصلي يدخل فيه الاسما
المحذوفة الاعجاز كيد ودم مع انه لا عدل فيها الا ان يقال المتبادر
من الاقتصار على نحو بله من حالة الى حالة بنا المادة كذا قيل وكلا
المذكورة في الورود نحو يا حار مرحم حارث ورحل كرفر ثمنوعا كوكب
كوكب من الحسوكة اي في القاموس وحجى كهدى لقب ابي العصبين دحية
بن ثابت وهم للجوهري وقطام هي مدينة باليمن كذا في شرح
الكافية لابن النظام الدين رحمه الله تعالى ورقاش علم لبنت كذا في
القاموس الباركة تذللها وقطام قطام هو من الوافر قبل تمامه

مبتدا او قطام فاعل به ساد مسد خبره والتقدير لك من الدلال انتهى
يقال ذئذ للمرأة على وجهين اذا ارته جرفي بعج وتشكل كما هنا
تخالفه وما بها من خلاف هذا ولا يتبين ما ذكره من الاعراب بالجور
ان يكون مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير على ما هو معروف في
مثل اطالعة الشمس قبل يوم اي بليله كما اوضح به غيره وحذفه
لتبادره واعتكفت مسبوق من المصنف التمثيل بهذا المثال في صدر
هذا الشرح ومر الكلام عليه انتقادا وتوجيها الثاني ان
يكون من يوم معين فيه ساعة والمراد من ليلة يوم معين
اذ السحر السدس الاخير من الليل كقولك حينك يوم الجمعة سحرا اراد
بيوم الجمعة ما يشمل السدس المذكور تغليبا قال الحافظ الامام
ابو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري في كتاب التفسير من الجامع الصحيح
لحنوا اي النحويون العروضيين جمع عروضي وهو العارف بالعروض
وهو علم باصول يعرف بها احوال الشعر العربي صحة وسقما وقد
اوضحت الكلام على هذا الحد في شرح الخزرجيه في قولهم
فاصلة صغرى هي ثلاثة احرف متحركة فحرف ساكن مثل جلن فاصلة
وكبرى مثل هي اربعة احرف متحركة فحرف ساكن مثل سكن
وجرت عادة العروضيين بنطقها مع السينين والواوين في العما اعني
قولهم اذا على راس تبيت مثل العروضيين في قولهم المنكر النحويون
في قولهم جملة صغرى وجملة كبرى والمتفقون في قولهم مقدمة صغرى
ونتيجة وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح ايساغوجي ولحنوا
الحسن بن هانئ الحكمي ابا نواس بنون مضمومة بعدها واو ساكنة
بذكر لانه كان له ذو ابنان تنوسان على عاتقه كذا في التصريح
والنوس والنوسان الذهاب والعاتق المنكب ان يقال الاخر بضم
الهمزة وفتح الخاء وهو الحر الانس والجون العروس نشر على طبق اللف فالجمر

رحمه الله وكتب الائمة طافحة بان الاستفهام مشروع سواء كان معادا ام لا بدونها
ومواقع الاستعمال شاهدة بما قاله الا مع الله هل من خالق غير الله انتهى وفي
الاستشهاد بهذه الآية بحث اما اولا فلان المبتدا فيها موصوف لخالق مقدر
لا بعد خالق كما حققه المصنف وغيره في مثل ذلك واما ثانيا فلان مراد بن
الحاجب بالاستفهام الاستفهام الحقيقي كما هو الظاهر المتبادر وهل في الآية للاستفهام
الانكاري المراد به النفي كما لا يخفى النحاة جمع ناح بمعنى النحوي اي العالم
بالنحو اها اي ابلغها نيف كليس وقد تحقق الزيادة اصالة بنوف
يقال عشرة ونيف وكل ما زاد على العقد فنيف الى ان يبلغ العقد الثاني كذا في
القاموس اربعة اي فقط على ما يقتضيه لفظ العدد بنا على ان له مفهوما
او السكوت في معرض البيان وبالجملة فالحصر اما في اي بالنظر الى المشهور
لا حقيقي فلا ينافي ان من الروابط غير الاربعة لعطف جملة مشتملة على
ضمير المبتدا على جملة الخبر الخالية عنه بالفا السببية نحو زيد يطير الذباب
فيغضب وهو الاصل ولذا امتنع الجواز الحذف نحو اليمن منوان بدرهم
وابوه اي ابو في ابوه والتقوى مضاف اليه قوله اليه نائب فاعل مضاف
والمبتدا الثاني وخبره اي مجموعهما بينهما اي بين مجموع المبتدا الثاني
وخبره وبين المبتدا الاول الضمير الذي هو لها الاشارة في اطلاقه
اشارة لرد ما زعمه بعضهم من تقييد المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا
وكون اسم الاشارة للبعيد وذلك مبتدا ثان اي ذاتي ذلك واما الكاف فحرف
دال على الخطاب والبعد واللام حرف دال على توكيد كما مر ويجوز في ذلك
ان يكون عطف بيان او بدلا من التقوى ويجوز ان يكون صفة له
وتبعه جماعة منهم ابو البقاء وردوه الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من
الموصوف قاله المصنف في المغني ولا يرد جواز هذين الوجهين على المصنف
لان غرضه التمثيل ولا يلزم في المثال ان يكون نصا في المراد بل يجوز كونه
محتملا لغيره بل كونه ظاهرا في غيره اعادة المبتدا اي ذاته مع قطع
النظر عن وصف كونه مبتدا فلا ينافي ما ياتي في كلامه من التمثيل لذلك

قف

وتبعها في هذا العيني كما هو
ظاهر له ويتجه ان ذلك ظاهر
فيما ليس فيه قرينة على الارادة
على ان الحاجب في التمثيل
بهذه الآية وهذا من
شذرات العقود والعقد
احمد منه ٥٥

بالابة مع اعرابه القارعة الثانية خبرا الامبتدا بلفظه فيه اشارة الرد
ماذهب اليه بعضهم مرعا عتبار الربط باعادة المبتدا بمعناه كقولك زيد قام
عبد الله مريدا بعبد الله زيدا وما مبتدا هذا مبني على مذهب سيبويه
من تعين كون المقدم من اسمي نكرة لها مسوغ لمعرفة مبتدا وتحمل على
بعد ان يكون مبنيا على مذهبه من جواز ذلك وكون المعرفة المبتدا وعليه
فيكون المعنى وما مبتدا ممثلا واما على مذهب الجمهور فيتعين كون ما خبرا
لكن لانه الخبر عندهم معرفة عن نكرة العموم اي عموم ان تضمنه خبر
المبتدا او في المعرفة كقالوا ويلزمهم ان تجيز وا زيد مات الناس
وعمرو كل الناس ميتون وخالد الرجل في الدار انتهى تامل لا ال للعموم
اختلف في الداخلة على فاعل نعم وبئس فقيل للجنس من حيث هو وقيل
للاستغراق وقيل للعهد الذهني والى الاخير ذهب ابن الحاجب ورد الرضي
كونها للاستغراق بان علامتها صحة وضع كل موضع الوالايصح ان
يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لصح النص به قلت ما ذكره
مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن
فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة
افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد به لامغايرة بينهما اصلا والجنس في
ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له
الا هو فاي فرد فرض فهو هو قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح
الكافية من افراده اي رجل فد خل اي زيد في العموم اي في ذي العموم
وهو الرجل او في السببية والمعنى دخل في الرجل بسبب عنوانه نفس المبتدا
في المعنى فيه مسامحة فان دلالة المفرد مجملة والمركب مفصلة والمجمل
غير المفصل قطعا فان كانت كذلك لم يحتج الى رابط حلم المصنف
باختيا جماله وجعل الرابط كونها نفس المبتدا في المعنى ولا خلاف
في الحقيقة وهو مبتدا والله احد مبتدا وخبر قد اخبر ان يكون هو ضمير
المسؤل عنه والله خبره واحد خبرا بعد خبر وبدلا من الله ولا ضمير في

هذا

هذا الجواز لما مر والجملة خبر المبتدا الاول قبل التحقيق ان
الاخبار هنا بالفرد لان المراد بهذه الجملة لفظها وفيه نظر ظاهر لانه
بمعنى الشان والجملة هي نفس الشان ومن ثمة قالوا ان الضمير هنا
عائد على الجملة وبعدوه من المواضع الشبعة التي يعود فيها الضمير
لفظا ورتبة وكقوله عليه السلام الخ فيه ان الخبر هنا مفرد قطعا لان
المراد اللفظ لا محالة وما اريد به ذلك فهو اسم كما صرح به وكل اسم مفرد بالضرورة
والجواب ان المراد بالجملة في كلامه ما يعم الجملة صورة كما ترى وقد ورد
المراد في هذا البحث على ابن مالك حيث مثل في هذا المقام بالله حسبي
وليس ما اوردة عليه بوارد لان مثل هذا عند ابن مالك جملة قطعا كما يظهر
بمراجعة كلامهم في تقرير مذهبه في الاسناد اللفظي ويقع الخبر ظرفا فيه
مسامحة فان الخبر في الحقيقة المتعلق المحذوف وكذا الكلام في
قوله وجارا ومجرورا منصوبا لا يخفى انه مزوري في كل ظرف فذكره لدفع توهم
كونه بصيرورته خبرا يضير مرفوعا وجارا غير ايد اذ لا يسمى الجار والمجرور
في نحو ما زيد بقايم خبرا انما يسمى به مجرد المجرور وهما اي الظرف والجار
والمجرور حينئذ اي حين اذ كان خبرا وهذا رد
على ان دفع توهم منافاة ما ذكره هنا لما حرره في المغني من جواز تعلقهما بالكون
الخاص محذوفا وان منعه جماعة منهم ابو حيان اذ لا يسمى واحد منهما
حينئذ خبرا فاعرفه متعلقان ظاهره ان المتعلق في نحو زيد في الدار الجار
والمجرور معا قيل وهو التحقيق وان كان خلاف ظاهر كلام الاكثرين من انه
الجار وحده لان حرف الجر لا يتعلق لمفرده وانما يتعلق بمجروره وجوبا لنيابة الظرف
والجار والمجرور عنه مستقرا واستقر المراد الوصف والفعل العاما ن
مطلقا ثم التزيد اشارة للخلاف في تعيين الاولى بالتقدير كما سيشير اليه بقوله

قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الكافية فان قلت لا شبهة في انه
قد يكون المقام للاستمرار المنافي لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر
الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كون المقدر فعلا
او اسما انتهى فليتامل تنبيه اخر قال المصنف في المغني وقد ذكر
الحلواني في ان المقدر للظرف الواقع خبرا او صفة او حالا وصف او فعل ما لفظه
الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سابينه ثم قال
بعد ان استظرد ما نصه واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا
وهو كائن او مستقر او مضارعها ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم
اليوم او في اليوم والحر اعدا و في عد و تقدر كان او استقر او وضعها
ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو مر بزيد فاذا
ان التقدير اذا كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق
فاذا جعلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كان
حقيقة في الحال انتهى والحقيقة فيه اشارة الى ان اطلاق الخبر عليهما
مجاز وعليه كلامه في المغني والاصل اي الراجح اسما مفردا اي نحو ليتوافق
المركبان في الافراد والاسمية وينبغي ان يجعل قوله مفردا خبر بعد خبر لا نعتا
لقوله اسما فتدبر والاخفش في في السهيل انه مالح وضرح باختياره
الاول فلعله في المسئلة قولين ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف على
انه منصوب به بواسطة حرف الجر وبه ظهر ان المحل للمجرور فقط وان في التعبير
بالجار والمجرور مسامحة لانهما للكلام لامتزاجهما كالشيء الواحد وانت قاطع
ما اورده بعضهم هنا حيث قال فيه نظر اما هو عامل في محل المجرور فقط
لانه هو الذي يطلبه للتعلق فيه على المفعولية له واما الجار والمجرور
فمحلهما الرفع على النيابة عن الخبر انتهى ان يكون فعلا لقوته جوهر
وهو ما يقوم بنفسه وفي التعبير به مكان الذات المذكورة في المتن اشارة
لبيان المعنى المراد بالذات في خصوص هذا المقام لان لا معنى له شواء
اذ ما في ايضا معنى الحقيقة ومعنى المفهوم المستقل بنفسه كما نقله

مولانا

مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الوضعية وعرض وهو ما يقوم
بغيره وان كان الظرف مكانيا هذه النسبة من قبيل نسبة الفرد الى الكلي فلا
ينافي ما هو الواقع من كونه مكانا والوجه ان ذلك من قبيل نسبة الدال الى المدلول
لان الظرف من قبيل اللفظ والمكان مدلوله وان كان اي الظرف زمانيا فهو مما
تقرر من قوله مكانيا صح الاخبار به عن العرض اي في الجملة فلا ينافي في
عدم صحة الاخبار به عن العرض المستمر نحو اليوم طلوع الشمس وفيه وقد
نجاب عن ذلك بحمل كلامه على ظاهره وتاويل ما ذكره لقلته منزلة العدم
دون الجوهر قالوا العدم الغاية البعلة بالنصب خبر الهلال بالرفع مبتدا
فهذا اي الهلال على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه وصفا
حقيقة او حكما فيدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمنسوب وكذا الوكل في لا نوكل كان يفعل كذا في التصريح
نوكل بفتح النون وسكون الواو من التوكيل والتوال وهو العطية مبتدا
وان تفعل سادا مسد أخبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي
وقال ابو حيان الذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نوكل ليس بوصف
وقال الموضح انه لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان انوكل مما
لا يستغني كلا ولم يذكر كتاب بان المرفوع سادا مسد الخبر لا يرتفع الا بالو
انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال
الرضي والتوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس مما وكل
هذا الفعل اي لا ينبغي كل ان يتناوله انتهى تنبيه قال بعض الائمة
في حاشيته على المغني ما يلحق بالوصف فيما ذكر الظرف والمجرور قال ابن
الصايغ اذا قلنا في الدار زيد واعربت زيدا فاعلا بالظرف وقدرت
متعلقه اسما لم يمتنع عندي ان تقدره مبتدا رافعا لفاعل سد مسد
خبره ويضاف هذا للامكان الذي يجب فيها حذف المبتدا انتهى وهي فايدة
لطيفة انتهى قلت ما قاله ابن الصايغ قد ذكره المصنف نفسه في المغني
جازما به وعبارته الثاني اي من مسئلة ما يجب على المسئول عنه ان

صف

يفصل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية اي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرتا
زيدا المرفوع مبتدأ ومرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة
اسمية ذات خبر في الاول وذات فاعل معنى عن الخبر في الثاني وان قدرتاه
فاعلا باستقر فعلية او بالظرف وظرفية انتهى **بعهدي** اذا لم يتعرض لكونه
للحال او الاستقبال لانه ليس شرط **بلى** حرف كما مثل به او اسم كغير قايم الزيدان
بلى هو فعل كليس قايم الزيدان ولا يخلوا عن مشاحة فان الكلام في المرفوع
المغنى عن خبر المبتدا او المرفوع في نحو ليس قايم الزيدان مغن عن خبر ليس
كما هو ظاهر ومن هذا الباب قول العلما لا يجوز ان يكون كذا قال مولانا عصام
الدين رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح الشمسية المشهور فتح جابر
فهو اسم لا وان يعود فاعله فكلمة لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كما استغنا
المبتدا في قايم زيد بالفاعل عن الخبر وهذا مما استخرجناه من القوة الى الفعل
ولا اثر منه فيما بين علما العربية انتهى **او استفهام** حرف كما في مثاله
او باسم كاين قايم الزيدان **استغنى** في كونه كلاما كما سيشير اليه **مرفوعه**
ظاهرا كان او ضميرا منفصلا **ايقوم الزيدان وما يقوم الزيدان الا هم**
اقتصر على تمثيله بالمضارع للخالي لان حقيقته الحال على ما قاله المصنف
وغيره وان التقدم والا فيجوز كونه للمستقبل وللماضي **لتعلم انه لا فرق**
بين كون الوصف يعني في كلتا صورتي الاعتماد على ما ذكر او للنايب
عن الفاعل ولو غير مفعول به كما في قول ابي نواس غير ما شوق على رمن
ينقضي بالهم والحزن قال المصنف في المغني ما معناه ان تخريج هذا
البيت على حذا غير مضروب الحمران احسن ما قيل فيه ومن شواهد النفي
اي مبتدا النفي اي المبتدا المعتمد على النفي **ما وافٍ بعهدي انتما**
في تعين كون وافٍ مبتدا وانتما فاعلا مغنيا عن الخبر كما يقتضيه عدة
من الشواهد تحت كما قيل لاحتمال كون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية
الواقعة بعد مع للجواب المحذوف والمدلول عليه بقوله ما وافٍ بعهدي
والتقدير يا خليلي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما احد وافٍ

بعهدي اي ان اعدم قيامكما معي ليس عندي في مرتبتكما في خلوص
المودة وصدق الاخاء فاذا لم يساعداني وتكونا لي على من اقاطعه اشي
غير كما بلما وتخلف عن نصرتي لتخلف من هو احق منه كما فيكون ذلك
داعيا الى الكف ان لا يغير احد بعهدي **او باطن** اي مقيم **قوم سالمي**
في تعين كون قاطن هنا مبتدا وقوم سلمى فاعلا به مغنيا عن الخبر
كما يقتضيه عدة من الشواهد بحث لاحتمال كونهما مبتدا وخبرا وهو
الاصل اي الغالب وبالكثير يرد عليه انه لا كثرة في الخبر الواحد سواء اريد
بها ضد القلة او ضد الوحدة فكيف يفضل ما زاد عليه فيها وقد يجاب
بان اسم التفضيل هنا مجرد عن معنى الزيادة مستعمل في اصل الفعل والمراد
بالكثرة ضد الوحدة فيكون المعنى او متعدد وهذا معنى ظاهر لا غبار
عليه **وهو اجمل** لان المراد انه جامع للصفات الآتية الاخبار بكل منها قاله
المصنف في التوضيح وغيره او ان الثاني صفة للاول قاله غيره **اه وهو**
الى آخره ظاهره تقدير العاطف ايضا وينبغي ان لا يكون مرادا له اذ لا
داعي اليه ويؤيد ذلك انه لم يذكر في التاويل الا تقدير المبتدا تاما **شاعر**
وكاتب اي ناظم او ناثر كذا قيل ويجب العطف هنا **هذا احلو** بالضم
والثاني فعوطوف عليه لاخبر لما هو مقرر عندهم ان المراد في جميع
حدوده المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة
ذكر التوابع بعدها **واما الثاني فلان كلا واحد من الشخصين**
مخبر عنه بخبر واحد والتقدير ان الزيدان شخص شاعر وشخص
كاتب ومن ثمة لم يجز هنا مطابقة شيء من المتعاطفين للمبتدا والعطف
ههنا واجب وهو صوري لا حقيقي اذ لا شريك فيه بين المتعاطفين
في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يشتق اعرابا
واحدا الا انه اعرب كل جزء فعا للتحكم كذا استفاد من شرح الكافية
لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى **فلان الخبرين** صورة او توهما
اذ المعنى هذا امر في القاموس من با لضم بين الحلو والحامض

قد الى آخره

انتهى الاقتباس

قال الرضي في كل من حلو وحامض ضمير المخبوع لان المجموع منصف بكل
من الحلو والحامض وقال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى نظر المحقق
يعرف ان الضمير الذي استحقه الخبر هنا واحد كما في مررت بامرأة عفيفة
في كل من حماد فقال للتحكم تنبيه احد قال صاحب اللباب يشهد بان
حلو حامض في المعنى غير متعدد فتوهمت هذا احلو احامضا اذ لو
كان متعددا لكان متعديا الى ثلاثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه
وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان للخبر في
قولنا وزيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديته الى ثلاثة
لكون المفعول الثاني متعددا او فرق بين تعدد المفعول الثاني والتعدية
الى ثلاثة بان المتعدية توجب مفعولا ثالثا لا تعدد المفعول الثاني فافهم
فانه من دقايق الفوايد التي لا يفهمها الا الواحد بعد الواحد انتهى نحو
في الدار زيد في الحمام تقدم الخبر هنا مناسبة لان المراد به الظرف
وقد مر ان الخبر في الحقيقة المتعلق المحذوف من استقر او مستقر
فان قلت فما حال هذا المتعلق الذي هو الخبر حقيقة هل تقدر مقدما
او موخرا قلت ان قدرناه اسما جاز تقديره مقدما على الظرف المقدم
على المبتدا لان الاصل في العامل تقدمه على المعمول وجاز تقديره موخرا
عن المبتدا لان الاصل في الخبر تاخره عن المبتدا وان قدرناه فعلا وجب
تقديره موخرا لان الفعل اذا وقع خبرا تجب تاخيره عن المبتدا كذا قال المصنف
في المغني الا الاخبار بالنكرة عن المعرفة وهو لا يجوز وان كان للنكرة شيوع
وتقدمت ومر ما له تعلق بهذا او على الثمرة مثلها زبدا كناية عن
كثرة زبد خلط بالثمرة لا يقال الظاهر على الثمرة بدون الا لانه تعريف
للثمرة الواحدة لانا نقول هو تعريف للثمر بان على كل ثمرة منه مثلها
زبدا فتامل كذا في شرح الكافية لمولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى وفي المشهور المنهومات فيه انه ليس فوق كل ثمرة زبد
مثلها بل الزبد فوق الجميع ويمكن ان يقال المقصود المبالغة

في كثرة الزبد والامر بالتامل اشارة الى السؤال والجواب انتهى لان
تاخيره يقتضي في المثال الاول التباس الخبر بالصفة
هذا مبني على ان المشروع فيه للابتدا بالنكرة مجرد كون الخبر ظرفا
كما قرره في المغني وفي ذكر رد القول بان المشروع كون الخبر ظرفا
والتقديم معا كما عليه القوم فان طلب النكرة اي المحضة ومن ثمة
لم يجب التقديم في نحو واجل مسمى عنده وفي الثاني اخراج ماله
صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته انما كان للاستفهام
صدر الكلام لانه يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وكل ما هو كذلك
فله الصدر والسبب في ذلك على ما قيل ان السامع يبني الكلام
الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يبد
اذا سمع ذلك المغير اهو مغير لما قبله او لما يجي بعده من الكلام فيتشوش
ذهنه بذلك فافهم قال الرضي لان احد الخبرين من موجبات
التصدير الا الاستفهام او الاضافة الى ما يتضمن الاستفهام ورده
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى بنحو ما قايم زيد على تقدير اعراب قايم
خبرا مقدما عود الضمير المضاف اليه المبتدا في قوله مثلها على متاخر
بنا على ذلك التقدير وهو الثمرة لفظا وهو ظاهر ورتبة لانها جزء
الخبر الذي حقه التاخير عن المبتدا يعني وعود الضمير على ما تاخر
لفظا ورتبة ممتنع وظاهر ان المراد في غير المواضع السبعة المشهورة وقد
بسطت الكلام عليها في شرح التذهيب وقد يحذف كل من المبتدا والخبر
اجتماعا وانفرادا ومن الحذف اجتماعا قولك لمن قال هل زيد
قايم اي نعم زيد قايم لدليل عقلي او لفظي واللام للحق عند
او بعد للتعليل اذ ليس الدليل مقتضيا وداعيا للحذف والداعي
مذكورة في علم البيان اي هي انث الضمير مع عوده لمذكر وهو الشر لانه
عبارة عن مونث وهو النار قال ابن الحاجب في شرح المفصل

وعبارة بعضهم قال النحاة اذا وقع ضميران لفظين لذات واحدة واختلفا
تذكيرا وتانيثا جاز مراعاة كل منهما والاولى مراعاة الثاني لانه محط الفايدة
اي دايم كذا في المغني وفي التوضيح اي كذلك ولا يخفى وجه كل منهما
على نحو **قل انتم اعلم ام الله** يحتمل ان يكون ام الله معطوفا على انتم واعلم
خبرا لهما لاستوا المفرد وغيره في [redacted] اسم التفضيل المقرون بمن ولو
تقدر اقال في المغني وجوز وفي انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف
خبره وكونه عطفا على انت فيكون اعلم خبرا عنهما انتهى لتخصيص الاول
بالذكر مع ما فيه من مونة التقدير نبه على جوازه وفي المغني في
موضع اخر واما قل انتم اعلم ام الله فلا حاجة الى دعوى حذف في نبا
لصحة كون اعلم خبرا عنهما **خبر موطي مسايل** جمع مسئلة وهي الحكم
الكلي **قبل جواب لولا** التي هي حرف شرط يدل على امتناع جوابها لوجود
شرطها ومثلها في ذلك لوما بمعناها ولم يتعرض لها لقلة استعمالها
واما وجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وقضية اطلاقهم وجوب
الحذف دايما من غير تفصيل وذلك مذهب الجمهور فان قلت يرد على
ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت
الكعبة قلت قد اجاب عنه المصنف في المغني وغيره باحتمال كونه مرويا
بالمعنى يعني فيكون اتيان الخبر فيه لخطا من الراوي اي لولا انتم صدد تموني
عن الهدى يرد عليه انه متى كان الخبر بعد لولا خاصا كصدد تموناهنا
لتعين حذفه قطعا والكلام في حذف الخبر وجوبا وقد يقال ان ما قاله
اشارة الى تقدير مضاف في نظم الكلام والاصل لولا صدكم عن الهدى
فحذف المضاف واقيم الضمير المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع
ولم يتعرض لبيان الخبر وهو الكون المطلق لظهوره فان قلت هو بدل
اشتمال من انتم اي لولا انتم صدكم تامل **الشرح** في القسم بان لا يستعمل
الا فيه كما سيشير اليه كلامه بالاثر **لعمرك** اللام للابتدا قال مولانا
عصام الدين رحمه الله في شرح الكافية المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم
لغتان كطمع وطمع بمعنى البقا ولا يستعمل في القسم الا بالفتح لانه موضع

التخفيف كذا في القاموس هو بالفتح وبالضم وبضمتين الحياة وبالفتح الدين ومنه
لعمري وحركا انتهى **ميتوا وقتيلي** فيه اشارة لرد اعتبار كون الممدود ميتي
او قتيلي لان الثاني من المعرفتين يتعين كونه الخبر على الصحيح **حب لو فاته**
اي بمقتضاه **على عهد الله** حكاه سيبويه وفيه رد على بعض المتاخرين حيث
انكره ولو ارادوا قول الاقلين كان الكان اولى لان الثالثة قبل الحال التي يمتنع كونها
خبرا عن المبتدا لا يرد عليه جواز اخطب ما يكون الامير قايما كما نص عليه
غير واحد لاحتمال ان يريد انه على المنع كما هو مذهب سيبويه او اراد انه امتناع
كونه خبرا على سبيل الحقيقة واجازه ذلك مبنيه على التجوز **اصله ضربي**
زيدا حاصل اذا كان قائما اقتصر على اداة الشرط لتعينها للماضي
كالمستقبل والمنقول عن البصريين تخصيص هذا التقدير بالمستقبل
وجعل التقدير في الماضي اذ كان قايما قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من
حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان ظاهر قولهم حاصل
اذا كان قايما يعني الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير لهذا
قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقديرهم
الفا الفصيحة بقولهم اذا كان كذا كذا والمنافشة بان كان ظاهرة في الناقصة
منه فعه بوضوح ثبت مكان كان في بيان التقدير فتقول اضربي زيدا قايما
تقديره مضربي زيدا حاصل اذا ثبت قايما اترى فان قلت ما حال اذا في هذه
العبارة قلت هي للظرفية المحضة ووقع للرضي وغيره انها شرطية وقد
اتعقد مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في الشرح المذكور وهو نقد رابح
مضاف الى كان اي الى الجملة حال كونها تامة بدليل التزامهم تنكير
المنصوب بعدها وايقاعهم الجملة المحكية بالواو موقعة كما في الحديث اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولو كانت ناقصة جاز التعريف والتنكير
الواو لان الضرب لا يوصف بالقيام لانه من صفات الاعيان **بعد واو**
المصاحبة الصريحة في المصاحبة فهي صفة للواو **كل رجل وضيعته** بالضاد
المعجمة والياء المثناة من تحت قال الرضي الضيعة العقار وهي هنا كناية
عن الضيعة وكانه جعلها كناية لانه ليس لكل رجل عقار وفي القاموس
الضيعة العقار والحرفة وفي العباب سميت الحرفة بها لانها كان بعدها

صنعت وان تركتها ضاعت وفي الاتيان بقال ما ضيعتك اي ما عملك وصنعتك
هذا وفي تعيين ضمير ضيعته اشكال اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يقترن
كل رجل بضيعته بضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل
رجل مقرون بضيعة رجل ما وحله ان كل رجل اجمالا اسما ظاهرا متعددة
وكذا ضمير ضيعته اجمال الضمائر متعددة كل ضمير في هذا المجمل يرجع الى
ظاهر من ذلك المجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهلم اكرم
ذلك من شرح الكافية لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى **مقرونان** اشتكل
بان وضيعته من تتمة المبتدا فكيف يشد عن الخبر ويتوسط عنه واجيب
بانه شد شذة من حيث انه بمعنى مع وما جرها فكما استغنى بذكر كل
رجل مع ضيعته عن ذكر غيره استغنى بما هو في معناه عن غيره فتامل
من المبتدا اي مشتق منه **المبتدا** اي يزيل حكم **المبتدا** وهو رفعه بالابتدا
وحكم الخبر وهو رفعه بالمبتدا او ترتفعوا مبتدا بالابتدا كذا اكد رفع خبر المبتدا
وهو اي ما يرفع المبتدا وينصب الخبر اي بالاصالة **كان واخواتها** فلا يرد عليه
ما حمل على ليس لعدم شكل عليه كما ان واخواتها تامل وهو اي ما ينصب المبتدا
ويرفع الخبر اي بالاصالة ان واخواتها فلا يرد عليه ما حمل عليها ان والمراد
الاصالة في الجملة فلا ينافي في عيتهن للفعل في العمل تامل **وما يشبهها**
اي المبتدا والخبر معا اي جميعا **وهو ظن واخواتها** يشكل على ذلك حسبت
ان زيدا قايم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه قاله الدماميني في
شرح التسهيل ووجه الاشكال ان حسبت واخواتها اذا وقع بعدها ان المشددة
او ان المخففة او الناصبة سدت مسد المفعولين على راي سيبويه والجمهور
فلم تكن حينئذ ناصبة للمبتدا والخبر وقد تجاب عن هذا الاشكال بان المراد
بكونها ناصبة حكما وانما قال على مذهب سيبويه لان مذهب الاخفش ومن
وافقه ان كلا من ان وان مفعول اول والمفعول الثاني محذوف وتمسك
في شرح الملحة للمصنف خطا الشهيلي من زعم ان ظن واخواتها تنصب ما كان
مبتدا وخبرا بنحو قولك ظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرا الا على جهة
التشبيه وليس مقصودا هنا انتهى وفي التصريح واجيب بالمنع وان المراد
ظننت زيدا عمرا فسبين خلافه انتهى تنبيه ما افهمه كلامه من

الخضار

الخضار ما ينصب المبتدا والخبر في ظن واخواتها مشكل فان ضير واخواتها
كذلك واما استشكال بعض المحققين لهذا الحصر بسمع في نحو سمعت رجلا
يتكلم وسمعت زيدا يقول كذا فلما يتوجه لو سلم كون سمع في ذلك
متعديا لمفعولين لما عليه جماعة منهم الرضي وهو ممنوع فليكن كلام
المصنف مبنيا على القول بتعديته لمفعول واحد فقط وجعل الجملة
في نحو المثال الاول نعتا للمفعول وفي نحو المثال الثاني حالا منه **ويسمى**
الاول من معمولي باب كان اسما حقيقة **وفاعلا** مجازا استعارة **وسمى الثاني خبرا** حقيقة **ومفعولا** مجازا استعارة **وسمى** بالنون
التام مهموزا وقد تفتح وتضم وقد يقال افنا والدعا بلا وكذا البن بنا على
ما مر **صاح** اي صاحب فرحم على سبيل السدودي مرحم مبنيه اسم امراة على
ما قاله العيني وغيره وقال الدماميني كمثي اسم امراة وليس بمرحم كما قد
يتوهم وتبعه في التصريح **لانها تقدر** اي تاول مع صلتها الحملية بعدها
بمصدر وهو الدوام فيه انه ينافي اتفاقهم على انه لا مصدر لدام الناقصة
وهو المدة المنصوبة بتقدير في باطراد يجوز قيل ان اريد بالجواز النفي
الضرورة عن جانبي الوجود والعدم فينبغي ان يقيد بقولنا ما لم يعرض
مانع يقتضي تقديم الخبر على الفعل نحو كان مالك او ناخبره
عنه نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد مثل قولنا ان لم يمنع مانع من التوسط فحينئذ
يجوز ان يكون واجبا كما في المثال المذكور **وان يتوسط الخبر بين الاسم والفعل**
الظاهر ان يقع بين الاسم والفعل اذ لا معنى لتوسط الخبر بالنسبة الى الاسم
والفعل الا وقوعه بينهما فليتامل ذكر السيد وعلى هذا فلا بد من اعتبار
التجريد قيل ويحتمل ان يكون بين التوكيد وانما احتيج للتوكيد لان حق
الخبر ان يتاخر عن الاسم والمعمول ان لا يفصل عن عامله **كما يكون في**
باب الفاعل ان يتقدم المفعول به على الفاعل اي قياسا عليه لانه الخبر

لعل وجه التامل انه لا تنافي بينهما
لان كلام النحويين حيث لم يكن
ضرورة فالمصدر باق وكلامه حيث كان
فتامل انتهى كاتبه

والاسم هنا كالمفعول والفاعل هنا كوحد الشبه ظاهرا **اكان الناس عجبا**
الظرف متعلق بكان او بعجبا لان المصدر الذي لا يعمل الى حرف مصدري وصلته
يجوز تقديم معموله عليه ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا
على حد قوله لمية موحشا طلل كذا في المغني وفي تجويز هذا الوجه
الاخير تامل كيف والحال لا ياتي الا من الفاعل او المفعول او مما اضيف اليه
احدهما بشرطه كما هو مشهور وقد نص مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى على عدم جواز مجيء الحال من خبر كان جازما بذلك وعن ابي محمد
عبد الله بن جعفر بن درستويه بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة
وضم التاء المثناة من فوق وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحت
وبعدها هاء ساكنة هكذا قاله ابن الشجاني وقال ابن ماكولا في كتاب الاكمال
هو بفتح الدال والراء والتاء والواو وكذا قاله ابن خلكان **تقديم خبر ليس**
على اسمها المعبر عنه انا بالتوسط **ومنع** يحيى بن معط في الفية تقديم خبر
دام على اسمها حيث قال ولا يجوز ان يقدم الخبر على شيء مادام وخان في الاخر قال
ابن الجباز في شرحها ما رايت احدا منع تقديم خبر دام على اسمها الا يحيى
وما ادري من اين اخذه وشافعي بعض من يختلف الى دمشق فعرض عليه
ذلك فقال له افكر في هذا فذكره له ذلك مرة اخرى بعد مدة فقال له لا تنقل عني فيه
شيا وافول مع ذلك الذي ذهب اليه خطا بوجهين احدهما ان مادام لا
يضعف عن ليس ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها بل مادام اقوى
من ليس لان جمودها عرض بالتركيب ولو فككتها لعرفتها قال ابن يزيد
بن الحكم الثقفي ما خبر ودٍ لا يدوم الوجه الثاني ان تقديم خبرها على اسمها
قد جا في الشعر انشا المفضل لمرداسي السماح واجيبها مادام للزيت
حاضرا وناطاف فوق الارض جاف وناعل انتهى
الالفية نسبة الى الالف والى الالفين على الخلاف بين العروضيين في نحو قال
محمد ما كذا احمد ربنا الله خبر ما كذا هذا كذب ست واحد مضرع ام هو ستان
وقد تقرر في محله ان التثنية الى المفرد والمثنى والجموع والجمع بلفظ واحد
هذا واحترز بقوله في الفيته عن غيرها من كتبه فلم يقع له فيه ذلك
وفيه انه قد صرح في الفصول ايضا بالمنع **تقديم خبر دام** على اسمها

وهما **ممنوعان** كما ذكرنا من الشواهد في عدنيت دام شاهد البحث
لاحتمال ان يكون اسم دام ضميرا مستترا عائدا على العيش وانت
لتانيث الخبر وحينئذ فلا شاهد فيه نايب الفاعل لقوله منغصه وغيرها معطوف
على ما وانث الضمير العايد اليها لانها عبارة عن شواهد الخبر من حيث
التقديم والتاخير **ثلاثة احوال** باثبات التا بنا على تذكير الحال وان
كان خلاف الافصح **الاصل** اي الراجح **والدليل على ذلك** اي على التقدم
على الفعل واسمه مطلقا اي على جوازه **فاياكم** بعضهما من اياكم كما مر
مفعول به ليعبدون اي ليعبد من يعبدون **وتقدم المعمول** ولو
غير خبر بودن اي يعلم بجواز تقدم العامل هذا غير لازم فان اهل التصريف
البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا
فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل وامّا
نعمة ربك فحدث فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقدمه لان اما
لا يليها فعل قاله المصنف في حاشية التسهيل **والمنع** ذكر اي التقدم
على الفعل واسمه في خبر دام يعني مع تقدمه على ما ايضا كما يقتضيه قوله
بالاتفاق اذ هو محل اتفاق النحويين على المنع واما مع تاخره عن ما
فمختلف فيه قال المصنف في الحاشية المذكورة لا يجوز لوسطه بين ما
ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته معمولها
~~وان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته معمولها~~ وان قلنا يفصل
اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف
دام فينبغي ان يجري فيها الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها
فينبغي ان تكون قطعا انتهى قال الدماميني ومما يدل على انه لا فرق
في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على معنى منع تقديم خبر دام
عليها نفسها مع اختلافهم في جمودها وتصرفها انتهى وما قاله من اتفاق
النحاة على منع تقديم الخبر على نفس دام مسهو منه وانما الاتفاق في
تقديم الخبر على ما كما عرفت بل هو نفسه صرح به كذلك في مبحث الافعال
الناقصة فشتان من لا يشهو **كما قدمنا** في الكلام على الحروف

فتقدم خبر ليس ودام على اسمه

لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول وتقديمه عليها ممتنع
بالاتفاق وذلك اي الفصل التي بين الموصول الحرفي وصلته لا يجوز مطلقا لانهما
كلمة واحدة وانما يجوز ذلك اي الفصل بين الموصول وصلته غير الالف واللام فلا
يجوز الفصل بينها وبين صلتها لانها كالجزء منها واما امتناع ذلك اي التقدم
على الفعل واسمه فلانها فعل جامد هو ما يلزم بناء واحدا ويقال له المنصرف
ما يختلف لفظه لاختلاف زمانه فاشبهت عشى في الفعلية والجمود وفرق
بان عشى متضمنة ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قيل ويمتنع هذا
الفرق اللهم ان يقال بما متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافيه
انتهى فتامل وذهب الفارسي وابن جني وقدماء البصريين كما نقله
ابن عقيل في شرح التسهيل وغيره وكذا الفراء على ما جزم به بعض الائمة
فكان له في المسئلة قولين الى الجواز اي جواز التقدم على الفعل واسمه في
خبر ليس نحو [illegible] قال ابو حيان في الارتشاف في باب الاستثناء ما نصه
نصه من اجاز تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري
مجرى الافعال لا يجوز قام القوم زيدا الا يجوز قام القوم ليس انتهى
لان يوم بالفتح بلا تنوين على الحكاية ولو غير ظرف
والجواب لم اعثر على ما يقتضي جواز تقديم خبرها عليها اذا كان
ظرفا ورايته في ذلك كغيره من المتاخرين منع التقديم مطلقا يتوشعون
في الظروف جمع ظرف وشبابي بيانه ومثله الجار والمجرور ويحتمل
ارادته ايضا جميعا بين الحقيقة والمجاز او من عموم المجاز ما لا يتوشعون
في غيرها وذلك لان كل حدث لا بد له من زمان او مكان يقع فيه
فصار الظرف مع اتحاده لقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته له اذ كل ظرف في التقدير جار
ومجرور وكان الى اخره في الافتقار عليهن اشارة لرد القول
بان بات تستعمل بمعنى صار كما ذهب اليه بعضهم لكن ارتضاه ابن مالك
في شرح التسهيل واستشهد له بقول الشاعر احيي كلما ذكرتك كلثم
ابيت كانني طوى بحيل فالان كلما للعموم الاوقات وبات اذا كانت
على بابها تختص بالليل وامسى وصباحا احتملوا الشاهد في امسى هذه
بل هي على اصلها اذ لا تخبر بعد صار وما كان بمعناها بجملة ماضوية

احنى

احنى عليها الذي احنى على لبد اي اتى عليها واهلكها لبد هو اخر
نسور لقمان وهو مرفوع لانه غير منصرف لا بعد ولو تزعم العرب ان لقمان هو الذي
بعثه عاد في وفدها يستسقي فلما هلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات
سمر من اظب عفر في جبل وعر لا يمسها القطر او بقاء سبعة اسر كلما هلك
اسر خلف بعده اسر فاختار البقرة فكان آخر ثورة يسمى لبدا كذا في
شرح التسهيل لابن عقيل ما عدا قتى خلافا للصغاني فانه ذهب
في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو قمت عن الامر فتا اذا نشيته كذا
في المجمع ونحو في القاموس من زيادة وعبارته قمي عنه كسمع نشبة وانقمع
عنه او خاص بالمجد انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فالصواب اذن
اثبات التمام وان كان الجماهير على خلافه ومعلى التمام ان سنغتي
بالمرفوع هو جري على الغالب فلا يرد ظالما وقلما وكثيرا ومبني على
ان ما قبلهن مقدرة بالكافة والفصل المتقدم عن المنصوب يعني
الخبر وان كان دوا عسرة قيلا اي حضر ووجد فان كان التامة تعني ثبت
وثبوت كل شيء بحسبه حين تمسون اي تدخلون في المساء وحين تصبحون
اي تدخلون في الصباح ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات
وبات له ليل الشاهد في قوله بات حيث استعمله تاما غير
محتاج الى خبر والضمير فيه يرجع الى نفس الشاعر وفيه التفات من
الخطاب الى الغيبة وليله مرفوع لانه فاعل بات والاولى ان تكون الواو للحال
اي وبات والحال ان نسوتي كانت شديدة بالتشبيه المذكورة في قوله
في عجز هذا البيت كليلة ذي العاير الارمدي العاير بعين مهملة وهمزة بعد
الالف العدى لا دمع له العين وقيل هو نفس الرمد فعلى هذا يكون الارمد
صفة موكدة كذا قال العيني في شرح الشواهد على الحدث وهو المعنى
القايم بشيء من حيث انه قايم به والزمان ظاهر كلامه عدم دلالة
الفعل على النسبة الى الفاعل وهو الوجه كما حققه مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى في حاشيته على الفوايد الضيائيه وان نقل فيها اجماع النحوة
على خلافه وكذلك الخلاق في تسمية ما يفضل الخبر ناقصا تسمي ناقصا
بدل من التسمية على تقدير مضاف اي وكذلك الخلاف في جواز هذا الشواهد

من حفظ حجة على من لم يحفظ

وعلى قول الاكثرين في المعنى من وجهان الناقض لا يدل على الحدث منع
من تعلق الظرف والجار والمجرور به وهو المبرد فالفارسي فابن جني
فالجرجاني فابن برهان ثم السلوبين انتهى فتامل والصحيح الاول
اذ الصحيح ان افعال هذا الباب كلها دالة على الحدث ايضا لا ليس كما قاله
المصنف في المعنى وغيره ناقضة ومنها اساسه نحو كان زيد قائما
احدها ان تكون بلفظ الماضي كما هو ظاهر التعبير بكان ولا يرد نحو
قولهم عسيل ان تفعل لانه ضرورة والثاني ان تكون بين شيئين
كما افاده قوله متوسطه ليتناول جاء ومجرورا لا يرد هذا التقسيد
على اطلاق المتن لاشتهار منع الفصل بينهما مطلقا فان قلت انما قيد بجنسه
في الجملة وان كان شاذا بل ضرورة كقوله على كان المسومة العراب لا تعني
بزيادتها انها لا تدل على معنى الفعل قلت لانها هنا على معنى المضي قاله
المصنف في المغني فلا يرد ون بالزايد المعترض بين شيئين متطالبين
وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كلا في جيت بلا زاد وعصب من
لا شيء وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كان في نحو زيد كان
فاضلا افادتها هنا المضي والانقطاع وكذلك المقترنة بالعاطف
في نحو ما جاني زيد ولا عمرو ويسموها زايدة وليست بزايدة البته
الا ترى انه اذا قيل ما جاني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل
منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بالا
صار الكلام نصا في المعنى الاول انتهى في قوله تعالى وما يستوي
الاحياء ولا الاموات لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو
انتهى باختصار ومنها جواز حذف اخرها ولو تامة مجزوما
بالسكون كما هو الظاهر من قوله مضارع كان والواو للتقاء الساكنين
ه والنون مع وجود ما يدل عليهما وهو الضمة وهذا الحذف جايز
الا في المثل وشبهه والضرورة فيجب كما هو الظاهر وان لم ار من ذكره
شيا من الثلاثة وللحذف فان الاولان اي حذف الضمة وحذف الواو
والضمير ترد الاشياء الى اصولها جمع الغاة على هذه القاعدة وقد اعترض
عليها بنحو يد ودم وقد واجيب بان المراد الرد الى الاصول المستعملة
والاصل في المذكور غير مستعمل فلا يرد اليه ها السكت هي اللاحقة لبيان حركة

نحو ما هية وها هنا ه وواز آيدة واصلها ان يوقف عليها ورما وصلت بنية
الوقف كذا في المغني وفي الجنى الداني وان قلت عدها الثلث من حروف المعاني مشكل
لانها قد ذكرها النحويون من الحروف الزوايد اعني حرف امان وتسهيل واما يذكر
من حروف امان وتسهيل ما ليس بحرف معنى قلت كونها السكت حرف معنى
واضح وقد قال ابن الحاجب وغيره ان ذكرها من الحروف الزوايد ليس بجيد
وهو مما قال انتهى وفيه نظر لم يدر اي هذه اللفظ والوقف عليه ما عاده
الحرف الذي كان وفي الاخذ بالاولى حيث لا ضارف عنه متعين كما بينا حيث
فالمحذوفت الضمة للجازم والنون للتخفيف من خصايص كان جواز حذفها
المراد بالجواز هنا الامكان العام مقيدا بجانب العدم فيصدق بوجود حذفها
في الصورة الاولى الدال عليه قوله ويعوض عنها ما اذ لا يجوز الجمع بين العوض
والمعوض وقول بعض الشراح ان المصنف جرى في شرحه على مذهب المبرد
وحيث حكم بجواز الحذف في الصورة المذكورة لا بوجوبه كما هو مذهب
الجمهور فهو مع ان مذهب المبرد ان ما في ذلك زايدة محضة وليست عوضا
عن شيء ظاهر منشاه الغفلة عما قررناه للاهتمام به عند النحويين او للاختصاص
عند الميانجيين كذا قيل وفيه نظر اي في ان يطوق فيرد على قول بعضهم ان
الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغرا لغيب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه
ان انسانا نهده عليه رجلا ليسبني اي ليلزم رجلا غيري فانفصل الضمير
لزوال ما يتصل به ثم ان ادغمت النون بعد ابدالها ميما للتقارب كما هو ظاهر ه
ان حنجر هو لجعفر للسكين او العظمة منتها ويكسر خاوه كذا في القاموس خاتما
هو حلي للاصبع كالخانم والخاقام والخيتام والختم تحركه والخاتيام جمعه خواتيم
وخواتيم كذا في القاموس مجرى ليس لموافقتها لها في الجحود والنفي والدخول
على الجملة الاسمية تما هذا بشر ما هن امهاتهم لم تقع في السبيل تمام ما قررناها
الا في هاتين الايتين لا غير على خبرها ولو ظرفا الزايدة خرج بها ان
النافية للتوكيد فلا اثر لها كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريبا ولكن انتم الخزف ه فيمن رواه بالنصب هذه رواية على اطلاق

المتن وهذا اي ولان من شروط عملها ان يتقدم اسمها على خبرها
اهملت في قولهم الخ تعلل دعوى كون ما في هذا القول مهملة ممنوعة
تجوز ان تكون عاملة ويكون مبني اسما ومن اعمت فاعلا به ساد امشاد
خبرها تاما في المثل وهو قول مشهور شبه مضربة مورده من اعتب اذا زال
العتب فالهمزة للسلب بسببه شمع نصب مسببا بالاعمال مع تقدم الخبر
على الاسم على الشذوذ وهذا مما يلغز فيقال لنا مورة يجب فيها اعمال ما مع
تقدم الخبر اذا الامثال لا تغير فتدبر ويجوز ان ما وهو القياس لانها لا تختص
بقبيل ولا تعمل فيما تختص به ليس والاصل فيما لا يختص ان لا يعمل قال
المصنف في شرح اللمحة ومن اسئلة المطارحين في الادب هذا البيت
ومنهوف كالبدر قلت له انتبه فاجاب ما قتل المحب حرام يقولون
ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما انتهى شيا مقول
مطلق ويغلون ما هند ابشر الامن درى كيف هي في المصحف كذا في المفصل وغيره
باقيا فيه وفي قوله وافيا رد على من زعم انه لم يسمع لها خبر ان تقدم
اسمها على خبرها ولو ظرفا في الشعر وهو كلام موزون قصدا بوزن
عزلي وقد اوضحت الكلام على هذا الحد في شرح الخزرجية فلا تكون
اعمالها في نحو ارضه افضل منك احدا راد باعمالها اعمالها في هذا المثال بجعل
افضل اسمها واحدا فاعلا به ساد مسد خبرها على ان الاعمال على هذه
الوجه انما ياتي على لغة ضعيفة وهي رفع اسم التفضيل للظاهر في
غير مسئلة الكحل ولا في نحو لا زيد قايم ولا عمر انما زاد قوله ولا عمر ولان
اذا دخلت على معرفة كما هنا وجب تكريرها كما اذا فصل بينها وبين اسمها
نحو لا في الدار رجل ولا امراة وهذا غلط احمد بن الحسين ابو الطيب المتنبي
في قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى الخ فلم يدفع تعليظه بجعله
لا ملغاة ونصب الاسمين بمحذوف اي فلا الجود يوجد او يرى مكسوبا ولا المال
يوجد او يرى باقيا لان ما افتوى من لا في العمل لانها عند الاطلاق لنفي
الحال كليس بخلاف لا في عند الاطلاق لنفي المستقبل فلا حاجة له اي اليه وبدت عليها الها المتحركة لالتقا

الساكنين بالفتح كما هو الغالب لانه اخف الحركات وبالضم حملا للحقها من
الوهن بحذف احد جزئيها وجوبا وبالكسر على الاصل في التخلص منه
في معناها من النفي والاستغراق فقط فيصدق بانه ما افتخر به غيره
من قوله اولها والثاني ان تحذف احد الجزئين اي جزئي الجملة بعد لا
وقد يضاف اليها كما في المتن لا دين ملابسة هي كونها معمولين لها ولك
ان تقول جعل المعمولات للاحرين لها نفسها لانها للكمال اتصالها بها كالجزء
منها تغيب في هذا الباب ان اشارة الى ان مراده بقوله في المتن والجمع
بين جزئيها انه لا يجوز الجمع بينهما في الذكر ولا في الحذف فحال الا ان ما احتاج
جئ اليه ظهر وان كان هذا الحمل افيد والغالب ان يكون المحذوف اسمها لان
الخبر محط الفايدة فاعتنى به والله اعلم جملة معترضة بين المبتدا وخبره
اذ ليس الخ المقصود بذلك الاشارة الى ان الواو في لا حين مناص واو الحال
جريا على طريق المتقدمين قال المصنف في المغني في الكلام على واو الحال
يقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها لمعناها اذ لا يراد في الحرف
الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يقدروها
باذ لانها لا تدخل على الجمل الاسمية والان حين مناص بالرفع والتقدير على
ما قبل ولات حين مناص حينا موجودا لهم عند تنادهم وترول ما نزل
بهم من العذاب من باب نواسخ المبتدا والخبر اي من انواعها اي من
الانواع المذكورة فيه ومعناها التوكيد اي تحقيق الحكم ايجابا
كان او سلبا ونقل المصنف في المغني اجماع النحويين على هذا التعميم وهو
ظاهر وان وقع في كلام غير واحد في باب التبرية ما ينافي ذلك حيث
قالوا انها انما عملت حملا للنقيضة لانها للتوكيد النفي كما ان التوكيد
للاثبات وهو كما ترى مشكل وقد اجاب عنه بعضهم بما لا يشفي ان زيدا قايم
انظر لما زاد المؤكد الثاني اعني لام الابتدا فلم يلح لي في ذلك ما يعتمد به ثم رايت
المثال في بعض النسخ بدون اللام فبهم ذلك انه ضالع لان
شان العلم العمل علمت ما حلل المولى او حرمه فاعمل بعلمك ان العلم للعمل

وتقول ما زيد شجاع في القاموس الشجاع كسحاب وكتاب وغراب وامير وكتف
وعنب واحد التشديد القلب عند الباش انتهى فيوهم انه ليس بكريم ثم لان
الشجاعة والكرم لا يكاد ان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر **للتشبيه**
خبر مبتدا محذوف اي هي للتشبيه وكذا ما يأتي في قوله للتمني وقوله
للترجي وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في صفة وهذا حيث يكون
خبرها اسما جامدا والظن وهذا حيث يكون خبرها مشتقا نحو كان زيدا
قايم او في الدار او عندك او يقوم وهذا راي ذهب اليه جماعة منهم ابن السيد
قال المرادي في الجنى الداني والصحيح انها هنا للتشبيه فاذا قلت كان
زيد اقايم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قايم به قايما والتي قد يشبه في
حاله ما نفسه في حالة اخرى قاله ابن ولاد وقيل في الكلام حذف والمعنى
كان هيئة زيد هيئته قايم قاله ابو علي قال بعضهم والتوجيه الاول اظهر
انتهى كقول الشيخ في القاموس الشيخ والشيخون من استانت
فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى ستين او الى الثمانين انتهى
ليت الشباب هو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية
شبوبية اي قويه مشتعله **يعود** من العود وما احلى قول الامامين الوامينى
رحمهما الله تعالى مضمنا وفيه التورية المرشحة ومالي زماني نماشابي
فجاء بخوش وغابت سعود واضحت بي الورى بالمشيب
عليلا فليت الشباب يعود كقول المقدم في القاموس اعدم اعداما وعدما
بالضم افتقر والتقليل نقله الجمهور وحملوا لعل في الاية على الرجا مصروفا للمخاطبين
اي ادعوها على رجايكما قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى الحق ما قاله سيبويه
في الاية على الرجا من جعلها للرجا لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن معناه
بالكلية انتهى اي لكي تتذكرها قال اي لتتذكرا مل نص على ذلك
الاخفش في المعنى اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي ما الحرفية
يعني الزايدة اذ الاثر لها المصدرية كما ياتي وقد يقال ظهور بقاء العمل
مع ما هذه اغنى عن التقييد اذ لا مانع من عمل هذه الاحرى في المصدر

وما

وما هذه وصلتها في تاويل المصدر يعمل عمل مصدره لزوال اختصاصهن لاسما
وشبهت ما حينئذ كافة لكفها لهن عنه والى هذا اشار بعضهم حيث قال
عن لو كما لما قلت ما اعطي وولوا من بدل
او ما علمت بان ما حرف كف عن العمل وكلما يقضي في التمثيل
به نظر لا يخفى والظاهر ان ما فيه نكرة موصوفة او موصولة وقد توجه
التمثيل بتقدير مبتدا اي وكلما الذي يقضي فسوف يكون وحذف الموصول
جايز في الضرورة تامل معنا المذكورة فلذلك اي لكونها باقية على اختصاصها
بالجملة الاسمية ابقوا عملها لان الاصل فيما يختص بقبيل ان يكون عاملا
واجاز وا اعمالها لان الاصل فيما يختص بقبيل انه اشعار بانه الاعمال هو
الراجح وهو لذلك او بصفة او فيه معنى لو وقد روي بها ايضا برفع
الحمام على انه عطف بيان او نعت لهذا على الاهمال ونصبه لذلك على الاعمال
قال في المغني ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو
محذوف اي لبيت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يد حينئذ على الاهمال لكنه لاحتمال
مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتدا في غير صلة اي مع عدم
طول الصلة قليل انتهى وفي عدم طول الصلة في ذلك بحث **عن ما الاسمية**
موصول كما تنتا وموصوفة تما هنا ثم جوز في المغني ان تكون حرفا مصدريا
بمعنى الذي كانه اقتصر عليه لانه الظاهر المتبادر والا فينبغي جواز كونها
بمعنى شيء والجملة بعدها خبرها والعايد ما قدر **وهي في موضع نصب** بان
في حكمه بان الوضع في ذلك للموصول وحده رد على من زعم ان الموضع عام في
مثله للجموع وذلك لظهور الاعراب في الموصول في غير ما موضع يعم العلم
في مثل اعجبني ان قمت للجموع قط **كما تكون** اي ما ذكر من الاهمال
والاعمال اما الاول فلزوال اختصاصها بالاسم واما الثاني فاستصحابا
لحالها الاصلي **اذ اخفت** حذف نونها الثانية تخفيفا تبيه
محل جواز الامرين اذا دخلت على جملة اسمية والا تعين الاهمال كما
لمنطلق بلام الابتدا ليكون نصا في المراد اذ مع
جزم به في المغني فقدها جاز كون ان نافية لا يقال كيف جاز كون اللام لام الابتدا وهي

من ذوات الصدر لان ذلك لم يقع بعد ان ولو مخففة مهملة كما هنا مرّ
به في المغني وغيره فراجعه وبين كثيرا مما قيل لهما ذلك لان الاول
بالمدينة والثاني بمكة. وابو بكر بالتخفيف لانه وكد الما عنهما دونه
لم قال احتما بها بالجملة الاسمية والاصل فيما يختص بقبيل ان لا يعمل
قال المصنف في شرح اللمحة لان الاصل في العمل للفعل وانما حمل عليه الحرف
ان يكون مختصا كحروف الجر فانها مختصة بالاسما وكحروف الجزم فانها
مختصة بالافعال انتهى بقيت على ما كانت عليه من وجوب الاعمال
بطريق الاستصحاب وفارقت المكسورة بكونها اشبه منها بالفعل على ما قاله
غير واحد وقد نظر فيه وان يكون بمعنى الشان كذا قال الجمهور لكن الذي جرى
عليه جماعة منهم بن مالك عدم وجوب ذلك وهو ظاهر كلام المصنف
في الشذور والتوضيح ومال اليه في المغني وصححه غير واحد ان غضب الله
عليها التقدير على ما عرفته فان قلت كل من خبر كان ومفسر ضمير الشان لا
يكون الا جملة خبرية فكيف وقع هنا جملة دعائية قلنا هذه الصورة مستثناة
من ذينك الاصلين وقد نبه على ذلك في المغني وعرف التنفيس وهو الستن
وشوق وفيها لغات شف وشوشى وقد تفتح الواو وليس السين منقطعا
من شوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع شوف خلافا
للكوفيين ومع شوف خلافا للبصريين كذا في المغني قال ومعنى
قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تقلب المضارع
من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال وواضح من
عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال اشهى وحرف النفي كذا اطلق
في الشذور وكغيره وقيده في التوضيح والجامع بلا ولم ولن وهو قاصح
الشماع ورماهي في عرف المصنفين للتقليل البتة غير ضمير شان ينفى
ضمير لغير الشان بانذر يبع الى الربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد
هنا ربيع الازمنة وهو المراد في ربيع الشهور شهران بعد صفر ولا
يقال شهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنة فربيعان

الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكمأة والربيع الثاني الذي تدرك فيه
الثمار والغيث المطر والكلا الذي ينبت به والمربع بفتح الميم ان جعلنا الغيث
اسم للكلا اي خصيب وبضمها ان جعلنا اسما للمطر يقال مرع الوادي اذا اخصب
وامرعه الغيث اي جعله مريعا على انه لو جعل المربع بفتح الميم صفة للغيث المراد
به المطر والاسناد مجازي والثمار كبشر المثلثة الغيات قاله الدماميني
كما يجب عما ان المتوجه المخففة اي حملا عليها ولا يلزم ان يكون ضميرا فضلا عن
ان يلزم ان يكون بمعنى الشان ويوما توافينا بوجه مقسم الخ الموافاة الاتيان
والمقسم المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه
وبغطوا بيطا ولا الى الشجر ليتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق
الشجر يرق مثل ارق اي صار ذا ورق ويروى ناصر اسلم والنضرة الحسن
والبهجة. واسلم بفتحتين شجر له شوك قاله الدماميني بنصب الطيبة اي طيبة
في كان طيبه تنكر طيبة بعد صيرورتها علما بارادة لفظها بعد ادخل عليها اللام
للعهد والخبر محذوف وكذا تابعه وهو المرأة كما يشعر به تقديره الاتي وقد
يقال انه تقدير معنى لا اعراب عاطية عجزه لان الجمل الوصفية في تاويل المفرد
المرأة عطف بيان او نعت لهذه او كان مكانا طيبة قد او في محل المفرد قد
الخبر متقدما للاهتمام وصدر مشرق النحر الخ هو من الهرج والواو واو رب محذوف
الصدر اعلاه وموضع القلادة والاضافة في قوله ثدياه على تقدير مضاف
اي ثديا صاحبه او لادنى ملابسة والحقة بالضم وعاء من خشب كذا في القاموس
فحرف الما هنا للضرورة قال العيني ووجه الشبه الصغر والاستدارة
وان كان فعالا بمعنى جمل فطيبة كان لم يكن الخ هو من الطويل والحجون جبل
بمعلاة مكة والصفا من مشاعر مكة للحجاج قبيس وسم سمرا وشمورا لم
ينم وهم السمار والسامرة والسامر اسم للجمع واسم محركه حديث الليل كذا في
القاموس افد الرحل الخ هو من الكامل افد بكسر الفا اي دنا وقرب والركاب
بكسر الرا وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد
لها من لفظها كذا في الصحاح والزوال الذهاب والاستحالة والزيول

وبرال قليله عن ابي علي كذا في القاموس والمراد في البيت معنى الذهاب والراي
مضمومة على الكثير المشهور قاله الدماميني ان يتقدما اراد بالتقدم التقدم على
الاسم فقط المعبر عنه بالتوسط بقرينة قوله بعد على حرف جر من نداك
تجربي ☜ البكر فابقى في دراك مقدما ○ فان قلت كيف ينقل هذا الناظم
الاجماع على عدم جواز التقدم على الاسم فقط وقد قال المبرد في قولهم
ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجوز ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه
لان كون ان تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان
ومما افضلهم خبر كان ومعمولاها خبر ان فتضمن كلامه تقديم خبرها على
اسمها مع انه ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا قلت صنع التقديم مجمع عليه وما وقع
من هذا الامام شهو محض كما اشار اليه المصنف في المغني ولا يلزم من ذكرى
توسيطهم اي العرب ان يكونوا مجيزون تقديمه اي تقديم ما ذكر من الظرف
والجار والمجرور على العامل واسمه في الاشهل وهو التوسيط بين العامل واسمه
في غير وهو التقديم عليهما وبعد فلا يخفى انه لم يندفع بهذا القدر ان
المتن قاصر عن افادة منع تقديم الخبر الذي هو ظرف او جار ومجرور على
العامل واسمه تامل ان تقع في ابتدا الجملة اذ لو فتحت كانت مبتدا
بلا خبر وبعد القسم لان جوابه لا يكون الا جملة الموضع الثالث من
المواضع التي تكسر فيها ان ان تقع محكية بالقول اي بماذته كما يشير
اليه ما مثل به لان مقول القول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها كذا قيل
وخرج بقيد الحكاية نحو قولي اني قلت وزيد قايم وخصصتك بالقول
انك فاضل اي لانك فاضل فيجب الفتح ونحو قلت ان زيدا قايم اي اعتقدت
ان زيدا قايم قيل يجب الفتح وقيل يجوز الامران لبيب قال الدماميني
في المنهل اعلم انه يجب الفتح مع الحكاية بالقول كما اذا قلت قال زيد انك
فاضل اكرمتك فيفتحها لانها في الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد
لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب اذن الفتح
انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب

للكسر

قف

الاول ابتدا اللام مبنيا للكسر في الرافعة بعد القول المقصود به الحكاية ونوعا
في الابتدا انظر الى الكلام المحكي كما مر وقد عدوا هذه قسما برأسه يليق
تلك ايضا ولا فرق فتامله انتهى تنبيه قد علم من بيان المصنف
المتقدم عدم وجوب الكسر في ان كلما وقعت بعد القول فما توجيه اطلاقه
في المتن وجوب الكسر بعده قلت قد يوجه بان المتبادر من كون ان بعد
القول كونها بعده على وجه الحكاية ومع ذلك فاطلاق وجوب الكسر
بعد القول على وجه الحكاية مشكل مما مر عن الدماميني فتامل
الابتدائية للمبالغة في التوكيد قال في ما ياتي فيما بعده وهذه
اللام وان تاخرت عن ان لفظا فما يجيء متقدمة عليها رتبة دخول
لام الابتدا للمبالغة في التوكيد قال في المعنى للام الابتدا الصدرية
ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت عن النصب على
الاشتغال في نحو زيدا لانا اكرمه وعن ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد
قايم والمبتدا في نحو لقايم زيد وليس لها الصدر في باب ان لانها فيه
موخرة من تقديم ولهذا سميت المرحلقة والمرحلقة ايضا وذلك لان اصل
ان زيدا القايم ان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فاخروا
اللام دون ان ليلا يتقدم معمول الخبر عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيد
قايم ليلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة
على ان في قوله لهنك من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما
قبل ان دون ما بعدها دليل الاول انها تمنع من تسليط فعل القلب على ان
ومعموليها ولذلك لم ترد في نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثاني ان عمل
ان يتخطاها عمل العامل بعدها نحو ان زيدا لطعامك لاكل انتهى باختصار
فاما الوجهان فالخبر وتاخيره عن الاسم لكن بشرط كونه مثبتا اسما او مضارعا
او ماضيا لجامدا او بقد والاسم وتاخيره عن الخبر او معموله واما المتوسطان
بالواو فوقوع بين الاسم والخبر فمعمول الخبر بشرط كونه غير حال
وكون الخبر ما لحقه اللام وضلا لانه فصل بين الخبر والرابع لاعلامه من اول
الامر بان ما بعده خبر لا تابع كذا قال المصنف في المغني قال وذكر الرابع

قف

وقف على ان الضمائر لا تتوقف

اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر
لا توصف انتهى فعامل **عاملا** لانه يعتمد عليه معنى الكلام **اللام** اي
الابتدائية كما هو الظاهر من كلامه وهذا راي سيبويه والاكثرين وزعم
ابو علي وابو الفتح وجماعة انها لام غيرها احتلبت لتجرد الفرق قال
ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا يحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام
التي تصحب الحقيقة هي لام الابتدا فقلت اكثر نحويي بغداد على هذا انتهى وتحرم
دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المتاخر عن
ناصبه في نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما يجوز مع المشددة وعلى
قول سيبويه يقال قد علمنا انك لموقنا بكسر الهمزة لان لام الابتدا تعلق
العامل عن العمل واما على قول ابي علي وابي الفتح فتفتح كذا في المغني واهملت
حقيقة او حكما ليشمل مثل ان هذا والفتى لقايم بينهما من حيث انها
للتوكيد **وبين ان النافيه** من حيث انها نافيه **فان اهمل**
شرط من الشروط الثلاثه كان دخولها جايزا هو معنى الامكان
العام متقيد الجانب الوجود فلا ينافي امتناع دخولها في نحو ان زيدا ليقوم
تامل **انا ابن اباة الضيم** الخ هو من الطويل واباة جمع اب كقضاة
جمع قاض من الاباء بمعنى من الامتناع والضيم الظلم ومالد اسم ابو قبيلة
ومالد الثاني هو القبيلة ولهذا قال كانت وصرف **للضرورة** او لقصد
اعتبار التانيث على حد هذه واستعبا بالصرف فوكد له من ادراك زيد
حال من ضمير ابن اباه الضيم اي اعنيهم حال كونهم من ادراك زيد حال من
ضمير ابن اباه الضيم او بدل من ذلك **تجري مجرى ان** المكسورة
لمشابهتها لها في التوكيد واعمالها على خلاف القياس لعدم اختصاصها
بالاسم وقيل بل على القياس لانها مع نفيها للجنس لا تدخل الا على اسم
شروط اربعة رابعها ان لا يتقدمها نفي يخبرها بالانتفاء على ذلك
المصنف في المغني وغيره **موخرا** ولو ظرفا او ذا بدة وهي التي دخولها
كخروجها اي بالنظر لاصل المعنى فلا ينافي افادتها للتوكيد **او ذا بدة**
وما جاء من اعمالها شاذ فلا يرد **لم يتقدم خبرها منعلقان لا تعمل** لا تعمل عليه
جواز كون لا نافية على جعل فعل معنى دعا على سبيل الاستعارة

بعلاقة

المثال لما يضر فيه وجود الاحتمال

بعلاقة التضاد اي ما دعا كما الى ان لا تتحد لان الغرض التمثيل ولا ضر فيه
الاحتمال **او نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل في الدار**
بل رجلان سواء كون لا لنفي الوحدة اي بل فيها رجلان وفي هذا
اشعار بانه لا يلزم في لا العاملة عمل ليس ان يكون لنفي الوحدة والها
قد تكون لنفي الجنس قال المصنف في المغني اذا قيل لا رجل بالفتح تعين
كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امراة وان قيل بالرفع تعين كونها
عاملة عمل ليس واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة
ويقال في توكيده على الاول بل امراة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط
كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة لا غير
ويرد عليهم نحو قوله تعوذ فلا شيء على الارض باقيا انتهى **لكررها في**
شرح القصايد ري لمولانا عصام الزيد رحمه الله التكرير اعادة الشيء فعلا كان
او قولا وتغاير التكرار بذكر الشيء مرة بعد اخرى في كتب المعاني اصطلاح
لهم لا لغة انتهى **ظهر فيه النصب وجوبا** من حيث انه مضاف او شبيه
به فلا بنا في عدم ظهوره من جهة اخرى ما اي اسم **او كان معربا**
منعلق في المعنى بقوله ينصب **مفردا** اي ليس مثنى ولا مجموعا **ينصب بالياء**
الاظهر انه سبق قلم وان امكن تكلف توجيهه وحقه ان يقال ينصب على
ايا **والاثلثين** بكسر الميم وفتح النون **على الكسر** بلا تنوين على
الصحيح وان كان للمقابلة في كلوته في صورة تنوين التمكن المنافي للبناء **وقد ينون**
على الفتحة وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها التركيب كذا في المغني
لا ثابوات الخ هو من البسيط وسابوات جمع سابغة وهي الدروع الواسعة
ولاجاوا عطف عليه وهو بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو ممدود
يقال كيسة جاوا بينه للجاوة وهي التي يعلوها السواد لكثرة الدروع
والجاوة مثل لون الخيل والابل وهي حجرة تضرب الى سواد بقاره وسن جاوية
وعلية جاوا بالنصب صفة لجاوا من الكثرة وهي الشجاعة
وقوله تغي المنون اي تزد المنون عند استلام الاعمار وهو خبر لا كذا

في شرح الشواهد للعيني جاء في النكرة الاولى الفتح على ان لا رد
عاملة عمل ان والرفع على انها مهملة وما بعدها مبتدا فيحوز لك في
النكرة الثانية ثلاثة اوجه الفتح لما ذكر والرفع والنصب لما ياتي فتكون
لا زائدة فيجوز لك في النكرة الثانية وجهان الرفع والفتح
لما مر ويمتنع النصب لعدم مشروعيته ولا يجوز في الثانية الفتح
اذ لا يجوز اعمال لا عمل ان وقوة وشذ لا رجل وامراة واما حذفها في نحو شيما
زيد فلم يقع في كلام من يحتج بكلامه قاله ابو حيان فانهما في موضع
رفع بالابتدا لانهما ضارا بالملتين لسانهما ولحدا وحق الاسم المخبر
عنه ان يرفع بالابتدا كذا في شرح الشذور وهذا مذهب سيبويه فان موضعه
نصب كذا قال في الشرح المذكور ايضا تبعا لابن مالك لكنه خالف
ذلك في المغني وغيره فقال الذي عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان لا
كلة لا اعملها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة
ولهذا جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في في دار زيد الفاصل لا على
محل الاسم بعد لا انتهى غير مفردة بان كانت مضافة او شبهة
به جاز الرفع والنصب للامر وامتنع الفتح لتعذر التركيب وهي
افعال القلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلوب كما يظهر مما ياتي
ووجه التسمية لا يوجب التسمية فلا يرد عرف وشعر وفهم وامثالها
حيث لم تسم بذلك وتنقسم هذه الافعال الخمسة اقساما احدها ما
يفيد في الخبر يقينا وهو وجد ودرى والثاني ما يفيد في الخبر
رجحانا وهو زعم والثالث ما ترد بالوجهين والغالب كونه للتيقن
وهو راى وعلم والرابع ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان وهو
ظن وحسب وحال كقول الشاعر البيت من بحر الوافر وهو
دارت الله اكبر كم بنى محاولة في القاموس حاوله حوالا ومحاولة
رامه وهو منصوب على التمييز عن نسبة اكبر الى الضمير المستتر فيه الراجع

الى

الى الاسم الاعظم كقوله في البيت من بحر الطويل درت بالبنا للمفعول
وفتح التا الوفي صفة شبهة العهد بالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول به والجر على الاضافة وعليهما فالفاعل مستتر يعود
على موصوف مقدر يا عمرو مرخم عمرة اسم رجل فاغتبط من الاقتباط
وهو المشرة والفالسببية وقال بعضهم انه جواب شرط مقدر اي ان
درته فاغتبط انتهى ولا يخفى انه تكلف مستغنى عنه كقوله زعمتني
الخ البيت من بحر الخفيف شيخا في القاموس الشاخ والشيخوخ من سبعين
فيه الشر ومن خمسين احدى واربعين خمسين الى اخر عمرها والى الثمانين
يدب كبير اي مشى على هيئته ومن احكام هذه الافعال انه يجوز
فيهما الالغا والتعليق اي محو عملهما فلا يبقى في جريان التعليق في
غير هذه الافعال قال المصرفي المغني التعليق غير مختص بباب ظن بل هو
جار في كل فعل قلبي واما الالغا فهو عبارة عن ابطال عملهما
في اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين او تاخرها عنهما لم يلبث
لجواز الالغا حيث تقدمت عليهما مع تاخرها عن غيرها نحو ما ظننت
زيدا قايم لضعفه كما في الجامع وغيره ايا الاراجيح جمع جمع ارجوزة
قال في القاموس وهي كالقصيدة من الرجز بابن اللؤم بضم الهمزة
ضد الكرم ترعدني من الابعاد وهو التهديد والخور بفتح المعجمة والواو
الضعف وفي الاراجيز في موضع رفع على انه خبر بمعنى
انه خلف عما هو الحق في التحقيق من استقرا ومنقر تقدم للحضر
الا ان يجاب عنه وهل لوجهان سواء ان ضعف العامل بالتوسط سوغ
مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح قال ابو حيان ام الاعمال اليه
لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي قال الشاعر البيت من بحر الكامل
من الرجال والنسا معا او الرجال خاصة وتدخله النسا على التبعية ويونث كذا في القاموس فان يكن
تامة وفاعلها ما وهي موصولة او موصوفة وجملة قوله

قد ظننت صلة او صفة والعائد هو المفعول الاول المحذوف وكذا المفعول
الثاني اي ما قد ظننته واقعا ومتى تقدم الفعل على المبتدا والخبر
معا لم تحز الاعمال اطلق المنع نظر المامر لانه قول سالكا منهج الجواب
او النهي بمعنى النهي للكوفيين لكن الاعمال عندهم احسن ووافقهم
الاخفش واما التعليق يطلق التعليق ايضا على دخول حرف الجر
على الاسم من غير عمل فيه وعلى دخوله على غير المفرد وما في ثاويلهما
قاله الشمني في حاشيته المغني وهو عبارة عن ابطال عملها في المفعولين
لفظا اوارد به ما يشمل التقدير لا محلا لثبوت عملها في محلهما بدليل
العطف عليهما بالنصب نحو ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا لاعتراض
ما له صدر الكلام فيه بينهما وبين معموليها ظاهره عدم التعليق
اذا وقع ما له الصدر بين المفعولين نحو ظننت زيدا ابوه قائم
وفي ذلك خلاف حكاه المصنف في المغني ولم يرجح شيئا لكن رجح بعض
المتاخرين سيبويه ان استدل بما فيه نظر ولا النافية نحو قولك
علمت لا زيد قائم ولا عمرو قاعد ولا عمرو لان لا النافية
الداخلة على الجملة الاسمية اذا اهملت كما هنا وجب تكرارها كما اذا ارادت
دخلت على جملة فعلية صدرها فعل ماض لفظا ومعنى او على مفرد
خبرا او صفة او حالا نحو فلا صدق ولا صلى ايها بقرة لا فارض ولا بكر
عوان وزيد لا شاعر ولا كاتب وجاريد لا ماشيا ولا راكبا تنبيه
قضية كلامهم والمصنف لا تعلق مطلقا بناء على ان لها الصدر مطلقا
وهو احد ثلثة احوال قول حكاها المصنف في المغني ثالثها انها ان
وقعت في جواب القسم كان لها الصدر لان كل ما يقع في جواب القسم
له الصدر والا فلا وصححه المصنف وجرى على هذا المذهب
في توضيحه فقدر القسم في نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو لان
النافية ظاهر كلام المصنف انها تعلق مطلقا بناء على ان لها الصدر مطلقا
وقد صرح به بعضهم لكنه جزم في التصريح والتدوري بانها انما

تعلق

تعلق اذا كانت في جواب القسم وقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا
في الحكم بالتعليق هنا نظر يعلم مما ياتي ولام القسم كقول الشاعر ولقد
علمت الخ البيت من نحو الكامل واللام لام جواب قسم مقدر وقيل لام
الابتداء وقد للتحقيق لتاتين اللام لام جواب قسم مقدر في النظم
القسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة
الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة
المعلق عنها العامل لها محل فينافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر
اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم
لا تعلق كقوله لقد علمت اسد اننا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح
ان فحذوه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح
ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لا قادتها التحقيق لحان
تجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انهى فاخرج لام
لتاتين عن كونها للقسم انتهى كلام التصريح فليتامل وقوله فسقط
ما قيل الخ كانه شير الى كلام الدماميني في ذكره وعبارته في المنهل
في تقرير ذلك مع زيادة في اهل المراد لام الابتداء بخصوصها او ما هو
اعم منها ومن لام جواب القسم فيه رايان قال ثانيهما ابن مالك
وجماعة وجعلوا منه قول الشاعر ولقد علمت لتاتين منيتي مما
وقع فيه التعليق باللام وفيه نظر لان الناسخ انما يدخل على ما
كان في الاصل مبتدا وخبرا وهو هنا منشا وجملة جواب
القسم لا محل لها والمعلق عنها العامل ذو محل فنافيا وفيه بحث انتهى
ثم رايتني قد ذكرت في بعض ما علقته على التصريح بعد سوق
كلامه المذكور سابقا ما ملخصه قلت في عموم ما ذكره نظر فانه اذا
كان المحل لمجموع الجملتين لم تكن اللام معلقة فانها انما تعلق من
جهة ان لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما
بعده واذا قلنا بان المحل لمجموع الجملتين لم يتوجه ما قبلها للعمل

فيما بعدها وانما يتوجه لمجموع الجملتين فليس لم تسلط على شيء منهما انما تسلطه
على المجموع فهو الذي في محل النصب وليس لشيء منهما محل من الاعراب فان
ادعى ان ما له الصدر تمنع من كون مجموع ما بعده وما قبله معمولا لما تقدم عليه
ضعفاء والسد تصرحهم بان ان المكسورة مثلا لها الصدر مع انه يجوز
فتحها مثل حادثي زيد وانه فاضل فتدبر المنايا قال العيني جمع منية
وهي الموت لا تطيش من الطيش وهو جواز السهم عن الهدف والاستفهام
وهو طلب الفهم هكذا قال النحاة وهل المراد فهم المتكلم خاصة ام الفهم مطلقا سواء
كان فهم المتكلم ام فهم غيره صرح بها السيكي بالثاني واستدل انتقده السيد
بان كلام المحقق التفتازاني صريح في الاول وردبان غاية ما فيه
معارضة كلام عالم بكلام عالم اخر هذا وقضية كلام المصنف في
المعنى الاول علمت ان زيدا قايم اي علمت جواب هذا اللفظ وبهذا التقرير
اندفع توهم مناقاة الاستفهام لفعل العلم كما في المغني فضلة هو ما
زاد على ركني الاسناد كما يشعر به كلامه المصدرية اي المفعولية مطلقا
على الاظهر علم به ان منقلبا مصدر ميمي وقد تقرر في محله انه من غير الثلاثي
المجرد كما هنا على صيغة اسم المفعول توهم عين الطلبية اي ظن انه
خطأ هو كالصواب يكون صفة للحكم ومعناهما غير الموافق للغرض والموافق لعكسه
كذا في شرح التهذيب للاناعصام الدين رحمه الله تعالى فلا يعلم فيه ما قبله
بخلاف ما بعده وما ليس شبيها منهما فيعملان فيه نحو ايهم رايت وايهم ما والذا حرف الجر
والمضاف نحو من مررت وغلام من ضربت فهذان مستثنيان من كلامه
عامل باعتبار لا عامل باعتبار اخر وقد عرفتهما ولا في هذا المحل اسم
بمعنى غير وقعت صفة لما قبلها وظهر اعمل لها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف
كذا قيل في مثله شبه بالمرأة الا ينبغي ان يكون التعليق في المعنى
النحوي حقيقة عرفية فيكون ما ذكره اشارة بعلاقة المثل لعلاقة
الاستعارة لا عن وجه اي على وجه الكمال اذ هو على سبيل الادعاء تنبيه
لزوجها لفظا انه متمثلة العدم والدليل الخ كما قال ابن عصفور وقد صرح فيه

المصنف في المغني فقال ولكان تدعي ان الكاف مفعول وما زايدة وان الاصل
المصنف في ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال
وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات القلب موجودة
ما الكافة انتهى فان قلت كيف صح وقوع موجعات اسم لا وهو معرفة قلت
قد اشار الى الجواب عن ذلك بقوله لا موجعات القلب يعني انه من قبيل
قولهم لا ابا لزيد غير انه حذفت اللام كما حذفت من قولهم لا هما لغير الذي
لا يدعو اني ملاق لا اباك فتحو فيما تامل والدليل على ان الفعل عامل
في المحل انه يجوز الخ المراد بالجواز الامكان العام او الامكان الخاص نظر لجواز عدم
العطف فلا بناء في وجوب النصب على تقدير العطف تنبيه انما يعطف
على محل الجملة الاسمية المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول
علمت لزيد قايم وغيره لك من امور ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرا الان مطلوب
هذا الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يودي معنى الجملة صح
ان تعلق به والا فلا كذا في التصريح كثير بلفظ مصغر كثير اسم الي مخمر
بن عبد الرحمن من فحول شعراء الاسلام وعده ابن سلام في الطبقة الاولى
منهم وقرن به الفرزدق وجريرا والاخطل والراعي عزة اسم محبوبته
ولذا اضيف اليها وفي القاموس العزة بنت الظبية ومنه سميت عزة وفي اضافة
العلم باقيا على تعريفه خلاف فالمشهور وعليه المصور وحجة مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى منعه وعليه فكثير هنا ما وول بنكرة اي مشبه بكثير وقد يجوز
وتكون الاضافة لمزيد الايضاح وعليه الرضي واختاره الدماميني
ثم نظف التعليق بحمد الله وعونه وحسن رعايته وفرغ من تاختم يوم السبت ثالث
والعشرون شهر ربيع ٥ النائب عن الفاعل اسند اليه فعل او ما وول
اراد الفعل الاصطلاحي ورد عليه انه لا يشمل مسند ابا المسند الحديث وان
اراد اللغوي لم يحتج لقوله او ما وليه كذا قيل واجيب باختيار الشق الاول
وان قوله ان الفعل الاصطلاحي ليس مسندا مردود بل هو مسند اصطلاحا
كما لا يخفى على العارف بالاصطلاح متقدم اي الفعل او ما وول به عليه
اي على الاسم او ما وول به بالاصالة فيه ان العلم بتقديمه بالاصالة فرع

المصر

العلم بكونه فاعلاً فيه وتامل واقعا حال من الضمير المستتر في مقدم منه اي من
الاسم او الماول به ان تخشع قلوبهم من كل فاعل هو موصول حرفي وصلته
نحو مختلف المراد نحو اسم الفاعل والمثال والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر واسمه واسم الفعل المسند اليه لانه مسند الى الضمير الراجع اليه
والضمير المرجع وفيه انه لا يعد بذلك في الاصطلاح مسند الى المرجع ٢
وهذا ظهر انه لا حاجة لقيد التقديم ولا قيد الاصالة والفعل فيه مسامحة
والمراد الجملة فخالف المحقق التفتازاني هم يطلقون الفعل على الفعل وفاعله
المعنوي قايم زيد لم يقل قام زيد لان الخبر العقلي لا يتقدم على المبتدا وان اسند
اليه بنا على ما مر وفيه ما عرفت لانه خبر والاصل فيه ان يتاخر عن
المبتدا لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متاخر وجودا عن الموصوف
لا محالة فوضعا على ذلك ضرب زيد بنا الفعل للمفعول ورفع زيد بالنيابة
عن الفاعل فان الفعل المسند اليه واقع عليه كذا قال غير واحد وفي
شرح الكافية للاستاذ عصام الدين رحمه الله تعالى فان قلت الفعل يكون مبنيا
للفاعل ويكون مبنيا للمفعول والاشكال ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني
للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني زيدا كذا امضروب الهوم فكيف يخرج
بهذا القيد عالم بثم فاعله قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم
المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى واذا قد عرفت
الفاعل فاعلم ان دخل الفا في خبر اذا اجراها مجرى الشرط ولا يصد عن ذلك
ولي قدا يلها وهي لا تلي الشرط اذ لا يلزم في اجراء شيء مجرى اخر مساواته في جميع
احواله عامله اي ما يعمه الرفع فيه من الفعل والمالوله وقد تصمر ذلك اي
عدم تاثر عامله عنه الحد الذي ذكرنا ٥ حيث قلنا متقدم عليه
والجملة خبر والرابط الضمير الذي هو الفاعل الثاني انه لا بد من لحوق عامله
علامة تثنية وهي الالف والعلامة جمع وهي الواو في التذكير والنون في
التانيث فلا يقال قاما اخواك اي لا يقال ذلك على ان الالف والواو والنون
علامات كما تقرر اما على انها ضمائر فيقال ذلك وعليه فما بعدها بدل

منها

منها او مبتدا والجملة قبله خبره والعايد منها اليه في الجمع اي مثلا وفي
بعض النسخ في الجميع باليا وعليه فليلحظ مع قوله قام اخوتك فولنا مثلا
ثم وقفت على بعض النسخ وفيها قام بدون قوله اخوتك ولا غبار عليها
هذا هو الاكثر الواقع ظاهر كلامه هنا وفي التوضيح ان ذلك قليل وهو قضية
كلام ابن مالك في التسهيل والخلاصة وفي ذلك مخالفة للمتن فانه صرح فيه بشذو
كذا قيل واقول قلة ذلك فما الذي صح فيها لاحد والشذوذ في كلام المتن
وغيره محمول على زيادة معنى القلة فطعا فلا مخالفة اصلا ومن الورى من يحلو
هذه العلامات وجوبا وهم على لغة البعض ١ واسما ما ولا بالفعل كما مر
كقوله عليه الصلاة والسلام صرحوا بان هذه اللغة ضعيفة فتخريج
هذا الحديث عليها كما لا يخفى متعقد وقد يكون ما قاله مبنيا على علمه
تسليم ذلك قال ابو حيان في الارتشاف وكثرة ورودها في الكلام يدل على
عدم ضعفها ٢ ومخرجي هم فمخرجي اسم فاعل مبتدا وهم فاعله سد
اغنى عن الخبر فان قلت لا يقع هذا المبتدا الا بعد نفي او استفهام فاين
هو هنا قلنا في قوله او فان للهمزة في التقدير داخلة على مخرجي والاصل
ومخرجي هم فعطفت على الواو وهكذا حال الهمزة مع الفا وثم في نحو افمخرجي
هذا او ثم اذا ما وقع امتنع به هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في
ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة داخلة في التقدير على جملة
محذوفة والواو عاطفة الجملة بعدها على تلك الجملة وعليه فيتعين كون مخرجي
خبرا وهم مبتدا كذا قيل فليتامل ورقة بفتحات بن نوفل اذا ارد
وصف العلم بابوه متصل به مضاف للعلم كما هنا وجب حذف ابن بينه مطلقا
لفظا وخطا بين العلمين خطا لا اذا وقع رسمه في اول السطر فيجب اثباتها
كما اذا انتفى شرط مما ذكر وههنا فايدة حسنة ينبغي التنبه لها قال
الدماميني في المصابيح اذا وصف العلم بابن متصل به مضاف الى العلم
كفى ذلك في ايجاب حذف الالف من ابن خطا سواء كان العلم الذي اضيف

الية لان علما لا ي الاول حقيقة لم ارهم تعرضوا لاشتراطه وقيل الاب
حقيقة في اب الولادة ليحمل اطلاقهم عليه لانه الاصل انتهى قلت او مخرجي اصله
مخرجون فحذفت النون لاضافته ليا المتكلم فقلبت الواو التي هي علامة الرفع
يا لانه اذا اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وعلى
هذا فالرفع تقديري قال الدماميني في شرح التسهيل ما نصه شمل كلامه
يعني ابن مالك نحو مسلمي رفعا فهو موافق لابن الحاجب في هذا مسلمي رفعا وانما
كان كذلك لان اصله في الرفع مسلموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما
بالسكون فوجب قلب الواو يا وادغامها في يا المتكلم فعلم مما ذكرانه عدل
عن الواو التي كانت علامة للرفع لاستثقالها مع اليا كما عدل
بالحذف عن رفع قاض بالضمة الظاهرة لاجل الاستثقال ولما عدل بالقلب
عن الواو وجب ان يحكم عليه في حالة الرفع بالاعراب تقديرا اذ القلب
مخرج الحرف عن حقيقته فان قلت قيل هلا كانت اليا المنقلبة
عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجر فالجواب ان الواو علامة
للجمع من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيته
الواو فان قيل لم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حال الرفع
لوجود بدل خصوصيته الواو فالجواب عن ذلك اما اولا فلان ذلك من باب
الجمل والجمل في باب الاعراب ما يكون بين النصب والجر وبينهما لا بينهما
وبين الرفع واما ثانيا فلان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي
معتبر قطعا واما لان الزايد بالاعلال في حكم الثابت واذا كان
في حكم الموجود يكون الرفع بالواو والتقديري لا نا لا نعني بالاعراب التقديري
الا الاعراب الذي هو في حكم الموجود وكانت خصوصية اليا اعرابا لكان
الكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله في غير المنصرف
والفتحة في جمع المونث السالم فانها ليتا في حكم الموجود كذا في شرح
الحاجبية للنجم البر سعيد رحمه الله تعالى واما قول الشارح ان ابن الحاجب

زعم ان اعراب الجمع

زعم ان اعراب الجمع المذكر في حالة الرفع تقديري وان المصنف تبعه في
ذلك وان هذا التحقيق فيه فهو كلام تلقفه من شيخه ابي حيان من ان ذات
الحرف باقية وانما تغيرت الكيفية عن حالة الواوية الى حالة اليائية فيكون
اعرابه لفظيا لا تقديريا فان كان الموجب لادعاء الشارح على الشيخين ان لا
تحقيق في كلامهما هذا هو القدر فحسبنا الله ونعم الوكيل انتهى وادغمت اليا بعد ابدال
الضمة قبلها كسرة للمناسبة في اليا التي للمتكلم بعد ياء بالتاء واليا يحذف اليا
التي للمتكلم الثالث اذا كان مونثا لحق عامله فعلا او موولا به
تا التانيث وكذا الفاء نحو اعصني امتثر واحترم احامد ولم تتعرض لهما للعلة
الثالث انه ان كان مونثا لحق عامله التانيث الساكنة ان كان فعلا ماضيا
والمتحرك ان كان وصفا وهو ما ضيغ من مصدر للدلالة على متصف به او فعلا مضارعا
فتقول قامت هند وزيد قاياته امه وتقوم هند وقد يعتد رعن المصر في عدم
ذكره ذلك بان التاء فيه لم يولد تسميتها بالتانيث وان افادته والاول اي التانيث
المفهوم من قوله طلعت الشمس ولا فرق في ذلك بين ان يكون المونث متصلا بالعامل
وان يكون منفصلا عنه كما يقتضيه اطلاقه والتمثيل بالاتيين قال الدماميني
ان الفاء على رجحان ان التذكير في صورة الفصل اظهار الفصل الحقيقي على
غير والذي يظهر لي رجحان التانيث لكثرته وروده في الكتاب العزيز على التذكير
اي جيوان انتهى اختصار ولا يخفى ان ما بحثه هو عين ما جمع به المصنف
ما لا وتعني يا مفسر الفاعل به اي لمجاري التانيث فرج له الفرج العورة
كذا في القاموس ولا يخفى ان المراد هنا قبل الانثى خاصة ارجح اي راجح
على التذكير حقيقي التانيث اي له فرج كما تشعر به المقابلة بغير الا وبغير لك
لوجوب التانيث في حرقامت المراة ولم يذكره لانها كالجزء من محبوبها فكانه لا فصد
وهذا مما يلغز به وقد ذكرته في المنظومة السابق ذكرها ان يكون العامل
نعم او بيس والراجح هنا التانيث ايضا وتانيثه على اعتبار تانيث
معنى الجماعة اي هذا اللفظ وفيه انه لا معنى لتانيث المعنى تامل
جمعا التصحيح جمع المذكر السالم وجمع المونث السالم لتصحيحهما المفرد فيهما

فتقول جاءت الهندات مثلا بالتاء لا غير كما تفعل في جاء عند
وطلعت الشمس مثلا بالتاء يجوز حذفها كما تفعل في طلعت الشمس وتقول
قام الزيدون مثلا بترك التاء لا غير كما تفعل في قام زيد خلافا للكوفيين
حيث اجازوا اثباتها وعلى هذا فكل جمع عندهم يونث وجوبا
او جوازا وعليه قول بعضهم موزونا ان قوما تجمعوا وسيي تحدثوا
اي باني بجمعهم كل جمع موتث الثانية ان يكون ضمير امتصلا مذكرا اذا كان
او مستترا تنبيه قيد التصريح الضمير المذكور بان يكون للغائبة
ثم قال خلافا لقول المراة الخاضعة قمت او اقوم فانه لا يكون لا يمكن تانيثه
ان كان ضميرا متصلا لموتث انتهى ولنا هنا ما يمكن جعله لغزا فيقال اي صورة
يجب فيها تذكير الفعل مع كونه مسند الضمير الموتث الحقيقي فيباشا مطردا باجماع
النحويين وحله ما ذكر وكان الظاهر في بادي النظر في نحو ما قام الا هند
من كل ما وقع فيه الفاعل مونثا مفصولا بالا ويترجح عطف على نحو
كلهم او جبوا فيه ترك التا في النثرة اي لكن النجاة اجوا ذكله والمراد جمهورهم
فقد ذهب بعضهم الى جواز التانيث في ذلك وجرى عليه المصنف في الشذور
وقال بعض المتاخرين انه الحق واما في الشعر فجاز واثباتها كقوله
وما بقيت الا الضلوع الجراشع واما هو اي ما بعد الا بدلا بعض من كل
وهو احد المواطن الى اخرهم لا يحصر اطراد حذف الفاعل في هذه المواطن
الاربعة بل يطرد في غير ذلك كما بينته في شرح الشذور ومما جاء فيه
حذفه وظاهر كلامهم اطراد الفاعل في نحو جا العالم لتقدير المعنوي
اذ لا يجد في المضاف اليه في مثل هذا الموضع الثالث وبانت
النيابة عن الفاعل مثله في كونه فاعلا لا فعل في النجيب مجرورا
بالياء لحذف فاعله دونهم وحده لانه لا يحذف مجرور بدون جاره واما نحو
قوله مبيورة فضابنا منه ومراي مني فضرورة لحذف بهم من جانب
الفعل الثاني لو قال لحذف فاعله الثاني باستفاء من لكان افهم اخصر واظهر
وهو اي هم او هم على التسامح عند الجمهور واما عند غيرهم فهو في موضع

والحاصل ان كلا من الجملتين معناه النهي عن اتيان القبيح
فاين التناقض فكان ينبغي ان يعلل لفساد المعنى لانه لا يسوغ النهي عن النهي
عن الاتيان لانه مطلوب لا يقال مراده بالتناقض انه مناقض لمراده فان
مراده النهي عن النهي عن القبح عن الاتيان به القبح مقيدا باتيانه
له وهذا الكلام يفيد النهي مطلقا غير مقيد بذلك القيد لانا نقول المطلوب لا ينافي
المقيد فلا تناقضه لان شرط التناقض الاتحاد في القيد كذا قيل واقول
لا يخفى ان المتبادر من قول القايل لا تنه عن القبيح واتيانه بالنصب على
المفعولية نهي المخاطب عن نهيه الناشر عن اتيانه القبيح مع اتيانه هو
اياه لان اتيان الشخص القبيح مطلقا ومع كونه ناهيا الناشر عنه اقبح
لانه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وان المتبادر
من قول القايل لا تنه عن القبيح واتيانه بالجر على العطف نهي المخاطب عن نهيه
الناس عن القبيح واتيانه وقضية هذا انه لا قبح في اتيان القبيح
مطلقا وهذا كما ترى مناقض ومخالف لمعنى الكلام الاول فلو ترك
كلام المصنف على هذا البيان لاستقام ولم يرد عليه بغي فليتامل
اثاني كقولك قمت وزيدا في هذا التبعية اشارة الى ان قوله في المتن
فعله قمت وزيدا ومررت بزيد وزيدا على تقدير مضاف مثلا اي خمست
نحو قمت وزيدا الى اخره وهو ظاهر نبيه قال الرضي في شرح
الكافية وتبعه غيره جمهور النحاة على ان النصب هنا مجازا مختارا واجب
وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا توكيد للمتصل
وبلا فصل له بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح اما اذا امتنع احد هذين
فلانه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد التوكيد كضمير هذا
بظاهر مستدلا بان المقرر في كتب النحو ان الواجب في العطف على الضمير المذكور
الفصل مطلقا سواء كان بالتوكيد او بغيره واما الثاني فلانه لا يجوز
العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض حرفا
كان كما في الاية او اسما نحو المال بيني وبين زيد قال الدماميني في المتهل

ولنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال اي صورة يجوز فيها العطف على الضمير من
غير اعادة الخافض حال السعة ما جاء ومثالها قولك شاعة زيد عجيب
منها وانه يحذف الخافض هو او ان مطرد بلا خلاف انتهى
وينبغي ان يظم الى ان وان فيما قالاه كي احد امن استدراكين
هشام اياها على النحاة حيث قالوا حذف حرف الجر عن ان وان قياس مطرد
ومثالها بركة زيد حضرت لها وكي اقرأ ولكن كي اقرأ قالوا ابو
حيان في قوله تعالى وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام ان المسجد معطوف
على ضميره وان لم يعد الجار قال والذي نختاره جواز ذلك لورود ه
في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا قال وليسنا متعبدين باتباع جمهور
البصريين بل نتبع الدليل وذلك في نحو قولك كن انت وزيد كما لاح
ولا لمثل به على جواز العطف في مغنيه من شبهة النحاة الى توهم
في نحو اسكن انت وزوجك ان العطف على الضمير المستتر
قال وقد ورد ذلك في مالك وجعل من عطف الجملة والاصل ولتسكن زوجك
وكذا قال في نحو لفعله انت لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع
المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم انتهى كذا قيل واقول
لا باس في هذه المخالفة للامر وذلك لانك لو عطفت زيدا على الضمير
المستتر في كن لزم ان يكون مامورا الحاح فقل مقتضى هذا
التعليل وجوب النصب لا رجحانه فتامل وقد استفيد من مثلي يكبه وزيد
كما لاح ان ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا
على حسبها في استفادة ذلك مما قبله تحت لا محل احتمال ان يكون
التمسك بذلك لكونه الراجح لا لتعينه والسماع والقياس يقتضيانه
اما اقتضاء السماع فواضح واما اقتضاء القياس فقيل لانكما لا تخ
عن مفرد وهو مرفوع كن واما المنصوب فايما هو كالشرط فيه
والقيد ولبس بالقوي علل ذلك بانه قياس مع وجود الفارق لانه

في

في العطف كل مما قبل الواو وما بعدها فحدث عنه ومحكوم عليه
فيكون الحكم عاريا بحسبهما بخلاف المفعول معه فان المحدث عنه
والمحكوم عليه هو ما قبل الواو فقط وما بعدها فضلة بمنزلة القيد
للحكم فلا يبراعى في رجوع الحكم اليه **بيع في جواب كيف** قد
بنا قش بانه مخرج للحال في مثل جاء زيد راكبا لتصريح المحققين
التنكير في التلويح بانه انما يسال بكيف عما لا يكون مستقرا
للتقييد كالصحة والمرض وبجاب بانه لا مانع من استعمالها في المقيد
بجاز اذ لا محذور في المجاز متى وجدت العلاقة **تنبيه** قيل هذا
الحد منتقوض بنحو كيف في مثل كيف ضربت اللص لانهم نصوا
على انها في ذلك منصوبة المحل على الحالية ولا يصح وقوعها في جواب
السؤال بها الا ترى انك لو قلت في جواب كيف ضربت اللص يستقيم
وقد يجاب بان وصفها للصفات وفهم الاستفهام منها انما جاء من قبل تضمنها
اياه كما في نحو اسما الاستفهام فاذا قلت كيف ضربت اللص فكانك قلت
مثلا اضربته مكتوفا ام منطلقا فهي اذن بالنظر الى وضعها
ومعناها الاصلي يصح وقوعها في جواب كيف الا ترى انك لو قلت
في جواب كيف ضربت اللص مكتوفا مثلا لاستقام لاستفهام تامل
اللص هو السارق وثلثت كذا في القاموس **فمنها الحال** فذر
يوخذ منه ان لفظ الحال في المتن مبتدا خبره محذوف والتقدير
من المنصوب الحال **ان يكون وصفا** هو في الاصطلاح ما
صيغ من مصدر للدلالة على متصف به كاسم الفاعل واسم المفعول
والمراد به ههنا ما يبنا ول الحقيقي والتقديري كما اشار اليه في غير
هذه الكتاب **ولا تعثوا في الارض مفسدين** فانه لو اسقط مرحا فضلة المعنى؟
قيل ان اراد فسد حسن المعنى فهو ممنوع اذ قوله تعالى ولا تمش
في الارض له وكيما معنى صحيح في نفسه مع قطع النظر عن

قوله فاعل وقع التامل ظاهره وهو انه
لا يلزم منه وجوب النصب لانه يقتضي
انه الواجب لا يقتضي الاولوية
مثل يجوز بتوا ويجوز استقلالا وفي
التسهيل لا يشترط تاخر العطف وقد
العطوف عليه انتهى والمعلوم
ان موضع المعطوف عليه انتهى والمعلوم
ان ضياع حذف الفعل وصرف الامر شاذ
انتهى تصحيح كاتبه

المعنى المراد فان اريد فسد المعنى المراد فكل حال يلزم على اسقاطها
فساد المعنى المراد فامثل في معنى متفرقين الاولى في معنى متفرقات
فتدبر فهو صفة تقديرا لكن يلزم على هذا التجوز في الوصف
والمجاز لا تدخل في الحد وكذا قيل فان اريد عدم دخوله راسا فممنوع
والسيد يصرح غير واحد من الائمة بجواز وقوعه في الحد اذا كانت
القرينة واضحة او عدم دخوله فيها اذا كانت القرينة غير واضحة
فمسلم لكن كون القرينة هنا كذلك ممنوع فايدة قال الامام تاج
الدين السبكي في منع الموانع لم ار الى الان تقريرا لا مجاريه لا في المنطق
ولا في الكلام ولا في الاصول وهي العلوم التي تحرر فيها التعاريف اكثر
من غيرها فما ظنك بغيرها انتهى حاصل بعد تمام الجملة لا يرد
عليه الفضلة في مثل زيدا ضربت وضرب عمرو زيدا لان المراد بالتاخر
المستفاد من البعدية التاخر الرتبي دون اللفظي فافهم والجد
المذكور للحال المسببة لا المؤكدة الظاهر ان الحال مطلقا هذا وقضية
كلامه ان الحال المؤكدة لا تقع في جواب كيف مطلقا سواء كانت مؤكدة
لعاملها كما في الاية التي تلاها انفا ولصاحبتها نحو لا تمش من في
الارض كلهم جميعا او للمضمون الجملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا وقد تطرد
العراك قال الرضي في شرح الكافية هو صدر بيت للبيد ويروى
فاوردها العراك قال شعر فارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال نغص الحمار والاثره والدخال في الورد ان
يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيره عطشانين
ليشرب منه ما شاء لم يكن شرب ويقال شرب دخال وقد يقال نغص
البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم الرد اي اوردها من
واحدة ولم يجف على انه لا يتم شرطها ببعض المعاني المراجعة انتهى
وقول بعضهم لا ينافي المثيل بهذه الاية صحة كون الاول منعولا

مطلقا

مطلقا اي في خروج الاول لما سوى مرة وهذه المواضع ونحوها
مخرجة على زيادة الالف واللام وقد يخرج على انا وبل بما
تقريب فيه على نظير ما قاله في اجتهد وحدك فيقال في قوله
ادخلوا الباب الاول فالاول مترتبين فتامل اذا قيل وفيه نظر وكقولهم
اجتهد وحدك الوحد مصدر وحده نحو وحد وحدا وحدة وهو لازم الافراد والتذكير والاضافة الى مضمر ولازم النصب وجاء
مجرورا في مواضع معدودة قاله الرضي او التاخير قد يناقش بانه
داخل عندهم في التخصيص كما صرح به غير واحد فذكره مستدرك ويجاب
بمنع الاستدراك اذ لو لم يذكر لتوهم قصور حصر المصنف مواقع الحال في
الثالث اذ قد تخفى دخوله في التخصيص على من في تمام الحصر نظرا قال
المصنف في الجامع وشرطها التنكير وصاحبها التعريف الى ان قال وامتناع
كونها صفة كرا وكالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله هذا خاتم حديدا
وقوله لميه موحشا طلل وهذا رجل وزيد منطلقا انتهى اي شرط
صاحب الحال فيه اشارة الى ان قوله في المتن وصاحبها بالجر عطفا على الضمير المجرور
من قوله وشرطه وهذا الاباء ما قرره انفا من تضعيف وجوب اعادة
الجار في العطف على الضمير المجرور اذ ليس فيه الا اضعاف مذهب ضعيف في مجرد
التعبير بغرض وهو هنا الاختصار ولا باس في ذلك بل قال بعض المحققين
ان استعمال الخطا المشهور اولى من الصواب المهجور هو حالة لهما مقدرون
حال من قرية فيه مسامحة لان هذه الجملة ليست حالا من قرية انما الحال منها محذوفة
وهذه الجملة بدل منها والاستثنا منها مفرغ نظير قولك ما جاني احد الا
راكبا فاسم موحشا حال من طلل هذا مبني على جواز مجي الحال من المبتدا
وهو راي سيبويه ورجحه بن مالك والمشهور خلافه فعليه هو حال من
الضمير المستتر في الظرف لتاخره عن الحال في الحكم بان المسوغ لمجي
الحال من النكرة هنا التاخر نظر لمكان تخصيصها بتقدم الحال الظرف بل
بالوصف اعني الجملة من قوله في عجز البيت يلوح كانه خلل تامل وتجاب بانه

مثال لا شاهد فلا بيض فيه ذلك كما هو مشهور **احدها** ان يكون اسما
اراد به هنا مقابل الفعل والحرف **الرابع** ان يكون **جامدا** ان لا يراد عليه
مجيء مشتقا كدار فارسا لانه قليل فنزل لقلته منزلة العدم **لان** اتهم
في الغير به مشابهة لان باب الافعال انما يكون في الافعال العلاجية ومثله
تغيير كسر بانعدام **لان الحال مشتق** اي تحقيقا او تقديرا نظير ما مر له
في قوله وصف **الى تسع وتسعون** بالضمة في تسع والواو في تسعون على
الحكاية **محالها** في التمثيل **بحرف** اي حرف كان كما اقتضاه اطلاقه
وهو ظاهر وقع في بعض الشروح لقيده بالباء وهو وهم **محض**
فاحذره **لمفرد** المراد به هنا ما يقابل النسبة كما تشعر به المقابلة
بها وقد اوضح بذلك غيره **كمئوين عشرا** المئوان تثنية
مئا بالقصر كوصا بمعنى المئين لكنه افصح منه قاله مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى في حاشية الفوائد الضيائية **فهم وفهم من عطفي**
هي في المقدمة **العدد على المقادير** انه ليس من حملتها بنا على ان الاصل
في المعطوف ان يكون مباينا للمعطوف عليه مباينة كلية وان جاز في
كما امهم عطف المرادف وعطف الاخص على الاعم والعكس **لان المراد**
بالمقدار كالرطل **ما لم ترد حقيقته بل مقدار ما** فليس المراد
بالرطل في نحو قولك عندي رطل زيتا الصخة المعروفة بل المراد مقدارها
ومن ثم من الزيت مثلا **لا على معنى آخذ** كان يراد بعندي مقدار
عشرين رجلا عندي من الدنانير مقدار عشرين رجلا في العدد **وذلك**
اي كون كم عدد المفهوم من كون تمييزها من تمييز العدد مع انها ليست
منه اذ هو ما يصح وقوعه في جواب كم **لان كم** مطلقا في اللغة
العربية **كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار** فقد تستعمل مجازا
ويجوز حوض تمييز كم الاستفهامية الى آخره فيه اشعار بمرجوحية
عن النصب وهو كذلك والخافض له من مضمرة اي مقدرة وجوبا
كما جزم به المغني وهو مبني على عدم جواز دخول من على تمييز
كم الاستفهامية لفظا كما هو المشهور قال الرضي لم اعثر عليه مجرورة

بكم في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بكن لعل
الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما على جوازه ذلك نحو **ان لنا غيرها**
ابلا وشاة الا بلا بكسر تين وتسكين الباء ويقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم
جمع الشاة الواحدة من الغنم للذكر والانثى او يكون من الضان
والمعز والضبا والبقر والنعام وحمير الوحش والمرأة جمعها شا اصله شاه
وشاهه وشواه كذا في القاموس **وقد اشرت** يقولي **واكثر وقوعه بعد المقادير**
اي لا قوله والعدد بادخال الغاية **لا تحتص** بالوقوع **بعد المقادير** اي
والعدد **وسيبويه يمنع ان يقال** نقم **الرجال** خلافا له اي يمنع ان يقال
نحو كل والمراد بجمع ما وقع فيه التمييز موكدا للفاعل الظاهر تمييز
الذي رجحه المصنف في المغني مذهب سيبويه وعبارته في بيان ما يفترق
فيه الحال والتمييز السابع ان الحال يكون موكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتثم
صاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فسهر موكد لما فهم من ان عدة الشهور
فاما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازه المبرد ومن
وافقه نحو نقم الرجال رجلا بد فرد وده واما قوله **تزود مثل زاد ابيك**
فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ان فالصحيح ان زاد معمول لتزود
اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء
الذي يتزوده من افعال البر وعليها فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما
قوله سعر نعم العباء قباء هند لو بدلت ٥ بردا لخيطا وبايلا
فقباء حال موكدة اشهى على انه حال موكدة لعاجبها وهو النحل فعلى
حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلاثة عوامل الرفع
والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب
والجر وهذا اندفع انه ان كان المراد عامل المستثنى منه اشكل بقولنا
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب بحسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول

ايضا ويقال الحارثي في نحا بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى
بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل
بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الا فقد شها قاله مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى في كتابه الفوايد الضيائية **وجب بجموع**
هذه الشروط الثلاثة هي كون الاستثنا بالا وكون الكلام
تاما وكونه موجبا سواكان الاستثنا متصلا بان كان
المستثنى داخلا في المستثنى منه وهذا البيان اولى من قولهم
بان من جنس المستثنى منه لانتقاضه بنحو جا الرجال الا زيدا
مثير ابقوله كل الرجال الى قوم خالين عن زيد اذهو منقطع مع انه من
جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا في القاموس القوم الجماعة
من الرجال والنساء معا او الرجال خاصة او يدخله النساء على
التبعية ويونث جمعه اقوام وجمع جمع اقاوم واقاويم انتهى
او منقطعا وبان يكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وقيل
ما لا يكون من جنس المستثنى منه ويعرف نقده مما ذكرنا فاقوله منه اى
المنقطع في احد القولين وهو القول بان ابليس من الجن دون الملئكة
فقد يذكر عليه لانه على القول بانه من الملئكة يكون الاستثنا منه
منصلا كما هو ظاهر فان قلت والراجح من هذين القولين قلت
قال بعض الايمة التحقيق الذي دلت عليه الاثار وقوله تعالى كان من الجن
ونزعان نوعا من الملئكة يسمون بذلك ليس في محله لتوقفه على صحة
خبرية ان ابليس ابو الجن كما ان ابو ادم ابو البشر وانه لم يلن من
الملئكة لكن طرده عين وان المصحح للاستثنا في الاية التغليب لكونه
كان فيهم او هو منقطع انتهى فتجب [illegible] المصير لاحتمال كون
الاستثنا منصلا على تقدير كونه من الجن ايضا على سبيل التغليب لانه
خلاف الظاهر **على انه بدل من ته** بدل بعض من كل عند البصريين
كما قال المصنف في المغني وسعده انه لا ضمير فيه في نحو ما جاني احد الا

زيد

زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه وفي النفي والايجاب
انتهى او على انه عطف نسق على المستثنى منه والاحرف عطف عنده
الكوفيين وهي عندهم بمنزلة الواو العاطفة في ان ما بعدها مخالف
لما قبلها لكن ذلك منتفي بعد الايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد
بقولهم ما قام الا زيد وليس شي من احرف العطف يلي العامل
وقد يجاب بانه ليس تام اليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد
قاله المصنف في المغني **والاتباع اجود منه** اي من النصب
على الاستثنا لما فيه من التناسب بين المستثنى والمستثنى منه والتماثل
في الاعراب قال الدماميني وقضية ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما مررت
احد الا زيد امختارا على النصب ضرورة ان المماثلة حاصلة على
كلا التقديرين فيستاوي ان انتهى يعني والمقرر خلاف ذلك واختيار
الابدال وحاصل كلامه القدح في العليل المذكور وعلل بعضهم اختيار
الابدال في ذلك بان اعراب البدل باصالة وتغيير واسطه بخلاف النصب
على الاستثنا فانه على التشبيه بالمفعول باصالة وبواسطة الا
وهذا كما ترى شالم من القدح والاستفهام قيده في غير هذا الكتاب
بالكاري وقد يكون في مثيله كما تي اشارة لذلك وجات قراة الاكثر
على الوجه المرجوح لان امر اتكد مستثنى متصل من احد والمختار
في المستثنى المتصل في مثل ذلك الابدال كما تقرر هذا ما راه المص
هنا تبعا لبعضهم والذي جرى عليه في المغني كجمع خلاف ذلك وعبارته
الذي اجزم به ان قراة الاكثر لا يكون مرجوحه انتهى وفي شرح
الكافية للرضي عن عصام الدين رحمه الله تعالى من انه كلام منع المص اتفاق
اكثر القرا على المرجوح بل قال التزم البعض اتفاق الكل عليه وهذه
انما يسمع لو لم يكن خصوص القرات مسموعة من رسول الله صلى
الله عليه وسلم او كان المجموع مسموعا لبيان الجواز فيجوز
ان يكون بعض القرا قد سمع القراة المرجوحة منه صلى الله

طب وسلم ولم يلغه الا هي ومع ذلك هو بعيد انتهى تنبيه
في الشرح المذكور لا يقال يتنافض هذا الحكم بقوله تعالى فاسر باهلك
بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فان القراءة المشهورة
فيه النصب والاوجه الاتفاق القرا على المرجوح لانا نقول الخطاب
مع المؤمنين والاحد مخصوص منهم فلم تدخل فيهم الامرأة فهو مستثنى
متصل وقد بشر الله تعالى في هذا المقام ما صعب على التحول
انتهى بالمعنى مع اختصار ولا يخفى انه من الحسن بمكان لان
مرجح القراءة بالرفع لا الراي رد لما عليه الزمخشري من ان
القراءة براي القرا الثاني ان يكون مستثنى من اهلك جرى
على هذا الاعراب الزمخشري ورد باستلزامه تناقض القراءتين
فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب
قال المصنف في المغني وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل
على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرأت العذاب
فصاحت فاصابها حجر فقتلها انتهى فعلى هذا يكون
النصب واجبا لاستثنى الا في كلام تام موجب لكن جون
المصنف في المغني الرفع على الابتدا وجعل ما بعده الخبر
والمستثنى الجملة ومشار هذا الاختلاف يظهر بتقرير ما في هذه
المسئلة من الخلاف قال ابن مالك في كتابه المسمى شواهد
التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما لفظه حقا المستثنى بالا من
كلام تام موجب ان ينصب مفرغا كان او مكملا معناه بما بعده
فالمفرغ نحو الاخلا يوعد بعضهم لبعض عدو الا المتقين والمكمل
معناه بما بعد نحو انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين
ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في النوع الا النصب
وقد اعتلوا وردوه معروفا بالابتدا ثابت الخبر ومحذوفه
ومن الثابت الخبر قول ابن ابي قتادة اهم موا كلهم الا ابو قتادة
لم يحرم فالا معنى لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره ونظيره

من كتاب

من كتاب الله تعالى قراه ابن كثير وابي عمرو ولا يلتفت منكم احد الا
امرأتك انه مصيبها ما اصابهم فامرأتك مبتدا والجملة بعده خبره
ولا يصح ان تجعل امرأتك بدلا من احد لانها لم تسر معه فيتضمنها
ضمير المخاطبين ويدل على انها لم تسر معه قراءة النصب فانها
اخرجتها من اهلها الذين امر ان يسري بهم واذا لم تكن في الدس
سري بهم لم يصح ان تبدل من فاعل يلتفت لانه بعض ما دل عليه
الضمير المحذوف المجرور بمن وتكلف بعض النحويين الاجابة عن
هذا بان قال لم تسر بها ولكنها ستعرى بالعذاب فتفارقهم ثم التفت فهلكت
وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبة بقوله
ولا يلتفت منكم احد وهذا والله تعالى بين الاعتراف بصحته
متعين ومن المبتدا الثابت الخبر بعد الا ما جاء في جامع المسانيد
من قول النبي صلى الله عليه وسلم ما الشياطين من ملاح ابلغ
في الهالجين من النساء المتزوجون اولئك المطهرون المبرون من
الخنا وجعل من حروف من هذا القبيل قوله تعالى الا من تولى
وكفر فيعذبه الله ومن امثلة سيبويه في هذا النوع لا يفعلن
كذا لاجلك الا فعلك ومن الابتدا بعد الا المحذوف الخبر قول
النبي صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس باي ارض تموت
الا الله عز وجل اي لكن الله تعالى يعلم اي ارض تموت كل نفس
ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم كل امتي معافى الا
المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي اي لا يعفون يجاهرون
ومثل هذا تاول القراءة قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليلا منهم
اي لكن قليل منهم لم يشربوا ومثل قول الشاعر

له اصابع لعيت هكذا اقربوا الا الصبا والدبورا اي لكن الصبا

والدبور لم تعيا عنه ومثل قول الاخر

عرفت الديار كرقم الوحي مرتها الكتائب الخمري على اطرافها بالخيام الا النعام والا العفي

اي الا التمام والا العفو فلم تبل وللكوفيين في هذا الذي ينتقر الى
تقرير مذهبهم وهو ان جعلوا الا حرف عطف وما بعدها
معطوفا على ما قبلها انتهى نبيه قال المصنف في المغني الذي
اجزم به ان الاستثنا في الاية من جملة الامر على القراتين بدليل
سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود واذ الاستثنا
منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر ولان المراد بالاهل المومنون
وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مومنين
ويويده ما جا في ابن نوح عليه السلام يا نوح انه ليس من اهلك
انه عمل غير صالح وبنو عمنا فيه اشارة الى ان المراد بتميم في المتن اسم
ابي القبيلة تسمية لها باسم ابيها يحيرون النصب واجا
والله ارمرجوحا نصبا هذا وقوا ومنهم المصنف في غير
هذا الكتاب على ان هذا التحرير ليس على اطلاقه بل هو مفيد بصحة
حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقامه حتى لو لم يصح اقامته
مقامه وجب النصب اتفاقا ويجوز الا تباع الطي بالرفع قال
ابن مالك الا من لغن النصب على انه بدل من العلم باعتبار لانه
مرفوع الموضع على انه مبتدا خبره الظرف قبله اعني له او على انه
فاعل بالظرف المتعلقه المحذوف المرفوع بالابتداء الساد هذا
مسد خبره ومن الزايدة لتعم الا في النكرات المنفية
او المشبهة عنها لا بد في هذه النكرات ان تكون من باب المبتدا او الفاعل
او المفعول ولم تتعرض لذكره لان شوق الكلام لبيان ما فقد من
شروط الزيادة لا يقال ان كان عليه ان يريد او المشبهة عنها
لانا نقول لعل عدم ذكره لا وخاله اياه في النفي بعكان سلم
تقييد المستفهم عنها بهل نحو ما رايت الا حمارا احد في الامكان نقلا
عن كتاب مفردات القران للامام الراغب احد يستعمل على ضربين
احدهما في النفي فقط والاخر في الاثبات فالاول لاستغراق جنس
الناطقين وبينا ولا الكثير والقليل ولذا اصح ان يقال ما من قال

احد

احد فاضلين كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين والثاني على
ثلثة اوجه الاول المستعمل في العدد مع العشرات نحو احد عشر احدا وعشرين
والثاني المستعمل مضافا اليه بمعنى الاول نحو ما احدا كما فيشفي ربه خمرا
والثالث المستعمل وصفا مطلقا ويختص بوصف الله تعالى نحو قل هو الله
واصله وحد ١٧١ ان وحدا يستعمل في غيره انتهى لان التابع مطلقا لا يتقدم
على المتبوع وما جا من تقديمه عليه ضرورة فلا يرد ويسمى ذكد الاستثنا
مفرغا ان ما قبل الا قد تفرغ الاولى قد فرغ لطلب
ما بعدها ولم تشتغل عنه بالعمل فيما تشبهه قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
في شرح الكافيه تسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله
هو الذي فرغ عن المشتغل منه للعمل فيه فلا حاجة الى المفرغ
بمعنى المفرغ له بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ
عن اعرابه ١٧ اعراب المستثنى منه انتهى وكلام المصنف قابل لحمله
على كل من الاوجه الثلاثة وان تفاوتت قربا وبعدا خلافا لسيبويه
والجمهور واقتصر عليه لما مر ويعلم اعرابها واجبة النصب على الظرفية دائما
يعني في النثر اما في الشعر فيجوز عنده كالجمهور خروجها عن الظرفية
كقوله شعر ولم يغن شوى العدو ان دناهم كما دانوا فتبين قال
الرضي وغيره سوى في الاصل صفة مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي
مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وهو منه حقق الاستوا
فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البعد لكما استعير له لفظ المكان
فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعير معنى الاستثنا ان جانبي
القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجي فصار الغير بمعنى ١٧ انه التزم
اضافته بخلاف غيره فانه قد يقطع نحو ليس غير والتزم اضافته الى
المعرفة فلا يقال جاني القوم شوى رجل انتهى ملخصا وههنا التحقيق
ظهر كما قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى انه ظرف في الاصل لازم
في حال الاستثنا او مستتر فيها والفاعل مستتر فيهما هذا الضمير المستتر
عايد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عادة الضمير من قوله

تعالى فان كن نساء فوق اثنتين على البيان المفهوم من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو القايم وبيد الكما جا لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك غير لايس ولا يكون تقول قاموا خلا زيد اي خانب هواي قيامهم زيد لقال المصنف في المغني واستشكل الرضي الوجه الاول بان المقصود في جاني القوم خلا زيد او عدا زيد ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزه بعض القوم اياه وخلفه بعضهم اياه مجاوزته الكل وحلوله الكل قال الدماميني وقد يدفع اشكاله بان المراد وكل بعض منهم بنا على انه اسم جنس اضيف نعم والاستثنا يرشد اليه فلا يرد ان المفهوم في مثل جا بعض القوم ان الكلم يجيوا الا قرينة فيتعاند هذا المفهوم بخلاف ما نحن فيه وحينئذ فقد حصل المقصود انتهى فليتامل تعبيت في قول المصنف هنا في الموضعين مستتر فيها ولما قبل ان الاسم في الاولين والفاعل في الاخيرين محذوف فان قال المصنف في المغني قبيل الكلام المنقول عنه انفا ومن الوهم في ذلك يعني منعهم حذف بعض الكلمات قولهم ما اكل في افعال الاستثنا نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا ان مرفوع محذوف والصواب انه مضمر عايد اما على البعض الاخر مما مر مشترك المشهور في مثله انه باب الحذف والايصال والاصل مشترك فيه والوجه انه اسم مكان اي محلا اشتراك او مختص بالظاهر وهو رب هذا مبني على تنزيل دخولها على الضمير لقلته بالقياس الى دخولها على الظاهر منزلة العدم والحروف الجارة عشرون حرفا اسقطت منها سبعة قيل قضية كون الساقط سبعة ان يكون ان الحروف الجارة احد او عشرون لانه ذكر في المتن اربعة عشر الان

يكون ماذكره مبنيا على عد من وحد واحدا انبا على ان من مختصة من حد خلتا مثل واما اسقطت اربعة الباقية لشذوذها هذا العذر لا يشوع الاتيان في المتن بضيعة الحصر كذا قيل وارادة هذا القايل بصيغة الحصر صيغة تعريف الجزيين اعني المبتدا والخبر من قوله وهذا هو من الى اخره فانه يدل على حصر الجر في الاربعة عشر المذكورة بنا على تقريره في علم البيان من ان تعريف الجزيين يفيد الحصر وقد يقال ان اراد هذا القايل بالحصر مطلق الحصر فمنوع او الحصر الحقيقي فسلم لكن المراد الحصر الامثالي في اي حصر حذف الجر بالنظر الى الاستعمال المشهور الذي عليه الجمهور فافهم ولا يجر بها الا ما الاستفهامية لا يرد هذا على هذا الحصر حرها ما المصدرية وصلتها في مثل كيما نصر لاحتمال ذهابه في الشرح الى ان ما في ذلك زايدة كافة كما عليه بعضهم ولان في نحو حيث كي اقر لانه قد اسلف ذكرها في هذا الشرح في الكلام على اضمار ان واكثر المبرد استعماله قال المرادي في الجنى الداني نقلا عن الشلوبين اتفق ابو البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفرا على رواية لو لا عن العرب فانكار المبرد له هذيان اثنتى وهذا البيت ونحو لقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى وقوله ولولا ما قلت لك في الدراهم حجة لسيبويه وفي دعواه استعمال العرب لولاي ولولاك الخ ولولاه عليه اي على المبرد في انكاره استعمال ذلك فالاستعمال الاكثر الظاهر الكثير وهو ثلاثة بل اربعة والرابع رب وما لا يجر الا نكرات وهو رب هذا الحصر مبني على ما مر انفا وقيل على كون الضماير التي تدخل هي عليها بمنزلة النكرات او ما اضافة اسم الما للسببيه فلانيا في كلامه هذا ما حققه في غير هذا الكتاب مرة ان العامل في المضاف اليه هو المضاف والمراد بالاسم هنا مقابل الصفة كما سبق به المقابلة اي او باضافة اسم اليه وهذا الضمير يعود على

على الاسم المذكور في قوله او لاخفض الاسم اما لحرف فظاهر ان المراد
بالاسم في هذا المقام مقابل الوصف وكذلك مقابل الفعل والحرف في كلامه
من التبريح صفة للجناس التام تنبيه هذا الذي ذكرته من ان
المراد بالاسم في هذا المقام مقابل الوصف هو ما جزم به بعض الشراح
ويلزم عليه كما ترى ان لا يكون الاضافة في مثل زيد ضارب عمرو
اسنا معنوية ولا لفظية مع انها معنوية قطعا فالوجه ان المراد
بالاسم مقابل الفعل والحرف فتدبر ولا يكون المضاف اليه معمولا لذلك
بالصفة اي معمولا لها قبل الاضافة فافهم وذلك
لانها تفيد امرا معنويا الى آخره يتبادر منه ان نسبة المعنوية
الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف من التعريف
او التخصيص ويرد عليه ان اللفظية افادت معنى للمضاف وهو
المعمولية فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد اي الذي جعلت الفائدة
له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا
لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخصيصا للفظ المضاف فنسبة
الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قال مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى في حاشية الفوائد الضيائية وهو التعريف ان كان
المضاف اليه معرفة يعني ولم يكن المضاف عريقا في الابهام وكان
موضعه مستحقا للنكرة كجاءني رجل مثلك وحده ويصح الاخباريه اي
بالمضاف اليه عنه اي عن المضاف نحو خاتم فضة الا ترى انك تقول
شيء الى خاتم حاضر عندك مثل الخاتم فضة ولا يخفى ان هذا البيان
اولى من قول المصنف في التوضيح الا ترى انه يقال هذا الخاتم فضة
ولهذا ايضا ثلاث صور بل اربع رابعها اضافة المثال مثل هذا ضارب
زيد الان او غدا وقد يجاب بانه في معنى اسم الفاعل وهو التحقيق
الاولى زيادة او رفع القبح وذلك في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه

فان في

فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف
وفي نصبه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما
ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع ونحو الحسن وجه
لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز الا ترى ان ضارب زيد
اخف من ضارب زيدا فيه رد لما قيل ان اصل ضارب زيد ضارب
فقط قال المصنف في المغني في التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب
في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان
ضارب زيد اخص من ضارب وهذا شهود فان ضارب ابن ضارب زيد
اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة انتهى تقول جاءني غلام يا هذا
فتنون زاد قوله يا هذا لانه لو اقتصر على جاءني غلام ونون لزم
ان تكون تنوين التمكين في الوقف وهو لا يكون في الوصل اجماعا
وذهب كنوني حين وشاطبي ويقال عدل عنه لما ذكره للاختصار
فيقال حينئذ هلا قال كنوني حين واحسان فانهما اي نوني هاتين
الكلمتين مبنيان بالاعراب لانا نبين له هذا مبني على ان الحركة
بعد الحرف وفي ذلك خلاف قال في الجمع في محل الحركة للاتباع قولان
حكاهما ابن جني الاول انها بعد الحرف قال وبويده انا رايناها الحركة
فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو الملك كما
تفصل الالف بينهما نحو الملاك فلولا ان حركة الاول تاليه في المرتبة
لما حجزت عن الادغام فان الحركة قد تثبت لفظا بعض حرف اذ الفتحة
بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا
يجامع حرفا اخر فيسكن معه في وقت واحد فكذلك بعض الحرف
لا يجوز ان يجتمع حرف اخر في وقت واحد والثاني انها معه
واختاره ابو علي الفارسي قال ويويده ان النون الساكنة تخرجها مع

حروف الفم زائدة من الالف والمخرجة مخرجها من الفم فلو كانت الحركة
بعد الحرف لوجب ان تكون النون ايضا من الالف واللام واختاره
ابو حيان وابو البقا في اللباب وعلله بان الحرف يوصف بالمتحرك
كما يوصف بالشدة والجهد فهي صفة والصفة لا يتقدم على موصوفها
ولا تتاخر عنه وبان حروف العلة تنقلب الى غيرها لتحركها فلو كانت
الحركة بعدها لم تنقلب والثالث وهو ضعفها انها قبله قال ابن
جني ويدل على اجماع القاء على ان الفا في بعد وبابه انما حذفت
لوقوعها بين ياء وكسرة في نو عد لوجي به على اصله فقولهم بين يا
وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال وبطلانه
اجماعهم على ان الالف لا تقع الا بعد فتحة كضارب مثلا فلو كانت
الحركة قبل حرفها لكانت الالف بعد صاد لا بعد فتحة قال الفارسي
وسبب الخلاف فيها لطف الامر وغموض الحال الى هنا كلام الصبح والذي
جزم به مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ما افهمه المتن ان الحركة
بعد الحرف قال ويعرف ذلك باشياء منها تقول هذا حبي يا فتى
وهو لا شيا طبين يا فتى فتجد اعرابها بضمة واقعة بعد النون
زاد قوله يا فتى في الموضعين لانه لو حذفه لكان الظاهر اسكان
النون للوقف وان احتمل تحريكها واعرابها بالضمة ايضا كما هو
المطلوب لكنه كما يكون الوقف بالسكون يكون ايضا بالروم كما تقرر
في محله وذلك اي جمع تعريفين على الاسم لا يجوز كذا وقع
للمصنف في المتن ايضا فقال الدماميني في حاشيته هذا ينتقض باي
الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بضلتها باعتبار
ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف في نحو
جاني ايهم اكرمته فيجمع تعريفان وقال الرضي وعندي انه تجوز اضافة
العلم مع بقا تعريفه اذ يمتنع اجتماع تعريفين اذا اختلفا انتهى

كلام

كلام الدماميني **يعمل عمل فعله سبعة** اه قلت تقرير هذه العبارة
تعمل سبعة عمل فعله فيرجع ضمير المفرد للجمع فكان الواجب عمل فعلها
قلت اشار بافراد الضمير الى ان المسند اليه العمل كل واحد من سبعة
عمل فعله كذا قيل من السبعة اسم جمع لا جمع فقوله جمع مستقد اللهم
الا ان يحمل على المشابهة **احدها اسم الفعل** فاسما الافعال ثلثة اقوال
بالنظر الى حقيقتها احدها قول البصريين انها اسما سميت بها الافعال
والثاني قول الكوفيين انها افعال دالة على الحدث والزمان والثالث
قول بعض نحاة الاندلس انها قسم برأسه سميت رابع خارج عن
الكلم الثلاث وسماه خالويه وحجة البصريين ان منها ما سون
كصه ومه والتنوين علامة الاسمية ولا قايل بالفرق بين ما
ينون منها وما لا ينون واما قول الكوفيين انها دالة على الحدث
والزمان فممنوع بل هي دالة على الالفاظ وتلك الالفاظ هي
الدالة على الحدث والزمان فمدلول نزال الفظ انزل وانزل
هو الدال على الحدث والزمان واما المذهب الثالث فسقوطه بين
واجتنابه متعين قاله المصنف في شرح اللمحة **بمعنى بعد** بضم
العين **واثلث** بلفظ الامر **واعجب** بلفظ المضارع وهذا راجع
بالنظر الى ما قبله من هيهات ومه ووي ينشر على طي اللف ما سمي به
الماضي كهيهات بمعنى بعد ظاهره انه مرادف بعد فيكون معناه
معنى بعد وهو احد اقوال كذا قيل والقول الثاني ان ظاهر هذه العبارة
التي قبلها من قوله ما سمي به الماضي انه ليس مرادف بعد بل انه
اسم للفظ بعد وقد تايد هذا الظاهر بما سقته لك عنه انفا من
الظهر على ان اسما الافعال اسما الالفاظ الافعال لا المعاني الافعال
فاياك ان تحمل قوله هنا بمعنى بعد تجعله من قبيل الاضافة البيانية
حتى يكون المعنى ان هيهات متلبس بالمعنى الذي هو لفظ بعد
باعتبار انه موضوع لهذا اللفظ فافهم **قال تعالى ويكانه**

لا ينفع الكفرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين في هذا البيان تحقق ما
اقتضاه التمثيل من كون اي اسم فعل بمعنى اعجب والاشارة الى ان
الكاف حرف جر بمعنى لام التعليل وتصوير مقتضى كون ان مصدرية
من التاويل بالمصدر **جاز جزم الفعل المضارع في** جوابه فيه
اشارة الى ان نائب الفاعل في قوله في المتن وجزم في جواب الطلبي منه ضمير
مستتر يعود على المضارع وان لم يكن مذكورا في العبارة صرحنا لاساق
الذهن اليه على حد حتى توارت بالحجاب فلم احتج الى اعادته هنا هذا
الظرف المتعلق بالاعادة لما تضمنته من معنى الذكر على حد ما قيل
في قوله تعالى فاماته الله مائة عام ولا يصح كونه ظرفا للاعادة على
ظاهرها كما هو ظاهر مما ياتي بادنى تامل **ومن احكامه انه لا ينجب**
الفعل بعد الفا في جوابه الا نصب به الفظ الفعل بلفظ المضارع
كما في شابته مصدرا اي مفعولا مطلقا في صدر هذه المقدمة حيث
قال فيه مسبوقتين بنفي محضا او طلبيا الفعل الى اعادته هنا فيه تامل
انتهى فلا يعمل **ان حل محله فعل مع ان او ما** لحاجة الى ذكر ان لان
ما مستعمل في الماضي والمستقبل كما ستعلم في الحال **ولا مضمرا** لحاجة
الى هذا الشرط لان ضمير المصدر مصدر وقد يقال انما ذكره اهتماما بالرد
لما عليه الكوفيون من جواز اعماله **ولا منعوتا قبل العمل** لحاجة
الى قيد القبلية قال الدماميني في شرح الوافي وعبارته ولا موصوفا فان قلت
ظاهر كلام المولف منع اعمال المصدر المحدود الموصوف مطلقا قلت ليس
كذلك فانه انما منع اعماله في حالة كونه موصوفا وهذا انما يتحقق في
حالة وجود موصوفيته عند العمل واما قبل ذلك فلا ترى اذا اعمل
ثم وصف صدق انه عمل في حالة كونه غير موصوف ثم طرا وصفه فصار
موصوفا بعد العمل اعنده انتهى فتامله **ولا مفصولا من المعمول** هذا
يشمل مسئلة النعت وهو اعم ولا يخرج بمجيء الاعم بعد الاخص فليتامل كذا قيل
وهو ظاهر تنبيه يدخل في كلامه هذا بقية النوائح وعماوه

بعضهم

بعضهم انه لا يفصل من معموله تابع ولا غيره وهو الاسم الدال على
الحدث مطابقة كما في الضرب او تضمنا كما في الجلسة والجلسة والحدث
المعنى القايم بغيره سواصدر عنه كالضرب والشتم او لم يصدر
كالطول والقصر كذا افاده غير واحد منهم صاحب الفوايد الضيائيه
كلي انتقده مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في حاشيته عليها
فقال ليس المعنى القايم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان
حدثا فهو المعنى القايم بغيره من حيث انه قايم بغيره هكذا
حقق المعنى انتهى **الجاري على الفعل** المراد بجريانه على الفعل
بعد ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه توكيده اولا وبيانا
لنوعه او عدده مثل جلست قعودا جلوسا وجلسه وجلسه
عمل القادرية والعالمية وبملاله وبحاصل الاشتقاق الفعل
منه ليس مصدرا تنبيه جريان اسم الفاعل على الفعل
بمعنى موارنته للفعل وجريان الصفة على موصوفها معناه
جعل موصوفها صاحبها اي مسندا او ذا حال او موصولا او منعوتا
لها وكل من هذين المعنيين والمعنى الاول اصطلاح مشهور
في محله ولا غرابة في التعريف قاله مولانا عصام الدين رحمه الله
اي يرجبها بضم الراي اي اتساعها **وعنتهم** في القاموس
العنت محركة الفساد والاثم والهلاك ودخول المشقة
على الانسان ولقاء الشدة والزنا والوهي والانكسار والتاثب
الماثم انتهى **عرقوب** بضم اوله كعصفور وليس في العربية فعلول
بالفتح الا صعفوق وحربوب في لغته قاله المصنف في شرح بانت
سعاد وسرب في القاموس في مادة سرب بالمشاة الفوقية او بالتحتية
كيمنع موضع قرب اليمامة وهو المراد بقوله سواعيد عرقوب اخا بيترب
انتهى وقد جرا هذا الذي قاله اليمني في اعرابه ثم رايت
المصنف قال في شرح بانت سعاد ما نصه قال الله يرى الناس
يروون بيترب في هذا البيت بالتا المثلثة والرا المكسورة وانما هو

بالمشاة وبالواو المفتوحة موضع بقرب مدينة الرسول صلى الله
عليه وسلم قاله ابن الكلبي قلت وقاله ايضا ابو عبيدة وقد
حولفا في ذلك قال ابن دريد اختلف في عرقوب فقيل انه من الاوس
فيصح ان يكون بالمثلثة وبالمكسورة وقيل من العمالق لو كانت من
اليمامة ويترتب هناك قال وكانت العمالق ايضا هكذا تكون
بالمشاة وبالمفتوحة لان العمالق التي كانت من اليمامة قال وكانت
العمالق ايضا في المدينة انتهى كلام المصنف فتامل بالحديث
المرجم اي المفول ظنا من غير تحقق وتيقن ويقع في بعض النسخ
المترجم وهو تحريف من قلم الناسخ اي وبالحديث عنها
والضمير عائد الى ما يفهم من سياق الكلام وقضية بيان
المصنف ان الحديث مصدر وفيه نظر وعبارة بعض الائمة
اي وما تحدثني عنها وهي ظاهرة وقد يقال مذهب الكوفيين
جواز اعمال اسم المصدر قياسا مطردا ومنه الحديث محبب اعمل
ضميره في البيت المذكور ودل ذلك على جواز اعمال ضمير المصدر
بالاولى فتامل قابل للتاويل قال في الجمع البصريون يأولون على ان
عنها متعلق باعني مقدرا انتهى وفيه نظر عن الجار والمجرور
المتعلق اي مجموعها ومن هنا افراد الضمير على من قال هو
الزمخشري لانه قد فصله بينهما بالخبر بدل من قوله لهند
فان قلت اذا لم يكن معمولا لرجعه فما العامل فيه قلت قال
المصنف في المغني الصواب ان العامل فيه محذوف اي يرجعه يوم
على السير قال ولا يتصب بتنوله قادرا لان قدرته تعالى لا تقيد بذلك اليوم ولا بغيره التام ان يكون موصوفا عنه
قال الدماميني في المنهل وهنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي ان المصدر
انما يتقدم بالحرف المصدري فالفعل حيث يكون فاعل المصدر
او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان
وضرب اللصوص اللصان لامكان التاويل هنا لانكاذا جيت بالفعل

وجدت

لانه اسم معدد للمصدر تامل

قوله وفيه نظر لان اعني يتعدد بنفسه لا بواسطة حرف الجر كما تقدم فتامل

وجدت في اللفظ ما سنده اليه فيستقيم التاويل واما حيث
لا يلوح للفاعل ولا نائبه دلر في التركيب اصلا فان التاويل بذلك
ممتنع لما يلزم من بقا الفعل بلا فاعل او نائب عنه فهي القسم
الاول ممتنع تقديم معمول المصدر عليه لانه من باب تقديم
معمول الصلة على الموصول فان قدم ما يحيل انه معمول للمصدر
قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر
بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور احاز وفي
القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه
لانتفاء المانع نحو ولا تاخذكم بهما رافة اكان للناس عجبا
ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة شعرا
صحم تقلدها فهم مقيدها في حلها عن بنات الفحل تفصيل
قال ابن هشام في شرح هذه القصيدة عن بنات الفحل تتعلق وان
كان مصدرا لانه ليس بفحل لان والفعل ومن ظن ان المصدر
لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ولا يخفى ان قضية
العلة المذكورة وجواز تقديم معمول المصدر عليه مطلقا
وان لم يكن ظرفا وفي كلام ابن هشام في الشرح المذكور ما
هو صريح في ذلك وعبارته فيه في الكلام على قول كعب رضي
الله عنه شعرا ارجو واملا ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل
الثالث ان تعلقه بتنويل وان كان مصدرا لانه لا يعمل لان
والفعل ولهند اقالوا في قوله تسلحوا بني بين يد
ظلما علينا لهم قديدا اي ظلما يجوز ان يكون مفعولا لاجله
عامله قديدا وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع
تقديم معمول الصلة لمصدر عليه مطلقا انتهى واجاز البهلي
تقديم الجار والمجرور قبل ومثله الظرف كما هو ظاهر انتهى

وفي شرح الكافية للرضي بعد ذكر كلام القوم من منع
تقديم معمول المصدر عليه مطلقا هذا ما قالوا وانا لا اراه ممنوعا
من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه وساق مثالا وقال
باثرها وشوقه في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس
كل ما اول شيء حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدري
من جهة المعنى مع انه لا تلزم جهة احكامه بل لا يتقدم عليه المعمول
الصريح لضعف عمله والظرف واخويه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه
يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى
بنعمة الله تعالى وجحده مثل المجنون ولا معنى لتعليقه بمجنون وكذا
يعمل الضمير فيهما كقوله وما الهجر الا علمتن واشد البيت واشد
بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا فيه ان الحول اسم مصدر كما
صرح به غير واحد والكلام في المصدر وقد تجاب فيه
بنحو ما مر وقولهم اي العرب اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا
اي خروجا فهو مصدر ميمي والظرف متعلق بقوله فرجا بتقدير
نظيره للاخر وقوله عليه الصلوة والسلام الى اخره عدل
عن التمثيل بالاية الكريمة لعدم صحته على ما قاله في المغني وغيره قال
في شرح الشذور فان قلت هل لا استدللت بالاية الكريمة اية الحج
قلت الصواب انها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل
بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة
ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الخبر او الجواب اي من استطاع
فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الجر على
الثانية فمفسد للمعنى اذ التقدير اذ كر لله على الناس ان يحج
المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع لم يتم الناس كلهم

انتهى وقد ناقش فيما قاله من عدم صحة التمثيل بالاية
غير واحد وحقق صحة ذلك ما يطول الكلام بايراده ويثبت
الكتاب اي كتاب سيبويه اذ هو في عرف النحويين علم بالغلبة
على كتاب سيبويه كما ان الكتاب في عرف الاصوليين علم كذلك على
كتاب الله تعالى من الرزق بالكسر ما ينتفع به وبالفتح المصدر
الحقيقي كذا في القاموس فاين في شرح التسهيل للدماميني قال
الشارح لم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في قول الشاعر
عجبت من الرزق المسيء اله وللتركيب بعض المحسنين فقيرا
بنصب المسيء ورفع اله بالرزق وهو مصدر رزق يرزق وانكر
ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق
المحظون فلا حجة في البيت على هذا بل رفع اله بفعل مصدر
هذا كلامه ولم يتكلم على حجة البيت مع ان فيه مصدرا بال وقفى
بعده مرفوع يظهر كونه فاعلا به انتهى كلام الدماميني وما اشار
اليه من الاستدلال على الشارح انما يتم لو كانت الرواية برفع بعض
المحسنين فقيرا فتامله منصفا وتكرم من الاكرام او التكريم
والاول اولى ليوافق تعبيره السابق في المصدر بلفظ الاكرام فان كان
بال ينبغي تقييدها بالموصولة لانها لو كانت حرف تعريف اقتضى
القياس ان لا تعمل ايضا على ما صرح به اصحاب الاخفش سعيد وهو الحق لمن
تامل قاله المصنف في شرح الملحة فحينئذ طيئ الى اخره قال المصنف
في المعنى اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما
هو للعمل في المنصوب لا المطلق العمل يدل لاحدهما انه يصح زيد
قايم ابوه امروالثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو قايم الزيدان
كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كونه حالا ولو تقديرا
كما يعلم مما يأتي او مخبرا عنه ان اراد الاخبار من حيث المعنى

www.alabdulgader.com

دخل في كلامه الموصوف وكان ذكره مستدركا ومن حيث الصناعة
خرج عنه المفعول الاول في باب ظن والمفعول الثاني في باب
علم وده والحال نحو ظننت زيدا ضاربا ابو عمرو واعلمت زيدا اكرما
ضاربا ابو عمرو وجاز يد ضاربا ابوه عمرا فتامل تنبيه
زاد ابن مالك في الخلاصة فيما يعتمد عليه اسم الفاعل حرف النداء
مثل يا طالعا جبلا اي وتحقيبه المصنف في التوضيح فقال هذا سهو
منه لانه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقال غيره ان
اعتماد اسم الفاعل في ذلك على الموصوف مقدرا اي يا رجلا طالعا
وفيه ما مر فتذكر على حكاية الحال ٭ ومعناها كما قال غير
واحد ايقاع المتكلم باسم الفاعل العامل معنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان على التقديم
لخبر على بنوا لانه خبر فحقه التاخير وبنوا لهب مبتدا فحقه التقديم
وعلى هذا فلا حاجة لقوله والتاخير اي لبنوا لهب فافهم تنبيه
تقال الكلام في اسم الفاعل وخبر من باب المقال لا اسم الفاعل
فلا موقع لذكره في هذا الباب ويدفع بان الكلام مبني على كون
المقال مطلقا من قبيل اسم الفاعل وانما جعل نوعا مستقلا لان له
نوع امتياز فتامل خلافا للاخفش في كون خبر بنوا لهب
على التقديم والتاخير لانه يمنعه ويوجب ان يكون خبر مبتدا وبنوا
لهب فاعلا به مغنيا له عن الخبر فهو الوصف الدال على الفاعل الجاري
على حركات المضارع وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق
ومنه يقوم وقايم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا
واما توافق انواع الحركات فغير معتبر لدليل ذاهب قاتل وتقيل
ولهذا قال ابن الحشاب هو وزن عروضي لا نصريفي قاله المصنف
في المغني ان الصفة المشبهة تكون مجارية للمضارع كمنطلق اللسان

ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو
جميل فطرته وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود
باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو ساخط دارا
انتهى قيل وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم
فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لانه صفة مشبهة
حقيقة انتهى ولا يخفى ما في هذا الجواب الثاني على التقدير انتقاض
حد اسم الفاعل المذكور بما كان من الصفة المشبهة جاريا على
حركات المضارع وسكناته اللهم الا ان يكون تعال لعل المصنف حال
تاليفه لهذا الكتاب كان على راي الجماعة القايلين بانها لا تكون الا غير
جارية فلا انتقاض والرد شاحط مدفوع بانه نادر وضارب بالضم
بالتنوين على الحكاية ان اورد غيره من الحال او المستقبل القايلين
اعمال القابل مع كونه بمعنى الماضي لا يرد بالمذكر الحال اياه وفيه
دليلا ايضا على اعماله محمولا قاله المصنف في شرح الشذور واستدلوا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد اذ المعنى بسط لان
الاخبار بعد مضي زمان البسط ويدل على ارادة حكاية الحال ان
الجملة الجملة حالية والواو واو الحال قال بعض المحققين ٧ خفا
ان المراد بالحال في عمل اسم الفاعل زمان التكلم وفي باب الحال زمان
عاملها اذ المقصود فيه مقارنة الحال لمضمون عاملها واذا تقرر
ذلك فلا يلزم من حصول الحال بالمعنى المراد في باب الحال
حصولها بالمعنى المراد في هذا الباب فاين احدهما من الاخر فقوله
تعالى وكلبهم باسط الى آخره الواجب فيه مقارنته مضمون لمضمون
عامله وهو توليهم ولا يلزم من مقارنته له اي يكون باسط
فيه بمعنى الحال اي من التكلم والاخبار بذلك فاستدلال المصنف
على الحالية باسط بالمعنى المراد هنا يكون جملته للحال والواو
فيها واو الحال عجبت فليتامل ٧ ان يكون الدليل مجموع ان

الجملة الحال والواو واو الحال وقوله سبحانه وتعالى وتقلبهم
ذات ولم يقل وقلبناهم ويكون المراد ان الحال تقارن العامل
والعامل مستقبل ولكن الحال استقبله وهو بعيد انتهى كثرة
في القاموس الكثرة وبكسر تنقيص القلة كالكثرة انتهى اما الخبل النصب
على انه مفعول به لقوله شراب قالوا اي العرب انه لمنخار بوايكها
غير المعير طعنته حيث يبد والمخلوم على الصدر والبوايك جمع بايكة وهي
السميته والضمير للابل واقلها استعمالا الاخوان القلة ههنا اضافية
لا حقيقية فلا بنا في كثرة استعمالها وكلها تقتضي تكرار الفعل على
وجه الكثرة كما افصح به في غير هذا الكتاب وينبغي ان يكون المراد
بالكثرة هنا ضد القلة بكون المراد بها ضد الوحدة كما جوزه بعضهم
في غاية البعد على ما لا يخفى ومنعوا تقديمه عليها النظر ما وجه
المنع حيث لم يكن عاملة كما هو مذهبهم الا ان يقال انها دليل الفعل
المقدر فتقديم الاسم المذكور عليها يوجب التقدير بعده وهو دليل
على المقدر فان الاسم اذا قدم والغرض انه غير معمول لها علم
اي شي عامله وان فرض دلالتها على المقدر حينئذ وهو دليل متاخر
وفيه ضعف فليراجع كذا قيل قلت عبارة المصنف في شرح الملحة
منع الكوفيون اعمال الجميع وزعموا ان ما بعدها منصوب باضمار
فعل يدل عليه لها وسواء على كذا انه لا يجوز تقديم المنصوب
عليها لان الفعل انما اضمر له لانه الاسم المتقدم عليه فاذا تقدم
الاسم المنصوب لم يكن له ما يدل عليه انتهى الجرمي بفتح الجيم كما
نص عليه ابن خلكان وغيره وليس بضمر كما ظنه كثير من اهل
اللحات قاله في المهمل وتكرم ما مر انفا في نحو فتذكر وهو اي اسم
المفعول كاسم الفاعل فيما ذكرنا من العمل والاشتراط لا يقال هذا البيان
فاسد لانه لا يفي بتمام قوله وهما بمعنى المثال واسم المفعول كاسم الفاعل
لانا نقول قد اسلف شرح ما يتعلق بالمثال حيث قال في الكلام

على

على امثلة السابقة وهي في التفصيل والاستراط كاسم الفاعل
جا المضروب عبده جا فعل ماض والالف واللام فاعل واسم
المفعول صلته وعبده نايب الفاعل ومن اعرب جملة المضروب
فاعلا فقد تسمح كذا قيل قلت اسم المفعول مع مرفوعه معاملة
الالف واللام ومن قال واسم المفعول صلته فقد تسمح لواحد
اي اليه وكبر لمن الكبرا والكبرة وههنا خلاف اسم الفاعل والمفعول
انما حسن العطف على المضاف اليه اذا كان التركيب الاضافي
باقيا على معناه الاضافي كغلام زيد وعمرو واما اذا خرج الى
معنى الشميه الجنسيه كما ههنا او العلمية او الشخصية كعبد الله
علما او الجنسيه كما مر يطفلا يحسن بل لا يجوز لان المضاف
اليه جزء الاسم والعطف على الجزء ممتنع كذا قال بعض المحققين
كلوبها ما حوذة من فعل قاصر في فعل كما فيه لو لا عصام
الدين رحمه الله تعالى في الكلام على عقولها في تعريف الصفة
المشبهة ما اشتق من فعل لازم ما لفظه يرد عليه رحيم من رحم
فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المتعدي واجيب بان رحم
جعل لازما بنقله لازم مضموم العين او جعل الرحم منزلا
منزلة الطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم ثم قال
ولا يخفى ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا هو
من اعتبار نقل رحم الرحم كما زعموا انتهى فتامل فانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث اعترضها سياتي في بابه من انه يثنى ويجمع ويونث
جوازا او وجوبا واجيب بان غالب احواله هذا ذكر منه وقولي
المتعدي الى واحد الظاهر لواحد وكان التعبير بالى سهو من قلم
الناسخ بعد ان يكون من باب الحكاية بالمعنى في امورهم
احدى عشر ذكر المصنف خمسة كما ترى واشبع الكلام على المعنى

وقد نبهت على ان عدم المجاراة هي الغالب اظاهر هو الغالب
تنفذني من ما لا يجاري من الامثلة على ما يجاري قيل في
هذا نظر انتهى وكان وجهه منع افادة تقديم ما لا
يجاري خصوص كونه الغالب لعلة تصريفيه في استثقال الضمة
على الواو حتى ان في كلام بعضهم هو جماعة منهم الزمخشري
وبن الحاجب للماضي والحال والمستقبل الماضي الزمان الذي
قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل الزمان الذي يترقب
وجوده بعد هذا الزمان فاما الحال ففسره مولانا سعد الدين
التفتازاني بانه اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ قال وهذا امر عرفي وهذا
الوجه اي كونها للحال الدايم ناشئ عن الوجه الثاني وهو كونها
تدل على الثبوت قبل ان اراد تربيته عليه واستفادته منه وهو
ظاهر سياقه بقرينة قوله والاوجه الثلاثة الى اخره
ممنوع اذ لا يلزم من الثبوت الدوام وان اراد اعتباره
انما يكون بهذا اعتباره فسلم لكنه لا يناسب سياقه واي غرض
في ذكر جنسه فتامل حسن. انتهى الرابع ان معمولها
لا يتقدم عليها الى قوله الخامس ان لا يكون معمولها
اجنبيا بل سببيا كل من هذين الحكمين باطل تحريرهم زيدا
بكر فرح كذا قال بدر الدين بن مالك لكن تعقبه المصنف في
التوضيح فقال المرد ودلالة ان المراد بالمعمول ما عملها فيحقق الشبه
وانما عملها في الظرف لما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال
وفي التمييز ونحو كذا انتهى و نعني اي يريد بالسببي نائبا في هذا
تعبيره او بلفظ السببي لان النسبة فيه من قبيل نسبة

الحريمي الكلية كما في زيد انسابي الثاني ان يكون منفصلا بما يقوم
مقام ضميره الماضي قيام ال مقام المضاف اليه مذهب كوفي والبصريون
يقدرون في مثل ذا الضمير اي الوجه لكذا قيل واقول عبارة المصنف
في المغني مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة
ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك مفتحه لهم الابواب ومررت برجل
حسن الوجه وضرب زيد البطن والظهر اذا رفع الوجه والظهر والبطن
والمانعون يقدرونه في الاية ومنه في الامثلة انتهى والثاني الابدال من
ضمير مستتر في الوصف جزم المصنف هنا الوجه كما الاول في المغني وقال ان
الاولى ضعف مثل مررت بامراة حسنة قال الوجه قال وعليهما
فلابد من تقدير ان الاصل منها او لها ونابت ال عن الضمير قال الشمني
موصوفها والوجه بدل من ذلك الضمير والبدل ذي اللام من الضمير المستتر
فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين انتهى وفي التصريح يرد وجه
الابدال حكاية الكوفيين يا مراة قوم الانف والنحو يا رجل مضروب
الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا انتهى
وقد ذكر الابواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل عبارة المصنف في
المغني وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري وفي حاشية
للشمني الاشارة لهذا البدل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحه وفي
الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هل هي بعض من الدار او ليست
بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمصنف
نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة اديرت عليها الحايط
والبناء وصف فيها وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا يلزم من
كون باب الدار جزءا من الدار ان يكون باب الجنة جزءا منها قال في
الصحاح والجنة البستان والعرب تسمي النخل جنة انتهى كلام الشمني
فان كان نكرة الى قوله وان كان معرفة الى اخره في منصوب
الصفة المشبهة ثلاث مذاهب الاول انه تمييز مطلقا وعليه الكوفيون

لانهم لا يتحاشون عن تعريف التمييز الثاني انه مشبه بالمفعول به مطلقا الثالث
التفصيل فان كان نكرة فهو تمييز اومعرفة فهو مشبه بالمفعول به وهو مذهب
البصريين كذا ذكر بعض الائمة ولا يخفى ان ما قاله المصنف ليس واحدا من
الثلاثة الثاني ان يكون على التشبيه بالمفعول به هذا ليس بجيد
لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة
فلا ضرورة تدعوا اليه مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب
على التمييز كذا استفاد من المنهل واصل هذه الاوجه الرفع لان هذه
الصفة قاصرة كما تقرر والاصل في القاصر الرفع دون النصب لان الاصل
فيه التعدي فالرفع ههنا اصل بالنسبة الى النصب لما ذكر وبالنسبة الى الجر
لانه متفرع عن النصب وهو دونها في المعنى لان في غيره مبالغة ليست
فيه اما في النصب على التمييز فظاهر لانه تفصيل بعد اجمال وكذا في
النصب على التشبيه بالمفعول وفي الجر ان فيها اسناد الى الضمير الموصوف
وتنزيل الوصف منزلة المتعدي حتى كان حدثه تعدى الى الغير فنصب
ما بعده وينزع عن النصب الخفض لا عن الرفع ليلا يلزم اضافة الشيء
الى نفسه لان الحسن في الرفع واقع على الوجه فلو اضيف اليه لزم ما
ذكر كذا كتب على هذه المواضع الاربعة بعض المحشين ويستعمل من
ان قلت ما حقيقة من هذا قال سيبويه وغيره انها لابتداء الارتفاع في
نحو زيد افضل من عمرو وابتداء الاختلاط في نحو شتر منه وقال ابن مالك
انها للمجاورة كانه قيل جاورني زيد عمرو في الفضل والشرف قال وهذا القول
اولى من قول سيبويه انها للابتداء اذ لا يتبع بعدها الى قال المصنف في المعنى
وقد يقال ولو كانت للمجاورة لصح في موضعها عن ومضافا للنكرة فيفرد
ويذكر وجوبا في الصورتين واما قولها في كان صغرى وكبرى من
فواتحها حصبا در على ارضها من الذهب فقيل لحن وقيل من زائدة
وانها مضاف على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد قال المصنف في
المغني ويرده ان الكوفيين الصحاح من العجم في الانجاد ولا مع تعريف

المجرور قال وكثيرا ما استعمل افعلا التفضيل الذي لم ترد به المفاضلة مطابقا
مع كونه مجردا قال تعالى اذا غاب عنكم اسود العين كتم كراما وانتم ملاقام الايتم
اي لئام فعلى ذلك خرج البيت وقول النحويين جملة كبرى وجملة صغرى
وقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى وقد ينا قش في
هذا التخريج بان المنقول ان استعمال اسم التفضيل في اصل القول سماعي لا يقاس
عليه ومضافا لمعرفة فوجهان محله اذا كان باقيا على وضعه معناه الوضعي
فان اولى مما لا تفصيل فيه وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بني مروان اي عادلاهم والا ينصب المفعول اي المفعول به قال المصنف
في المغني جرت عادة النحويين اذا اطلقوا المفعول لم يريدوا الا
المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه ولما كان حقه
ان لا يطلق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون عليه اسم المفعول
الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى مطلقا اي بلا تقييد كما في مقابلة الاتي
والا يرفع اي يعمل ظاهرا بالمعنى اللغوي الشامل للظاهر والضمير البارز سواء
كان فاعلا ام لا في الاستعمال الغالب مقابل الغالب ما حكاه سيبويه من
رفعه الظاهر مطلقا نحو مررت برجل افضل منه ابوه اولبس تقول
وزيد افضل رجل الى اخره في الاقتصار على مطابقة المضاف اليه
في هذه الامثلة للموصوف ما يشعر بوجوبها وهو كذلك واما قوله
تعالى ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير ولا تكونوا اول فريق كافر به اولا
يكون كل منكم اول كافر مطابقا للموصوفه في المعنى وعدم المطابقة وان لم
يكن موصوفه من حيث الصناعة وعدم المطابقة افصح فيه رد على ابي منصور
الجواليقي حيث زعم ان المطابقة افصح قال الله تعالى الى اخره ان قصد
الاستدلال على الافصحية ففيه نظر لان استعماله في الاية الكريمة
على هذا الوجه لا يلزم ان يكون افصح ولا لزم ان يكون الاستعمال الاخر
في الاية الكريمة الاخرى افصح كذا قيل والقول مقصوده بالاثبات الكريمتين

مجرد التمثيل للمطابقة وعدمها او الاستشهاد عليهما وهذا واضح اجمعوا
على انه لا يتبع المفعول مطلقا اي سواء كان ظاهرا ام غيره واجاز بعضهم
نصبه له مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم
ان اول فصل فيه وقد استبان لك هذا ان ما في شرح المصنف من
حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه كذا في بعض الشروح وفي
تفسير الاطلاق كما ذكره نظر والظاهر ان المراد به عدم التقييد بوضع
كما في مقابله قال بعض الائمة كلما وقع في كلام العلماء من قولهم مطلقا
فهو في مقابلة تقييد سابق او لاحق وهذا الكلام منه وان كان
الذي ينبغي حمله على ان ذكر هو الاصل الغالب في كلامهم لا انه امر لازم
لا انه لا ضرورة بنا الى الخروج عن هذا الاصل في هذا المقام هذا
وقد سبق المصنف الى نقل الاجماع في هذه المسئلة ابن مالك في شرح
كافية وقد يعتذر عن ذكر بجعله مبنيا على عدم الاعتداد بالخلاف
المذكور وتنبيله لضعفه منزلة العدم وهي لغة قليلة اي استعمالا
وفاعل افضل مستتر يعود عليه اي على ابوه لانه وان تاخر عنه لفظا
فهو متقدم عليه رتبة استفهام يعني في معنى النفي كما افصح به غيره
لا يكن احد فاعل يكن لانها تامة احد نعت لاحد التوابع عبارة عن
الكلمات التي لا يمس الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها في اعرابه احترز
بان هذا لا يصدق على شيء من التوابع اما تابع الا فلا يمكن ان يعرب على
سبيل الاستقلال مثلا عمرو في قولك جاء زيد وعمرو ويمكن ان يعرب
مستقلا فيقال مثلا جاء عمرو واجيب بان المراد لا يمسها الاعراب في تلك الحالة
المخصوصة الا على سبيل التبع قلت هو مندفع بان غاية ما افاد كلامه
ان الاعراب اذا مسها تبعا لا استقلالا ولا يلزم من ذلك ان يمسها الاعراب
بالفعل والحاصل ان المعنى انه ان كان هناك اعراب فانما هو على سبيل التبع
كذا قيل وفي بعض الشروح اطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب

من محمد بن مسعود بن التركي شرح شذور للمؤلف عم

هو شرح الفاكهي

مجازا اذ لا اعراب فيها تقع فيه التبعية انتهى وفي المنهل ان قلت قوله
ويجري في كل لفظ مناف لتحديد التوابع بقوله او لا كل بان بان اعرابي سابقه من
جهة واحدة فان مثل قولنا ان زيدا قائم وقام قام زيد ليس للسابق فيه اعراب
البتة قلت يجوز ان يكون هذا من قبيل الاستخدام ويجعل التوكيد على
قسمين مصطلح وغير مصطلح ويكون الظاهر من قوله الرابع التوكيد من
اذا يعد المصطلح عليه والمضمر من قوله ويجري في كل لفظ عائد الى مطلق التوكيد
اي والى غير المصطلح كما في قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اشهى نسيهان الاولى ينبغي ان يراد بالكلمات اعم من الكلمات الحقيقية حتى
تشمل الجملة فانها يعطف بعضها على بعض ويؤكد بعضها بعضا توكيدا لفظيا
ويبدل بعضها من بعض ويقع بعضها نعتا كذا قيل وهو ظاهر وان
وقع للمصنف في المغني ان الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب لا تكون
الا عطف نسق او بدلا بم التقييد بقوله على بعض وبقوله من بعض غير
محتاج اليه بل الاولى تركه الثاني التعبير بالكلمات كالتوابع بصيغة
الجمع لا يناسب مقام التعريف كما اقول وافول فيه لحث لان قوله عبارة
يدل على ان المراد بالتوابع لفظه فلا جمعيه ولا تعريف فتدبر المشتق
هو ما دل على حدث وصاحبه وكذا كل سائر امثلتها اي باقيها
هذا ممنوع كيف وقد مر امثلتها جاء زيد وهذا وباهذا الجملة فان
سيبويه اعتبر في الجملة عطف بيان ومن امثلتها ايضا الضاربون والقائلون
وصفتي لجماعة واحدة ولو زاد في هذا التعريف لا توسط بينهما حرف
لخرج هذا من غير تكلف الا ان منهم من اجاز دخول الواو على الصفة لتوكيد
لصوق الموصوف بالصفة مررت برجل ومعه كيس فلينا مل انتهى واقول
المنقول وعليه المصنف انه لا يجوز دخول الواو على الصفة ومن كلامه في
المغني يعلم ان ذكر منع كل من الا والواو ويكون ما بعدها صفة مما
لفظه ما لفظه ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا
وكلام النحويين مخالف لذلك انتهى فلهذا اخرجته ان التوكيد

اللفظ يتولى المباين للفظ متبوعه فيه انما يتم اخراجه مطلقا لو لم يات
مباينا للفظ متبوعه ولا شبهة في صحة قولنا جاءني زيد العالم فتدبر وقوله
النعت ما خصص نكرة حقيقة او حكما قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
في شرح الكافية الاشبه ان يكون وصف المعرف بلام العهد الذهني
للتخصيص نحو ولقد امر على اللئيم يسبني دون التوضيح فتنبه انتهى وشاعرا
في المثال المذكور نعت حذف منعوته الخاص الظاهر مع هذا ان المحذوف
المنعوت بما يريد وصف شخص معين واحد بالوصفين جميعا كما قيل وهو
ظاهر وتصحيح حذف المنعوت في صورة اتحاد المنعوت بكاتب وشاعر بان
يقال الرجل المنعوت بالكتابة من حيث انه منعوت بالكتابة عرفته
من حيث انه منعوت بالشعر فيصح تقدير شاعر نعتا لمحذوف كما صح
تقدير كاتب نعتا له كما ترى او توضيح معرفة الخاص قال بعضهم هذه
وظيفة تابعه بيانية لا تخصيصية ورده مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
بانه انما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي تجب ان
يقصدها المتكلم بالتركيب ابدة على اصل المعنى وليس كذلك وانما
الغرض الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يفيد زائدا على معنى في شيء
يعني ليس الغرض من النعت الا علام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع
الى غير ذلك قال والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح
نحوي فان الاول لتقليل الاشتراك في النكرات والثاني لرفع الاحتمال
في المعارف قد مدح لم نقل وذما كما عبر به بعضهم لانه اوضح منه ولان
الاشهر مقابلة الذم بالمدح لا بالثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم
قيل ظاهر هكذا اعراب الرحمن نعتا لله ويحتمل ان يعربه بدلا منه وان
الشاهد في اعراب الرحيم نعتا قال المصنف في المغني من اتى كلام لا ناقض
قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم ثم قال وينبني على
علميته انه في البسملة ونحوها بدل النعت وان الرحيم نعت له لا نعت لله
سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وخلاصته ان الجمهور

على ان

على ان الرحمن صفة لا علم وبذلك صرح في شرح بانت سعاد او تاكيد
وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على معنى الصفة تضمنا او التزاما ثم
ان رفع ضميرا مستترا امتنع وجوبا في واحد من التذكير والتانيث
وواحد من الافراد وفرعيه اي التثنية والجمع تنبيه يستثنى
من هذه القاعدة ما اذا كان النعت مصدرا فانه يستوي
فيه جميع هذه الاخور جل عدل ورجلين عدل ورجال عدل وامراة عدل
وامراتين عدل ونساء عدل وافعل التفضيل نحو فانه مفرد مذكر
لا غير وافعل تفضيل مضافا للنكرة او هو لا بمعنى فاعل نحو رجل
صبور وامراتين صبور او فعيلا بمعنى مفعول نحو رجل جريح
وامراة جريح قال بعضهم قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
والاولى ان لا يرفع ضميرا مستترا بان رفع ظاهرا وضميرا بارز
ثم قاعدون عطف على قوله قاعدا الخ ومن على قوله فقعود
لاستفادة كون قاعدا احسن منه على الاول دون الثاني في قبل
قد يقال تقديره ثم الاحسن قاعدون مع انه لم يسبق بعده مرتبة
والجواب ان فيه مسامحة سهلها ظهور المراد انتهى والمسامحة تسهل
الاحتياط في التعبير مع القدرة عليه سواء دعى الى الخطام الى
قوات الاولى هكذا افسرها مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في حاشيته على
شرح السمرقندية وظاهر انها هنا من قبيل الثاني فاسقط احسن على قاعدون مع
انه غير منصف بالاحسنية على غير على وجه التغليب ولا معرفا منكرا ضرورة
ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وما
اوهمه كلامهم من احتمال التعريف والتنكير في المحلى بال الجنسية ماول
ولا مذكرا مونثا يعني حسب اللفظ فلا يرد عليه نحو طلحة وحمزة
ولا نحو في شيء من النعوت ان يخالف منعوته في الاعراب مستثنى منه المصنف
بعضهم نعت المقطوع مثل مررت بامرء القيس الشاعر وفيه لم لا يجوز
منتقض بقولهم اي الله هذا محمد فقرب فوصفوا المرفوع وهو

الجر بالمخفوض وهو خروج في تعبيره بالخفض تسامح لان هذه
الحركة ليست اعرابا بل حركة مناسبة كما حققه الدماميني في شرح
التسهيل وغيره كذا قيل وانا اقول ربما السؤال على جعل الكسرة في العبارة
المذكورة حقيقة حقيقة كما لا يخفى على الفطن فلا تسامح في تعبيره
اصلا فافهم **فوصف المعرفة واسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد**
العقاب الظاهر ما وجه تخصيصه بذلك دون غافر الذنب ونحوه وهو
الاول كذا قيل فليتامل **ولا تكون اضافته الا في تقدير الانفصال**
في هذا الحكم بحث قال الدماميني في شرح التسهيل ما لفظه الا ترى
اجازة الزمخشري في رب العالمين كون رب مثل ضخم وضخم وكونه مثل
عدل في الاول هو صفة مشبهة فاضافته غير محضة فكيف وصفت
به المعرفة قلت ليست الصفة مضافة الى معمولها نحو حسن الوجه وانما
هي اضافة الشيء الى ماله تعلق به ومثله قولك في اسم المفعول فلان
مضروب العبد تريد ان العبد مضروب له فانه ليس مفعولا له لكون لا طلب
فاعلا وانما يطلب مفعولا لم يسم فاعله وهو ضمير المستكن في مضروب
العايد الى فلان وانما اضيف اليه لاجل الملابسة انتهى وقد سبقه
الى ما ذكره في المعنى وفي غالب اللفظ المصنف نفسه **قلت اما**
قولهم صفة اجري مجرى ضرب الى آخر الجواب غير وافيتها في السؤال
فانه لم يتعرض للجواب عن الاثنين والجواب عنهما اعراب التابع فيهما بدلا
لا نعتا كما في النهر لابي حيان او تقول انه نعت مقطوع والنعت المقطوع
لا يجب مطابقته للمنعوت في التعريف وقد اجاب الرضي بذلك عن
هذا فانظر كذا قيل وبرد اعراب التابع في الاية الثانية بدلا اما ما صرح
به المصنف في المغني جاز تابعا ان ابدال المشتق ضعيف **ولا قولهم**
في الحكاية من زيدا بالنصب في التعبير به مسامحة لان حركة
للحكاية ليست اعرابا كما انها ليست بناء وقس عليه قوله او من زيد بالخفض
تنبيه لم يمثل بقولهم من زيد بالضم مع ان الاصح انها الضم

في ذلك حركة حكاية لا اعراب لعدم ظهوره في الغرض المقصود له من التمثيل
وقد تبين لك صحة قولنا الى آخره قيل فيه بحث فانه انما
يتبين صحته على تقدير الجواب عن الاثنين وهو كما ترى لم يجب عنهما
فان كان الوصف رافعا لاسم ظاهر كذا بعضهم هنا كالمستدرك
على المصنف او ضمير بارز وهو مبني على ان المراد بالظاهر تقابل
الضمير كما هو الظاهر اما لو كان المراد به المعنى اللغوي فلا حاجة
لذلك كما لا يخفى **لا على حسب النعت** في كلام بعضهم ما يشير الى ان
التعبير بذلك سهو من قلم الناسخ فان الصواب التعبير بلفظ المنعوت
وقد يصح التعبير بذلك بحمله على تقدير مضاف اي لا على حسب ذي
النعت **وبرجال قاموا بارهم** كذا في بعض النسخ وفي بعضها
ابوهم وزعموا انه خطا وليس كذلك بل هو صحيح على ان يكون
جمع تصحيح حذفت نونه للاضافة **وراوا** اي الجميع والمراد
جميع العرب لا النحاة لما رواه قد ذهب جمع منهم ابن الحاجب
الى ان الافراد احسن من التكسير مطلقا وبعضهم الى انه احسن
منه اذا كان المنعوت مفردا او مثنى **الذي هو** اي الافراد **احسن**
من جمع التصحيح ان قلت لا حسن في التصحيح فكيف يتم جعل
الافراد احسن منه قلت الحسن هنا مستعمل في معنى الجواز بمعنى
اي احوز والكنه في التعبير به دون اجود تحصيل المماثلة **قطع**
الصفة قال الشاطبي الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من
الاعراب اذ القطع مقتض للاستيناف انتهى **رفعا بتقدير هو ونصبا**
بتقدير اعني الى آخره اطلاقه قد يفهم جواز ذكر هكذا المقدر كذا قيل
وقد يمنع افهامه لذلك وعبارة المصنف في التوضيح ان كان النعت لمجرد
مدح او ذم او ترحم وجرحذف المبتدا ان رفعت والفعل ان نصبت
كقولهم الحمد لله الحمد بالرفع باضمار هو وقوله تعالى وامراته حمالة
الحطب بالنصب على اضمار اذم واذا كان لغير ذلك جاز ذكره تقول مررت

يزيد التاجر يا لاوجه البتة وكان تقول هو التاجر واعني التاجر
انتهى تنبيه قالوا اذا جرى النعت على مساريه او كان للتوكيد او ملتزم
الذكر كالحا الغفير امتنع قطعه كما يمتنع اذا لم يعلم متبوعه الا به انتهى
وبه ظهر ان ما وقع لبعضهم من قوله ان كان النعت للتوكيد او الايضاح
جاز ذكر كل منهما يعني المبتة او الفعل وهم فاحذره وارحم في
القاموس رحمه كسمعه ورحم عليه ترحيما وترحم والاولى الفصحى
انتهى وبه ظهر ان ضبط ارحم هنا بالتشديد من الترحيم ليس في محله
بالنصب قضيته التعبير به موافقا لسياق كلامه ان لفظ ربي مفعول
به بتقدير امدح وليس منعين لاحتمال ان يكون فعلا ماضيا من الترسه
كما حرره مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في القراءة الشاذة من سورة
الفاتحة رب العالمين بالفتح فالسه عنها اي عن هذه المقالة
يوس بالواو والهمزة مع تثليث النون فيهما فزعم انها عربية فيه
انه ان كونها عربية قد اثبته سيبويه نفسه اولا بقوله سمعنا بعض
العرب يقول الحمد لله رب العالمين بالنصب الذي استفيد من هذا
الجواب تدبر تنبيه بفتح الباء الموحدة وسكون النون المثلثة وفتح
الثاء وفي آخرها سين مهملة قاله العيني ولم يذكرها القاموس
البتة وانما ذكر صعرها فقال وسنه العذرية لجهينة صاحبة
جميل انتهى على القياس اي القاعدة وهي ان كل همزة ساكنة بعد حرف
مفتوح صحيح تحول الفا للفاء بعد خلاف ما لو كان ذلك
الحرف همزة فيجب الابدال نحو أمن وهو اي التوكيد اللفظي اعادة
الاول بعينه حقيقة او حكما اما الاول فظاهر واما الثاني فكما في ضربت
انت فيقال هذا تفسير للتوكيد مما لا ينطبق عليه لان التوكيد اسم
للفظ مخصوص بدليل انه من جملة التوابع فكيف يفسر باعادة اللفظ الاول
وكان ينبغي ان يفسر باللفظ المعاد فيه او نحو قد احاد المصنف
في التوضيح حيث قال واما التوكيد اللفظي فهو المكرر به ما قبله

انتهى

التوكيد

انتهى واقول اما البحث اللفظي المذكور فظاهر واما انه كان
ينبغي ان يقال باللفظ المعاد ففيه ان اللفظ المعاد هو الاول
دون الثاني والتوكيد هو الثاني دون الاول وقد يدفع
بالحمل على المسامحة وقوله كما احيس احسن تكرير للجملة لان
الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به فيأتي ما تقدم في اذا كرر
اذا كان الفعل الثاني فاعلا لانه انما ذكر للتوكيد لا يسند الى شيء
فلا يكون من توكيد الجملة كذا قيل فليتأمل وليس من توكيد الاسم
قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك
صفا صفا حاصله ان الثاني افاد معنى زايدا على ما افاده
الاول وهو تكرير الدك وتكرير الصف فان الاول انما افاد مطلق
الدك وصفا واحدا فلا يجوز ان يكون توكيدا وكان تقول
لا يلزم من كون المعنى في الاية الاولى ما ذكرانه يمتنع كونه
من التوكيد اللفظي فان دكا مصدر صاد وبالفعل المتكرر
فهو لا ينافي المقصود بل يصدق به فيجوز ان يكون كون دكا الثاني
توكيد اللفظيا فليتأمل وليكن ايضا في الاية الثانية بان يراد بالصف
الجنس كذا في بعض الحواشي لان الثاني لم يوت به لتوكيد
الاول قيل قد يقال انه تعليل للمدعي بنفسه تامل كما تقول
علمته الحساب بابا بابا في الجمع بعد ان شد الحال يا دخلوا رجلا
رجلا ويا لمثال المذكور ما لفظه اي مرتبين واحدا بعد واحد
ومفصلا او مصفقا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب
الفارسي الى ان الاول لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل في الثاني
وذهب جمع الى انه في موضع الصفة للاول وتقديره يا بادا
يا شعد وادا واقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الاول كما تقول
زيد عمرا اي مثل عمرو قيل هو صفة له بلا تقدير لان التفصيل

لانهم من الاول وحده و قال الزجاج الثاني توكيد للاول قيل
وهو اولى لان التكرار للتوكيد ثابت في كلامهم واما التكرار للتفصيل
فلم يثبت في موضع وتعقب بانه لو كان توكيدا لادى ما ادى الاول
وقال ابو حيان الذي اختاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لان
مجموعهما هو المحال الاحدهما ومتى اختلف بالوصفية او غيرها لم يكن
احدهما مدخل في الحالية والحالية مستفادة منهما معا فصارا يعطيان
معنى المفرد فاعطيا اعرابه وهو النصب ونظيره كقولهم هذا
حلو حامض فكلاهما مرفوع الخبرية وانما حصل الخبر مجموعهما
فلما ناب مناب المفرد الذي هو من اعربا اعرابه قال ولو ذهب ذاهب
الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف التاء اي رجلا فرجلا
او بابا فبابا بالكان وجها حسنا عاريا عن التكليف لان المعنى ادخلوا
رجلا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو
المحتار وعندي اظهر منهما في بعض النسخ الكبير كحديث لتتبعن سنن
من قبلكم باعا باعا قال ابو حيان والتكرار في هذه الايدال على
انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق بجميع الرجال والابواب
وكذلك انتهى **وهو** اي التوكيد المعنوي حاصل **بالنفس والعين**
هذا يقتضي ان المراد بالتوكيد غير النفس الخ اي المعنى
المصدري فيرد عليه ان الكلام في التوابع التي هي الكلمات كما فسرها
بذلك فيما سبق والذي يعد من التوابع هذا المعنى هو لفظ
النفس وما بعده لان التوكيد بالمعنى المصدري لانه ليس بلفظ كذا
قيل واقول يمكن دفع هذا الاعتراض وحمل عبارة المصنف موافقة
لما هو الواقع من ان التوكيد هو نفس النفس وما عطف عليها دون
المعنى المصدري بان يقال ان المراد ان التوكيد الذي هو في الاصطلاح
ما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول مطروق للكلمات المذكورة

طرفيه ودفع الاعتراض بحملها بايدة وان كان اقرب من حيث
المعنى لانه فاسد من حيث اللفظ لانها لا تزاد فيما حل فيا سا
في مثل هذا الموضع **ويجمعان** اي النفس والعين **على افعل مع**
غير المفرد اي الواحد من الاثنين او الجماعة تكن ذا كالجماعة واجب
ومع الاثنين راجح وعليه الافراد كقولهم جاء الزيدان اوزيد وعمرو
انفسهما او اعينهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم
او اعينهم وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن او اعينها وعلم مما
ذكر انه لا يؤكد بنفوس ولا عيون وانه يجوز على مرجوح
جاء الزيدان نفساهما ونفسهما واما كان توكيدهما مرجوحا
مع ان الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد وعدل
الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى كذا في بعض شروح هذا الكتاب
وعبارة المصنف في التوضيح وتجب ان يكون لفظهما يعني النفس
والعين طبقة يعني موكد في الافراد والجمع واما في التثنية فالافصح
جمعهما على افعل ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره
بعكس ذلك انتهى وظاهره انه لا خلاف في بين النحويين في جواز
الاوجه الثلاثة مع التثنية لكن في الجمع وشرح الهمع فان اكد المثنى
فجمعهما افصح من الافراد نحو جاء زيد وعمرو انفسهما واعينهما وجوز
نفسهما وعينهما بالافراد وجوز بن مالك وولده تثنيتهما فقال نفساهما
وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين
انتهى وفي حاشية التسهيل للمصنف في الكلام على قول مفردين
مع المفرد مجموعين مع غير جمع قلة ما لفظه واجاز بدر الدين بن مالك
نفساهما وعيناهما وهو مخالف لما عليه الناس انتهى نقله عن بن عقيل
معبرا عنه بلفظ مستبد وامر ووضيحه هذا وجوب جمعهما مع
التثنية كما يجب جمعهما مع الجمع وعبارة المصنف في هذا المتن اعني
القطر كشرحه على ما رايت كالصريحة في ذلك فحملها على ما مر غير جيد

تنبيه لم يقل في التسهيل على الكل كما قال المصنف هنا
قال ابو حيان في شرحه جامع عين على اعيان قال
وهو لا اراها كالليث مغيره اسما اعيا بالحاء وما قبلها فكان حقه
ان يقول على فعل تعقبه المصنف في حاشيته عليه فقال ما ره
وصه في شرحه للعمدة وفي المفصل وكفاية ابن الخباز عبارة التسهيل
وهما رفع المجاز اي التجوز اذ المجاز بمعنى اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له بعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته لا يرتفع
عن الذات بقي ان التجوز ايضا لا يرتفع عن الذات اذ التجوز انما
يتعلق بالالفاظ الا ان يراد عن اسم الذات فتامل ثم قد يكون
المؤكد بالنفس والعين اسم معنى فانظر هل يشمله قوله عن الذات
فان اريد بالذات ما قام بنفسه ورد انه قد يؤكد ما لا يقوم بنفسه
اللهم الا ان يراد بالذات مطلق المعنى كذا قيل والظاهر ان المراد
بالذات المعنى المستقل بنفسه لا ما قام بنفسه فاقوم فاذا قلت زيد
نفسه قل فيه اضافة الشيء الى نفسه لان النفس هي زيد وكذا
الضمير المضاف اليه ولا يخفى انه في حيز المنع ثم رايت بعضهم قال
بعد ذكره للبحث المذكور بلفظ لا يقال فيه اضافة الشيء الى نفسه
ما صورته لانا نقول هذا ممنوع بل النفس اعم منه لاطلاقه عليه وعلى
غيره فليتامل انتهى ارتفع الاحتمال ارتفاعه ممنوع اذ يحتمل ان المعنى
جاء كتاب يد نفسه لا كتاب ابيه مثلا ثم رايت الدماميني قال قال
بن هشام والظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز ولا يرفعها البته
انتهى كذا قيل وقول ذكر بن هشام في حاشيته على التسهيل مع
زيادة ونص عبارته يرد بها هذا الظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز
ولا يرفعها البته ولهذا يتاتى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار
مالا ولتمام يؤكد كما لا يقال اختصم الزيدان كلاهما انتهى بشرط
ان يبدا بالنفس عليه غير واحد بان النفس اسم لجملة الشيء والعين مستعار
في التعبير عن الجملة واعتيض بانه انما يفيد اولوية البداءة دون اللزوم

وانكل

وانكل عبرت بالكل عن البعض مجازا مرسلا فليس
من التوكيد قراءة بعضهم انا كل فيها فان قلت اذا لم تكن من التوكيد
فما هي قلت قال المصنف في المغني خرجها بن مالك على ان كلا
حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على
عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقدير اليكون نكرة فيصح
كونها حالا والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان واما جاز ابدال الظاهر
من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم بلا سلم انتهى
وفي حاشيته على التسهيل ما لفظه في اعراب كل بد لا شد وذا
بلا كل العوامل وقد يقال انها تكون شاذا اذا كانت على الهيئة التي
تكون بها توكيدا وليست هنا كذلك انتهى وفي المغني ما معناه ان مقتضى
كلام النحويين ان حكم كل المضاف الى ضمير محذوف وان تعمل فيها
جميع العوامل كالمضافة الى الظاهر وان وجه ذلك انهما شأن في
امتناع التوكيد بهما ثم اورد من كلام بن جني ما يويد ما قاله
خلافا للزمخشري والفراء قبل الكوفيين على ما نقله بعضهم
وجزم به في الجمع الثاني ان يصح خلو الواحد محلها
فلا يجوز على المذهب الصحيح ان يقال اختصم الزيدان
كلاهما الى آخره مقابل الاصح جواز ذلك قال المصنف في حاشيته
التسهيل وهو قول الجمهور منهم المبرد والفراء وهشام والفارسي
ثلاثتهم على المنع فاما الاولون فحجتهم ان التوكيد باق للشق به
الرفع الاحتمال بدليل جاؤا كلهم اجمعون قال المصنف ولانه قد يتوهم
السامع ان الاثنين هنا غلط وان الموضح لاثنين غيرهما او الجمع قلت
انما يدفع ذلك قوة كل انفسهما او اعادتهما ثم ان سلم ما ذكره فهو
مقتض لنقض كلامه في تفسير التوكيد وفي شرح ابي حيان
الكبير اختلف نقل الناس عن الاخفش واختلف ايضا قول المصنف
فاما ذلك هنا ومنع في الكافية فله قولان كالاخفش انتهى ملخصا

الثالث ان يكون ما اسند اليهما الى الاثنين غير مختلف المحقق قصيه
اطلاقه انه لا فرق بين ان يتحد لفظا نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وان
يختلف نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال في الهمع وبه كد جزم
بن مالك تبعا للاخفش قال ابو حيان وتحتاج ذلك الى سماع
من العرب حتى يصير تانونا يبنى عليه والذي يقتضيه القواعد
المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه
انتهى كلام الهمع وكان من اجاز ذلك لحظ انه يغتفر في التابع ما لا
يغتفر في المتبوع كما رايت في باب النعت من شرح العمدة لابن
مالك ما معناه الفاضلان في نحو انطلق زيد وذهب عمرو الفاضلان
نعتان لزيد وعمرو لا يضر كونهما مرفوعين ارتفاعين لان تابعهما موكد
للاول وسقوطه غير مخل فكانهما شيء واحد انتهى ورايت المصنف قال
في حاشيته ٢ للتسهيل في الكلام على قوله ولا يتحد توكيد بعطوف
وبعطوف عليه الا اذا اتحد معنى عاملهما ما نصه الاخفش ما نريد
وعاش عمرو كلاهما ليس بكلام بخلاف انطلق زيد وذهب عمرو
كلاهما قال ابو حيان القياس منع هذه ايضا لتوارد العاملين على
معمول قلت قد اختاره في النعت والبيان والتوكيد ان عاملهما النعت
لا عامل المتبوع وسينص في باب النعت على جواز مثل جاء زيد واتى
عمرو العاقلان او ان العامل التبعية ثم نقل المؤلف عن الاخفش في
شرح الكافية ان العامل احدهما وينبغي ان يكون الاول ويكون
الثاني توكيدا له ومن هنا صح له ان يسمي الاسمين معطوفا ومعطوفا
عليه لان الثاني حينئذ انما ذكر مع العامل توكيد للعامل
الاول والا فهو معطوف على المعمول بالحقيقة ولولا هذا التاويل لكان
متعينا لعطف الكل ولم تصح العبارة التي هي الكتاب التي يجوز
خرمات زيد وعاش عمرو كلاهما اذ لا حاجة الى التوكيد لانه
لا يحتمل ان يكون المسند اليه الموت والعيش احدهما على هذا الوجه كذا علل

وانما يؤكد بهما

وانما يؤكد بهما اي باجمع دون كلا لم يذكر جمعهما لانه تابع ومع ذلك فالاولى
وانما يؤكد بهما اي بالثلاثة ويجوز التوكيد بهما وان لم يتقدم كل
فيرد عليه المجموع المحرر من انه لا يجوز التوكيد بهما الا بعد هما
توكيدا للضمير اي الواو في فصلوا على الحال منه وهو ضعيف
لا ينافي ضعفه في الحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى تامل وهي معرفة
بنية الاضافة لا يقال التعريف بنية الاضافة ينافي منع اجتماع من التعريف
لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا لانا نقول ذاك في الاضافة
المحققة دون المنوية كذا قيل ووجه الفرق بين الاضافة
المحققة والمنوية كون التعريف في الثانية ليس معرف ظاهر فكانه
تعريف علم وقد فهم من قولي من حيث ان السكون في معرض البيان يفيد الحصر
وخلاف النحاة الى اخر هذه العبارة فيها تقديم وتاخير والاصل لا يجوز
ان تعاطف فقدم المصنف واخر كذا قيل ويمكن ان يقال ان قوله وخلاف
النحاة معطوف على قوله بالنفس من قوله وهو بالنفس الى اخره لا يجوز ان
تتعاطف الموالات يعني بها الكلمات السبع المذكورات بايت
عدة شهر كله قال المصنف في التوضيح وقد انشد بلفظ بايت
عدة حول كله ومن انشد شهرا مكان حول فقد حرفه انتهى
وفي بعض حواشيه انما حرفه لان المراد ان تكون اسهر الحول كلها
رجبا ١٢ ان يكون عدة ايام شهر جميعه رجبا اذ رجب اسم الشهر انتهى
وقد تضمن تعبير هذا المحشي بقوله رجبا صرف رجب وبذلك
صرح بعض الائمة وفي تذاكر الوالد رحمه الله تعالى نقلا عن بعض مشايخه
ذكر المحقق التفتازاني ان رجلا جاء غير منصرف للعلمية والعدل عن
الرجب ولم نر ذلك لغيره انتهى الى الملك القدم في حاشية البيضاوي
لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى القدم السبق ولعله الفعل المكرم الذي
لا يعلم عليه والهمام العظيم الهمة وهو من اسماء الملوك ولبيت الكنية اي الحيش

انه تمتى

ماول بالصفة والمزدحم موضع الازدحام وهو المعركة انتهى لانه
اي قرالايه وانما قال ذلك اشارة لقوله تعالى عنل بعد ذلك زنيم **وعلة**
ذلك الى اخره يرد عليه كما قال بعضهم عطف المرادف كما في اشكوا بثي
وحزني الى الله **وهو تابع موضح** من الايضاح او التوضيح وهذا
انسب بقوله **مخصص** الى اخره هذا التعريف كما قيل يتناول بعض
اقسام العطف كالعطف التفسيري في الحوامد فانه تابع موضح الى
اخره فهو غير مانع قيل وغير جامع لانه لا يتناول ما هذا ذكره الجمهور
فان الجمهور عطف بيان كما قال سيبويه كلته ماول بالمشتق اذ هو ماول بصاحب
الجهة انتهى **والبدل** لا يقال هذا لا يجتمع مع قوله الاتي ويعرب بدل كل فانه
اذا كان في مفهوم عطف البيان ما يخرج البدل فكيف يعرب بدلا لما قيل
ان هذا حسب الاعتبار فان قصد بالتابع الايضاح او التخصيص
فهو عطف بيان لا غير وان لم يقصد الى ذلك بل الى توجيه الحكم اليه
اعراب بدلا لا غير **وقولي موضح او مخصص يخرج للبدل كقولك**
اكلت الرغيف ثلثه فيه نظر لان فيه تخصيصا لان الرغيف الرغيف
يشمل جميع اجزايه وقوله ثلثه خصصه بالثلث واخراج الثلثين
وقد ذكروا في الاصول خلافا في عد بدل البعض من المخصصات
ويجاب بان تخصيص البدل راجع لتخصيص الحكم والمراد بالتخصيص
هنا تخصيص معنا اللفظ الاول الحكم والرغيف هنا لم تخصص معناه
بل هو باق على معناه فليتامل كذا قيل وقد يقال المتبادر من التخصيص
هنا ما هو مصطلح النحاة والتخصيص عندهم تقليل الاشتراك في الكلمة
وهو هنا منتف قطعا ضرورة كون المثال المذكور من قبيل المعارف
فلا اشكال **ببقاع** ارض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والاكام
عرفج شجر سهلي واحدته بهاء كذا في القاموس **كله** بالرفع على انه توكيد
لضمير مستتر في عرفج لتاويله بالمشتق وهو حسن **لكونه** الى
اخره قيل اشار الى هذا التعليل بتعبيره بالفاء فمن **خرج النصب**

على

على التميم قال ان التابع عطف بيان لان التميم مبين للذوات وعطف
البيان كذلك **ومن خرجه على الحال قال انه صفة** لان الحال مبينة
للهيئة والنعت كذلك **لا جامد جمود اخفا** على حذر اعن
الجامد الماول بالمشتق وقد ذكرت لذلك اي لما يمتنع احلاله محل الاول **عبد شمس**
قوله في القاموس عبد شمس وابو علي منعه للتعريف والثاني اضيف
الى شمس السما وكانوا يعبدونها انتهى وفيما حكم به ابو علي وان اقره عليه
غير واحد نظر يظهر لمراجعة كلامهم في باب ما لا ينصرف ان **قوله** اي مثله
ش عطف بيان على البكري واما الكسر فيه فعلى سبيل الحكاية كذا
جزم به بعضهم ولا يتعين كونه عطف بيان بل يجوز كونه بدلا كما هو ظاهر
ولا كونه مكسورا على سبيل الحكاية بل يجوز ان يكون منصوبا ويكون عدم
رسمه بالالف بنا على لغة تميم **لانه لا يضاف ما فيه الالف واللام**
نحو التارك الالما فيه الالف نحو البكري قد يعرض هذا الحصر
بنحو الضارب بالسيف والضارب راس الرجل وقد
يجاب عن الاول بان المراد بما فيه الالف واللام ما هو فيه الالف
واللام وليس معربا بالحرف اشار الى ذلك بقوله نحو التارك وعن
الثاني بان المراد بقوله لما فيه الالف واللام ما فيه الالف واللام حقيقة
او حكما وما تعريفه بالاضافة لما فيه الالف واللام حكما والمراد بما
يضاف الى ما فيه الالف واللام ما يضاف الى ما فيه الالف واللام مطلقا
اي سوا كانت اضافته اليه بالذات ام بالواسطة **عبد شمس** وقال بالضم
وقد مضى تفسير العطف بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي **واما**
النسق بفتح السين فهو التابع المقصود ان العطف اريد به المصدر
لا الاسم المعطوف والا لم يصح بيان للتابع الا ان تجعل الاضافة
بيانية نظرا لان شرطها ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
وخصوص من وجه والنسبة بين العطف على تقدير جعله بمعنى
المعطوف وبين النسق بمعنى التابع المبين هو العموم المطلق كما هو ظاهر

فتامل واقول اذا قيل جاء زيد وعمرو فمعناه انهما اشتركا في المجيء
الحكم قد يشكل عليه نحو جاء زيد وما جاء عمرو اذا لم يشترك في المجيء ولا
في عدم وجوابه ان المراد بكونها لمطلق الجمع انها تدل على مطلق الحصول
للمتعاطفين من غير تعرض لترتيب او غيره فيه سواء اتحد الحاصل او تعدد
كان اثنانا او ثيبا كذا قيل واقول قال المصنف في المغني امّا الواو فللجمع
في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان
يقوم ويقعدان ترى مطلق الجمع امّا قال ذلك ولم يقل كابن الحاجب وغيره
للجمع المطلق لما قال في المحقق وغيره انه سديد لتقييد الجمع بقيد
لا طلاق اي فلا يصدق على الجمع بقيد الترتيب او بقيد عدم كما في
الواو من قولك جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله
يوضحه ما قال الاستوي في التمهيد لا يصح التعبير بالجمع المطلق
لان المطلق هو الذي لم يقيد بشيء فيدخل فيه صورة واحدة وهو
قولنا مثلا قام زيد وعمرو لا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم
ولا بالتاخير وجها بالتقييد عن الاطلاق واما مطلق الجمع فمعناه
اي جمع كان وحينئذ يدخل فيه الاربعة المذكورة انتهى وقد
اجيب عن ذلك بان ذكر المطلق ليس هو بيانا للاطلاق حسب المعنى من
ان يجعل اطلاقه قيدا فيه ومنه قول المتكلمين المهية من حيث هي ولا انسان
من حيث هو الموجود من حيث هو ولا يريدون بذلك التقييد بل
بيان الاطلاق فالجمع المطلق على هذا هو الجمع لا تقييد وذكر موجود
في الجمع بقيد الترتيب بقيد علمه وبقيد المعية ضرورة وجود الاعم
في الاخص اذ الجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني
بل قيل ان مودى العبارتين واحد فان مطلق الجمع معناه مطلق
من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع بذكر فان التقييد
بالاضافة والصفة سواء فلا يعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من
الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق من الجمع

الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق واما جاء الباس
من قولهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك
بل هو الحقيقة لا بقيد قال الشيخ بهاء الدين بعد ما ذكر ما
تقدم الذي اوقع في توهم هذا الوهم ما الفوه من الفرق بين
مطلق الماء والماء المطلق وليس ذلك مما نحن فيه في شيء فان المطلق
في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي
بل هو اصطلاح يتبادر على بعض انواع الماء فالفرق بينهما امّا
وقع ان من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء معنى والمطلق
من قولنا لان المطلق معنى اخر بخلاف ما نحن فيه انتهى قلت
ويكون المطلق في قولهم امّا المطلق ليس بمعناه الاصولي
على الماهية بقيد لا صح عند الفقهاء سلب الماء المطلق عن
المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الماء قلا وماء ورد مثلا انه
ليس بماء مطلق ولا يلزم عليه ان يقال يلزم من سلب المطلق
سلب المقيد لان المراد بكونه ليس مطلقا انه ليس عاريا عن
الاضافة اللازمة كذا في السراج المنير على الترتيب قيل
اي الذي في اللفظ والا ففي الثالث ترتيب ايضا تامل بل روي
عن بعض الكوفيين انه الواو للترتيب عبارته في المغني
بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو
الزاهد وهشام والشافعي اسهى وهي خير من عبارته هنا
من وجهين بل من وجوه تتفطن وقد اتقد عروة كبعضهم
هذا الراي للشافعي رضي الله عنه بان من عن اذ لك
اليه ما اخذه حكمة لوجوب الترتيب في الوضوء وليس باحد
صحيح ومن اوضح ما يرد عليهم من الرد والورود قول
العرب اختصم زيد وعمرو اذ لا يقال ذلك الا حيث
تكون الخصومة بينهما في زمن واحد وقد يقال امّا يتوجه
الرد بذلك لو كان الكوفي المذكور قائلا بان الواو لا تستعمل

الا في الترتيب اما لو كان قابلا بانها موضوعة للترتيب فحسب
فلا حوجة ان تكون مستعملة في غير ذلك في غير الترتيب مجازا فلو
كانت الواو مثلهما في افادة الترتيب لامتنع ذلك اي العطف
في المثال المذكور معها قد منع هذه الملازمة وكان بينهما اي
بين البصرة وبغداد ثلثة ايام فيه الجار والمقدر يسير ثلاث ايام
او نحو ذلك عادة وهي ما انتفى خلافه وندر ولم نجر الكلام على
سبيل الحقيقة اذ لا مانع من استعمال الثاني في معنى ثم او الواو
مجازا كما هو ظاهر عن هذا المعنى وهو التسبب التقدير خلقنا اباكم
اي اخرجناه من العدم الصرف الى مادة وهي التراب كقوله
تعالى خلقه من تراب ثم صورناه اياكم وهو تشكيله بالصورة الادمية
كذا حلا التقدير بما ذكر بعضهم نقلا له عن النهر لابي حيان وعم بعضهم
منهم الزمخشري وابن الحاجب ويشهد لذلك قوله عليه الصلوة
والسلام كل شيء بقضا وقدر حتى العجز والكيس قال الطيبي
في شرح المشكاة الكيس جودة القريحة وانما اتى به في مقابله
العجز لانه هو الخصلة التي تقتضي صاحبها الى الجلادة واتيان
الامور من ابوابها وذلك نقيض العجز وهذا المعنى كنوابه عن الطلبة
فنا لواكابية تكلسته اي غلبته والعجز هاهنا عدم القدرة
وقيل ترك ما يجب فعله بالتسويف فيه والتاخير له وقول العجز
والكيس يروى بالرفع فيهما عطفا على كل والخفض عطفا
على شيء والاوجه ان يكون حتى في الكل حرف خفض ومعنى
الحديث يقتضي الغاية لانه اراد به لكل ان اكتساب العباد
وافعالهم كلها تتقدر بخالقهم حتى الكيس الذي يوصل صاحبه
الى البغية والعجز الذي يناوئه درك البغية انتهى تنبيه
قيل فيما ذكره المصنف نحث لانه انما يشهد لما قاله لو كان

المعاطف في الواو والفاء ولبس كذلك وانما هو في المقتضي
والمقدر اذ المعطوف العجز والكيس المراد بهما مقتضي ومقدر
لا قضا وقدر والمعطوف عليه كل شيء وهما كذلك فليتامل انتهى
وفي قوله انما يشهد لما قاله الخاتم نظر قال الطيبي في الشرح
المذكور قال القاضي القضا هو الارادة الازلية والعناية
الالهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص والقدرة
تعلق تلك الارادة بالاشيا في اوقاتها ثم لا يظهر وجه تعين كون
العجز والكيس معطوفا على كل شيء كما يقتضيه اقتصاره عليه
اذ لا مانع من كونه معطوفا على الضمير المستتر في الظرف العايد
عليه فتامل تخيير ان انتا [illegible] بعض استشهاد المصنف
بالحديث على تسليم ما قرره فيه لو كان مراد من قاله قال بافادة حتى
للترتيب انتها تفيد الترتيب بحسب الخارج وليس كذلك فلو
فقد قال غير واحد من قال انها للترتيب فمراده الترتيب
الذهني لا غير والفرق بينهما الى آخره لا بنا في ما ذكره تمثيل
العلما فلتخيير باتي الكفارة والفدية نظر الامكان الجمع لانه
يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين
الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل نفع واحدة
منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك
وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن وانما الكلام
فيه باعتبار الاول وهو ممتنع كما عرف فان قلت او اللتي
للتخيير انما تقع في الطلب وهي الاتيان بواحد قلت خبر
بمعنى الطلب اي فليكفر وليفد كذا قيل في المنهل وهو
كلام المصنف بعينه في المعنى وامثلة ذلك المذكورة من التخيير
والاباحة والشك والتشكيك وقوله تعالى ليس عليكم جناح الى آخره
لفظ التلاوة ولا على انفسكم ان تاكلوا الى آخره وانا واياكم

لعلى هذا او في ضلال مبين مثال لكون او للتشكيك قال المصنف
في المغني الشاهد في الاولى قلقيه المدماميني فقال الادري
لم امتنع كون الشاهد في اولى الثانية ايضا والمعنى وان احد
الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى
او كونه في ضلال مبين انتهى وقد وجه الشمني كلام المغني
بما قيل فيه انه لا يصلح لامتناع ان الشاهد في الثانية ايضا
وانما يصلح لترجيح الاول وام لطلب التعيين بعد همزة
داخلة على احد المستويين قيل قوله داخله الخ يشمل
نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم اذا لهمزة داخلة على
انذرتهم الماول بالانذار وهو احد المستويين ونحو ازيد عندكم
ام عمرو وهو واضح وكلامه هنا مجامع لقوله في التوضيح وغيره
وهي اي ام المتصلة المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي الداخلة
على جملة في محل المصدر ثم قال واما بهمزة يطلب بها وبام التعيين
انتهى واقول لا اشكال ان قول المصنف داخله الى اخره بحسب مفهومه
مع قطع النظر عن خصوص المقام شامل للصورتين المذكورتين
اما بالنظر الى خصوص المقام فلا ضرورة عدم مجامعة طلب
التعيين المصدرية في كلامه لافادة التسوية وهذا ظاهر
وينقدح من هذا توجه البحث على المصنف انه لم يبين كلامه
بما هو الواجب من بيان العاطفة لسببها وتسمى ام هذه معادلة
فيه اشارة الى ان لهم ام اخرى وهي المنقطعة قال في التوضيح
والمنقطعة هي الخالية عن ذلك اي عن كونها مسبوقة بهمزة
التسوية او بهمزة يطلب بها وبام التعيين ولا يفارقها معنى
الاضراب فقد تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا نحو انها
لابل شاء اي بل هو شاء وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها
لا تدخل على المفرد وانكار نحو ام للبنات ولكم البنون وقد

لا تقتضيه البتة نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل
تستوي اذ لا يدخل استفهام على استفهام انتهى وسميت ام هذه
منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها سيق عما قبلها
وللرد عن الخطا في الحكم لا بعد ما تجاب قيل الظاهر ان الاجاب لا يشمل
الانشاء كالامر والنداء اذ الاجاب والنفي انما يوصف بهما الخبر مع
انها تعطف بعده ايضا ويجوز ان يريد بالاجاب ما ليس نفيا انجاحا
ثبتا كان او غيره كالامر والنداء واشتراط الاجاب اقتصار على
بعض شروطه وعبارة التوضيح كالمغني واما الا فتعطف شروط
افراد معطوفها وان تسبق باجاب او امر انتفا فالجاز يد لا عمرو او ندا
خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد
متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي وهو حق فلا يجوز جاني
رجل لا زيد ويجوز جاني رجل لا امراة زاد في المغني وان لا تقترن
بعاطف احترازا عن نحو جاني زيد لا بل عمرو وما جاني زيد ولا
عمرو فان العاطف في الاولى بل ولا يدل لما قبلها وفي الثاني الواو ولا
لتوكيد النفي والنفي هنا مانع من كونها عاطفة وهو الحق للاكثر منها
غالبا الواو والعاطفة ولا يدخل حرف عطف على مثله وبه قال الفارسي
ويونس وابن كيسان وابن مالك بل ادعى ابن عصفور الاجماع على ذلك
قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحروفه كذا في الصبح وقال
عبد القاهر الجرجاني عدها اي امثا في حروف العطف سهو
ظاهر هو من قبيل التشبيه البليغ مبالغة في تضعيف القول
المذكور بل الاولى جعله من قبيل المجاز الادعائي لانه ابلغ وهو عما
عما اي عن مركب اي عن بدل مركب على تقدير المضاف واما فقه
الى المركب باعتبار حلوله فيه الثاني فيه عين الاول بان يكونا متحدين
بحسب الذات سواء اتحدا بحسب المفهوم كما في جاء زيد ابو عبد الله ام لا
كما في جاء زيد اخوك ولو قال المصنف عما يكون عين الاول لكان
احصر واظهر احترازا من مخالفة مذهب من لا يجوز ادخال الا على
كلا لانها معرفة بنية الاضافة وانما احترز من مخالفته لانه الصحيح

الذي عليه الجماهير فمن استطاع بدل من الناس والعائد محذوف
اليه وفي التقدير من استطاع منهم انها شرطية مبتدأ والجملة
والخبر جملة الشرط على حمل استطاع اليه سبيلا والوجه الثاني
وهو ان من فاعل يلج يقتضي انه يجب على جميع الناس
المستطيع منهم وغير المستطيع ان يستطيعوا ثم يلج وذلك اي وجوب
الحج على جميع الناس باطل بالاتفاق يعقبله ما يأتي قوله يقتضي
الى آخره بانه بنا على ان الالف واللام استغراق الجنس وهو ممنوع لجواز
كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من حج ذكرهم
وهم المستطيعون وذلك يلج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على
الناس والمبتدا مقدم على الخبر رتبة وان تأخر لفظا فادا
قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير يلج البيت المستطيعو
حتى تابت لله على الناس اي هؤلاء المذكورين ويدل عليه انك
لو اتيت بالضمير لسد مسد الكل ومصحوبها وهو علامة الاداة التي
للعهد الذكري يدل على ذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح
كثير بانه اذا احتمل كون ال للعهد وكونها لغيره كالجنس او العموم
فانا نحملها على العهد للقرينة المرشدة اليه انتهى على ان دعوى
بطلان المقتضي المذكور باتفاق ممنوعة كما قال بعضهم فقد
صرح ابن تيمية بان احياء الكعبة بالحج في كل عام فرض كفاية على جميع
الناس وانما لم اقل البعض بالالف واللام لما قدمت في كلامي
لنحو وهو الحذر من مخالفة مذهب من لا يجيز ادخال ال على
بعض ووجه عدم الاجزاء والحذر من المخالفة ما قدمته
وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ملابسة بغير الجزئية
قبل هذا الضابط شامل لبدل الغلط في نحو جاء زيد غلامه
فتامل وشامل ايضا لبدل الكل لان بينه وبين المتبوع

ملابسة بالكلية لانهما مفهومان اتحدا ذاتا فتلابسا بالكلية
فبينهما ملابسة بغير الجزئية فكان ينبغي ان يقول لغير الكلية
والجزئية ولهذا قال ابن الحاجب والثالث اي بدل الاشتمال بينه
وبين الاول ملابسة بغير هما اي بغير كون مدلوله مدلول الاول
وكونه جزوه فليتامل انتهى والنقض الاول قد اشار مولانا عصام
الدين رحمه الله الى دفعه قال في شرح الكافية ما نصه المراد الملابسة
الداعية الى الابدال فلا يرد جاءني زيد حمارة فان الداعي الى الابدال
ليس الملابسة بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية
الى الابدال كون الاول مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال مسوقا
الى تفصيله انتهى وكان امر من ذلك القابل بالتامل اشارة
لهذا الدفع وقد ثبت في بعض النسخ التعبير بلفظ الكلية
والجزئية وقد نبهت بالتمثيل بالايات الثلاث في التنبيه بالاية
الثانية على كون البدل والمبدل منه معرفتين لان من
فيها كما تحتمل كونها موصولة فتكون معرفة تحتمل ان تكون
موصوفة فتكون نكرة ويجاب بان كونها موصولة هو الراجح
وذلك كاف في حصول التنبيه بها على ما ذكر في البناء هو القول
ويونث والهه كذا في القاموس وكلامنها هنا صحيح اه الظاهر
ادلة الثاني والنسيان هو ضد الحفظ كما في القاموس وفي
المصنف فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة
عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث
يتمكن من ملاحظتها اي وقت سمي ذهولا وسهوا وان كان بحيث
لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تحصيل سبب جديد سمي نسيانا انتهى
في الجنان بفتح الجيم في القاموس انه القلب او روعه والروح وفيه
ايضا الروع بالضم القلب او موضع الفزع منه او سواده انتهى
العدد بمعنى اسم العدد كما سيشير اليه كلامه الاتي شرحه

وهو ما صح ان يكون جوابا لكم وهذا الحد كما ترى شامل للواحد
والاثنين فكل منهما عدد باجماع النحاة **يونث مع المذكر ويذكر مع المونث**
اي وجوبا كما اشار اليه بقوله **دائما** معلقات العلوم ضرورات كما انهما لانها
كليات والى هذين الحكمين اشار الامام القاسم بن علي المعروف بالحريري صاحب
المقامات حيث قال **ملغزا** وابن للمس الذكران ... براقع النسوان
وتزور ربات الحجال ... بمعالم الترحال **واحاد وموحد الى اربعة**
باد خلا الغابة والمراد رباع ومربع كما سيشير اليه كلامه في شرحه
وفي حاشية المصنف على التسهيل ما لفظه قوله وعلى موازن فعال
ومفعل قيل سماس فيهما وقيل في فعال دون مفعل وخماس قد يقال
فيهما بالسماع وهو الصواب حكى الشيباني موحد الى معشر وا وحاد
ويعقوب احاد الى عشار انتهى وهو كما ترى مخالف لمقتضية هذا المتن
وقد يوقف بينهما ويقال لم يلتفت في المتن لما زاد على الاربعة مع
اعترافه في الحاشية بثبوته لندوره وقد يؤيد هذا التوجيه قول
المصنف في الجامع والحاد وموحد موازنا بها الى رباع ومربع
وندر خماس ومخمس الى عشار ومعشر انتهى **وستاثر بالمنع** في القاموس
استاثر بالشيء استبد به وخصه نفسه انتهى **والتانيث** اي بغير
الا لفظا بقرينة ما مر انفا **العجمة** هي كون الكلمة موضوعة
لغير العرب من الروم او الحبشة او الهند او البربر او الافرنج او غير ذلك
وارمل رجل ارمل وامرأة ارملة محتاج او مسكينه والارمل الغرب وهي
كذا او لا يقال للغريبة الموسرة ارملة كذا في القاموس **في نحو هند** من
كل علم مونث معنوي ثلاثي ساكن الوسط عربي شبيه بهذا التفسير قوله
بخلاف نحو زينب الى اخره وقضيته جواز الوجهين في مثل زيد علما
لامراة وهي مقابلة لبعض النحاة والذي نص عليه ابن مالك في التسهيل
والمصنف في التوضيح وجزم به في الجامع تحتم المنع في ذلك **حذام** نحا
معاملة فذ العجمة وقيل معاملة وهو علم لامراة **وسحر** هو السدس الاخير

من الليل